# المدرسة العليا للتجارة

## مدرسة الدكتوراه في تسيير المؤسسات والمحاسبة

## تخصص: مالية ومحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم

الموسومة بعنوان:

**دور حوكمة المؤسسات في تحسين الإفصاح المحاسبي**
**وجودة التقارير المالية**
**دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**


**من إعداد الطالب:** **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

- عامري محمد الطاهر - بن ثابت علال


لجنة االمناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د دحية عبد الحفيظ | أستاذ | المدرسة العليا للتجارة | رئيسا |
| أ.د بن ثابت علال | أستاذ | جامعة الأغواط | مشرفا |
| أ.د عبيرات مقدم | أستاذ | جامعة الأغواط | ممتحنا |
| أ.د عجيلة محمد | أستاذ | جامعة غرداية | ممتحنا |
| د تغليسية لمين | أستاذ محاضر –أ– | المدرسة العليا للتجارة | ممتحنا |
| د عزاوي خالد | أستاذ محاضر –أ– | المدرسة العليا للتجارة | ممتحنا |

**السنة الجامعية**
**2021--2020**

# المدرسة العليا للتجارة

## مدرسة الدكتوراه في تسيير المؤسسات والمحاسبة

## تخصص: مالية ومحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم

الموسومة بعنوان:

# دور حوكمة المؤسسات في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
# دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.


**من إعداد الطالب:** **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

- عامري محمد الطاهر - بن ثابت علال


لجنة االمناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د دحية عبد الحفيظ | أستاذ | المدرسة العليا للتجارة | رئيسا |
| أ.د بن ثابت علال | أستاذ | جامعة الأغواط | مشرفا |
| أ.د عبيرات مقدم | أستاذ | جامعة الأغواط | ممتحنا |
| أ.د عجيلة محمد | أستاذ | جامعة غرداية | ممتحنا |
| د تغليسية لمين | أستاذ محاضر –أ– | المدرسة العليا للتجارة | ممتحنا |
| د عزاوي خالد | أستاذ محاضر –أ– | المدرسة العليا للتجارة | ممتحنا |

**السنة الجامعية**

**2021--2020**

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِى أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة النمل الاية 19

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت عليّ من نعم لا تحصى . . .منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أولا أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور

## " علال بن ثابت "

حفظه الله وأطال في عمره، لإشرافه على الاطروحة، وعلى ملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، وتصويباته الدقيقة، ونصائحه الطيبة، وكان له الفضل في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود . . .جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة المدرسة العليا للتجارة وطاقمها الإداري على الجهود المبذولة وأخص بالذكر دزيري محمد، تغليسية لمين، ووهابي طارق؛

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل اطارات ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة على تعاونهم الايجابي في هذه الدراسة؛

ولكل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي ممن ساعدني من قريب أو بعيد

لإنجاز هذه الدراسة ولو بكلمة طيبة.

عامر محمد الطاهر

## الإهـــــــداء

اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن عمل لا يرفع

وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع.

أهدي هذا العمل، ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل

﴿ **فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً** ﴾ سورة الإسراء الآية: 23 و24.

## الى روح ابي تغمده الله بواسع رحمته

إلى أسمى عاطفة وأحلى ما ينطق به اللسان "**أمي الغالية**" أطال الله في عمرها.

الى زوجتي العزيزة التي تكبدت معي عناء البحث العملي

**الى كل افراد عائلة عامري و قوقة، بولبة و زيوش**

إلى كل أساتذتي وأستاذاتي.

إلى زملائي وإخوتي: محمد بلقاسم، علي، الحاج حسين، عبد النور

طيبي يوسف، حمدي محمد ياسين، خنشة عماد، بن مبارك عمار

عبد اللاوي عبد الرحيم، قطوفي ياسين، بقاش وليد، بن حميدوش عمار

وإلى كل زملائي في **المدرسة العليا للتجارة.**

جامعة مولود معمري بتيزي وزو، وجامعة عمار ثليجي بالاغواط

وإلى كل طـــــــالب عـــــلـــــم.

عامري محمد الطاهر

# الملخص

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في علاقة حوكمة المؤسسات بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية أي مدى تطبيق حوكمة المؤسسات ومعايير الإفصاح المحاسبي واثرهما على جود التقارير المالية، المدرجة وغير المدرجة في البورصة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال إتباع منهج وصفي ومنهج تحليلي. حيث تم التعرض إلى الإطار العام لحوكمة الشركات بصفة عامة، إضافة إلى الإفصاح المحاسبي والى جودة التقارير المالية بصفة خاصة، أما فيما يخص الجانب الميداني، فقد تم اختبار مدى تطبيق حوكمة المؤسسات ومعايير الافصاح المحاسبي على جودة التقاريرة المالية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة تحليل ديناميكي، ومن ثم الى اختبار تاثير كل متغير من الحوكمة والافصاح على جودة التقارير بصفة خاصة لكل من المؤسسات المدرجة وغير المدرجة في البورصة تحليل احادي من خلال مدى تجسيد قواعد حوكمة الشركات وذلك بالإستعانة باستبانة موزعة على عينة تضم 10 مؤسسات اقتصادية مناصفة بين المدرجة وغير المدرجة في البورصة.

حيث خلصت الدراسة الى ان حوكمة المؤسسات ليس لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، اما تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا راجع الى ضعف تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية عكس معايير الإفصاح المحاسبي الذي يفرضها المشرع الجزائري بطريقة غير مباشرة عن طريق تطبيق النظام المحاسبي والمالية في المؤسسات الذي يعكس بدوره على طريقة اخراج القوائم المالية للمؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية.

## Abstract:

This study aims to investigate the relationship of corporate governance with accounting disclosure and the quality of financial reports, i.e. the extent of applying corporate governance and accounting disclosure standards and their impact on the availability of financial reports, both listed and unlisted in the stock exchange in Algerian economic institutions, by following a descriptive approach and an analytical approach. Where the exposure to the general framework of corporate governance in general, in addition to the accounting disclosure and to the quality of financial reports in particular, as for the field side, the extent of applying corporate governance and accounting disclosure standards to the quality of financial reports on the Algerian economic institution in general was tested. And then to test the effect of each variable of governance and disclosure on the quality of reports in particular for each of the listed and unlisted institutions on the stock exchange, a single analysis through the extent to which the corporate governance rules have been embodied, using a questionnaire distributed over a sample of 10 equal economic institutions between listed and unlisted in the stock exchange. .

Where the study concluded that corporate governance does not have a statistically significant impact on the quality of financial reports at a level of 0.05 significance. As for the application of accounting disclosure standards, it has a statistically significant effect on the quality of financial reports at a significant level of 0.05, and this is due to the weak application of governance in economic institutions, unlike standards Accounting disclosure imposed by the Algerian legislator indirectly by applying the accounting and financial system in the institutions, which in turn reflects on the way the financial statements of the institution are issued.


**Keywords**: Corporate Governance, Accounting Disclosure, The Quality Of Financial Reporting

# الفهرس العام

# الفهرس العام


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **كلمة شكر** | |
| **الاهداء** | |
| **الملخص** | |
| **الفهرس العام** | **II** |
| **فهرس الجداول** | **VII** |
| **فهرس الاشكال** | **VII** |
| **فهرس الملاحق** | **IX** |
| **مقدمة عامة** | **أ – ح** |
| **الفصل الأول: مدخل لحوكمة المؤسسات** | |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة المؤسسات** | **03** |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة المؤسسات | **03** |
| المطلب الثاني: الأطر المختلفة لتفسير حوكمة المؤسسات | **10** |
| المطلب الثالث: أسس وأسباب ظهور حوكمة المؤسسات | **13** |
| **المبحث الثاني: ضوابط عامة لحوكمة المؤسسات** | **18** |
| المطلب الأول: الأطراف المعنية بحوكمة المؤسسات | **18** |
| المطلب الثاني: معايير حوكمة المؤسسات | **20** |
| المطلب الثالث: محددات حوكمة المؤسسات | **31** |
| **المبحث الثالث: أسس الحوكمة وواقعها** | **31** |
| المطلب الأول: تطبيقات الحوكمة في بيئة الاعمال الدولية | **32** |
| المطلب الثاني: دراسة مقارنة لمختلف الانظمة | **38** |
| المطلب الثالث: أثار تطبيق الحوكمة على المؤسسات الاقتصادية | **40** |

| | |
|---|---|
| **خلاصة الفصل** | **43** |
| **الفصل الثاني: الإطار العام للإفصاح المحاسبي** | |
| **تمهيد** | **45** |
| **المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي** | **46** |
| المطلب الأول: مفهوم واهمية الإفصاح المحاسبي | **43** |
| المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي | **52** |
| المطلب الثالث: اساليب الإفصاح المحاسبي ومعوقاته | **56** |
| **المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه** | **61** |
| المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي | **61** |
| المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالإفصاح المحاسبي | **64** |
| المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي | **66** |
| **المبحث الثالث: قواعد ومعايير الإفصاح عن المعلومة المحاسبي** | **68** |
| المطلب الأول: قواعد الإفصاح في القوائم المالية | **68** |
| المطلب الثاني: معلومات أخرى مطلوب الإفصاح عنها | **76** |
| المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بالإفصاحات | **80** |
| **خلاصة الفصل** | **87** |
| **الفصل الثالث: التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية** | |
| **تمهيد** | **89** |
| **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية** | **90** |
| المطلب الأول: التقارير المالية | **90** |
| المطلب الثاني: جودة التقارير المالية وخصائصها | **91** |
| المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية | **95** |
| **المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية** | **96** |
| المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وانواعها | **96** |
| المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية | **99** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: دور أدوات الحوكمة في إضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية | 109 |
| **المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والافصاح وجودة التقارير المالية** | 113 |
| المطلب الأول: علاقة الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية | 113 |
| المطلب الثاني: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات | 116 |
| المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالأنظمة المحاسبية و المالية | 119 |
| **خلاصة الفصل** | 121 |
| **الفصل الرابع: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية** | |
| **تمهيد** | 123 |
| **المبحث الأول: تقديم عام لمجتمع الدراسة تحليل المعلومات العامة** | 124 |
| المطلب الأول: طبيعة الدراسة | 124 |
| المطلب الثاني: مجتمع و أداة الدراسة | 126 |
| المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية | 127 |
| **المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل نتائج العينة** | 134 |
| المطلب الأول: اختبار الاستبيان | 134 |
| المطلب الثاني: اختبار الصدق البنائي | 138 |
| المطلب الثالث: اختبار ثبات الاستبيان | 139 |
| **المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها** | 140 |
| المطلب الأول: اختبار اعتدالية التوزيع | 140 |
| المطلب الثاني: تحليل فقرات محاور الدراسة | 143 |
| المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج | 153 |
| **خلاصة الفصل** | 164 |
| **الخاتمة العامة** | 166 |
| **قائمة المراجع** | 174 |
| **الملاحق** | 187 |

# فهرس

# الجداول، الاشكال والملاحق

## فهرس الجـــــــداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التركيز العالمي على حوكمة المؤسسات | 32 |
| 02 | خصائص نوذجي حوكمة المؤسسات | 38 |
| 03 | أساليب وطرق الافصاح | 58 |
| 04 | عينة الدراسة | 126 |
| 05 | مستويات مقياس ليكارت | 127 |
| 06 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة | 127 |
| 07 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية | 128 |
| 08 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي | 129 |
| 09 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر | 130 |
| 10 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير سنوات الخبرة | 131 |
| 11 | توزيع العينة المدروسة حسب المؤسسة | 132 |
| 12 | معاملات ارتباط فقرات المحور الاول مع المتوسط الكلي للمحور | 135 |
| 13 | معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع المتوسط الكلي للمحور | 136 |
| 14 | معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع المتوسط الكلي للمحور | 137 |
| 15 | صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان | 139 |
| 16 | ثبات الاستبيان | 140 |
| 17 | طبيعة نشاط المؤسسة الاقتصادية | 141 |
| 18 | اختبار شبيرو– ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة | 141 |
| 19 | اختبار شبيرو– ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة | 142 |

| | | |
|---|---|---|
| 20 | تحليل فقرات المحور الأول الخاص بالمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة | 144 |
| 21 | تحليل فقرات المحور الأول الخاص بالمؤسسات الاقتصادية مدرجة في البورصة | 145 |
| 22 | تحليل فقرات المحور الثاني الخاص بالمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة | 147 |
| 23 | تحليل فقرات المحور الثاني الخاص بالمؤسسات الاقتصادية مدرجة في البورصة | 148 |
| 24 | تحليل فقرات المحور الثالث الخاص بالمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة | 150 |
| 25 | تحليل فقرات المحور الثالث الخاص بالمؤسسات الاقتصادية مدرجة في البورصة | 151 |

## فهرس الأشكـــــــال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | خصائص حوكمة المؤسسات | 16 |
| 02 | الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات | 19 |
| 03 | مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية | 29 |
| 04 | المحاسبة كنظام للمعلومات (الدورة المعلوماتية) وموقع الإفصاح منها | 49 |
| 05 | مقومات الافصاح المحاسبي | 64 |
| 06 | خطوات اختبار خصائص المعلومات المحاسبية | 98 |
| 07 | معايير جودة المعلومات المحاسبية | 101 |
| 08 | المراحل التي تمر بها المعلومات | 103 |
| 09 | المعايير المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية | 104 |
| 10 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي | 105 |
| 11 | دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية | 118 |
| 12 | متغيرات الدراسة | 125 |
| 13 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة | 128 |
| 14 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية | 129 |
| 15 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي | 130 |
| 16 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر | 131 |
| 17 | توزيع العينة المدروسة حسب متغير سنوات الخبرة | 132 |
| 18 | توزيع العينة المدروسة حسب المؤسسة | 133 |

## فهرس الملاحق


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الاستبيان باللغة العربية | 187 |
| 02 | الاستبيان باللغة الفرنسية | 192 |
| 03 | نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج (SPSS) | 197 |

# مقدمة عامة

شهد عالم المال والأعمال في الآونة الأخيرة جملة من التحولات والتغيرات الناجمة في معظمها عن عديد الأزمات المالية والاقتصادية، والتي هزت العديد من الاقتصاديات، لتبرز حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية، إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي وكذا المؤسسات المالية الدولية.

ويمكن القول إن أسباب هذه الاضطرابات تعود في معظمها إلى الفساد المالي والإداري، علما أن الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه إلى دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على مدى صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، هذه الأخيرة التي تشكل النواة الأولى التي تبنى عليها قرارات المؤسسة، حيث أنها تعبر عن القيمة الاقتصادية لثروتها في لحظة معينة.

ولما تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية، وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمتمثلة في اتجاه الدولة نحو خوصصة العديد من الأنشطة الاقتصادية، فإن تحليل تلك المعلومات من شأنه أن يعطي رؤية أوضح لمتخذي القرار. إلا أن المرونة الممنوحة إلى إدارة المؤسسة للاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية قد يشكل نوعا من التلاعب واغتنام الفرص لتحقيق أرباح غير عادية، مما قد يؤثر على مصداقية المعلومات ومحتواها الإخباري.

من هنا تتجلى أهمية الإفصاح في الحفاظ على عدالة الفرصة ومصداقية المعلومات الواردة إلى السوق، مما يعزز الثقة في هذه المعلومات ويسهم في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته. وبهذا تظهر العلاقة بين إتاحة المعلومات وتطبيق مبادئ وإجراءات الحوكمة في سبيل الحد من أعمال الغش والتلاعب ومن ثم رفع كفاءة السوق، وذلك من خلال الاعتماد من جهة على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسة، ومن جهة أخرى إعادة الثقة لدى المتعاملين في أسواق المال، مما يساهم في تحسين المناخ الاستثماري على المستوى المحلي أو الدولي.

إن الجزائر في السنوات الأخير تبنت نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، التي تقف اختلاف الطرق المحاسبية حجر عثرة أمامها، والتي في الكثير من الأحيان هناك صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبية لبلد ما خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطورا مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام الحوكمة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أساليب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرفة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجي ولعل أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية

الصادقة و الشفافة من بين المدخلات الأساسية و على مدا صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

من خلال ما تقدم تتضح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

**ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

وتتفرع هذه الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وماهي الاسس التي تقوم عليها؟
- ما مدى تطبيق اليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي؟ وماهي المقومات و المعايير التي يقوم عليها؟
- ما المقصود بالتقارير المالية؟ وماهي الاليات التي تعمل على تحسين جودتها؟
- ما مدى تأثر الالتزام بمبادئ الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة و غير المدرجة في البورصة؟

**الفـــــــــرضيات**

للإجابة على الأسئلة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- تحتل مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها أهمية كبيرة تتزايد مع مرور الوقت خاصة بعد الازمة المالية الاخيرة؛
- تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس و القواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية؛
- تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي؛
- الالتزام بأسس الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي يعكس بالضرورة جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
- هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ( 0.05 ) بين تطبيق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية وجودة التقارير المالية؛
- هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ( 0.05 ) بين تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية المدرجة و غير المدرجة في البورصة وجودة التقارير المالية؛

- هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ( 0.05 ) بين تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة وغير المدرجة في البورصة وجودة التقارير المالية.

**أسباب اختيار الموضوع**

يعتبر التخصص من بين أهم العوامل الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع، وكذا الرغبة في التعرف على هذه الوسيلة من خلال دورها في إبراز الأداء المالي والإداري للمؤسسات، وكذا ارتباط موضوع حوكمة المؤسسات بالتخصص .أما فيما يخص العوامل الموضوعية، فهي تتمثل أساسا في أن المتتبع للحياة المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم إيجاد تكامل ما بين حوكمة المؤسسات والافصاح المالي في المؤسسات الجزائرية فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي من جهة ومن جهة اخرى في الدفع بعجلة التنمية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية والدفع بعجلة الاستثمار، لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي .وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص المؤسسات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

**أهمية الدراسة**

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في عملية الافصاح المحاسبي، الأمر الذي يؤدي تحسين جودة التقارير المالية، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مستعمليها من خلال تشجيعهم على اتخاذ قرار الاستثمار خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في عمليات الافصاح المحاسبي يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية، وعليه فان تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في المؤسسات الجزائري ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الجزائري.

**أهداف الدراسة**

- الوقوف عل المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة؛
- توضيح أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؛
- الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- التعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد بهدف تعزيز وتطوير ثقافة الحوكمة؛

- معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.

**المنهج المتبع**

للإجابة على الإشكالية المذكورة أنفا واختبار صحة الفرضيات المصاغة وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج الوصفي للجانب النظري من الدراسة و المنهج التحليلي للجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على الاستبانة وتحليل المعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على تحسين الافصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية ودور الذي يمكن ان تلعبه مبادئ الحوكمة في ذلك باستعمال استبيان كأداة للدراسة الميداني وهذا على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة عينة الدراسة.

أدوات جمع البيانات: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة

**الدراسات السابقة:**

- لمين تغليسية، **مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة – دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية**–أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، جوان 2018.

عالجت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، حيث قام الباحث بإعطاء نظرة عامة عن حوكمة الشركات وكل ما يتعلق بها من مبادئ وأهداف وآليات، بالإضافة إلى أهمية المعلومات المالية المقدمة وكل هذا كان في الجانب النظري، بينما الجانب التطبيقي كان من خلال دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية عن طريق الاستعانة باستبانة موجهة لمتخذي القرار في المؤسسة. تمكنت هذه الدراسة من الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي تعتبر أهمها وجود علاقة ارتباط إيجابية بين تطبيق كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات المعدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورفع مستوى الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة، كما أكد الباحث على ضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية والإشرافية في ضمان رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية الجيدة، بالإضافة إلى العمل على استغلال كل قنوات الاتصال لتقديم المعلومات ذات جودة وخاصة الالكترونية منها.

- محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2017.

تناولت هذه الدراسة موضوع دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة، حيث قام الباحث بإعطاء لمحة تاريخية عن نشأة وتطور حوكمة الشركات بالإضافة إلى مختلف التعاريف والمفاهيم التي قدمها الباحثون حول حوكمة الشركات مع التعرض أيضا إلى القواعد والمبادئ الدولية التي تضبط الشركات، كما ركز الباحث في هذه الدراسة على جانب الأداء المالي لاتساع موضوع الأداء ككل. أما الجانب التطبيقي فكان في شكل محاولة لتقييم واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المجمع الصناعي صيدال في الفترة من 2008 إلى 2013، وتم ذلك من خلال سلسلة من اللقاءات والحوارات مع متخذي القرار داخل المجمع، كما استعان الباحث باستمارة استبيان من أجل معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة، كما قام الباحث أيضا بدراسة الأداء المالي للمجمع. خلصت هذه الدراسة إلى أن المجمع يطبق مبادئ الحوكمة ويعمل على تحسين أدائه ومردوديته من خلال تحديد العلاقة التي ترتبط بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي.

- دراسة الباحث إسماعيل بوغازي: **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية –دراسة ميدانية–**، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2013

وتناول من خلالها الباحث مفهوم الحوكمة على المستوى الساحة الاقتصادية الجزائرية من خلال اصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية، وايضا ابراز الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي من اجل تفعيل الحوكمة في البنوك الجزائرية، خاصة وان هذا القطاع يشهد انظمة رقابة داخلية معقدة وكذلك مستويات مخاطر مرتفعة، هذا ما يجعل من تطبيق الحوكمة في هذا القطاع بشكل فعال يسمح بتطوره وازدهاره، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الجزائري ككل؛

- ياقوت موساوي، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة، حيث شملت الدراسة 60 مؤسسة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008/1/1 إلى 2011/12/31 موزعة على كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، وذلك بالاعتماد على نماذج

الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، حيث خلصت الدراسة إلى أن بورصة عمان تعد أحد أهم الأسواق المالية العربية، وإلى أن متغيرات الهيكل المالي ومتغيرات سياسة توزيع الأرباح نالت الحصة الأكبر في تفسير قيمة المؤسسات المدرجة في بورصة عمان، ولها تأثير ذو معنوية إحصائية على قيمة المؤسسة، كما خلصت الدراسة إلى أن التوزيعات النقدية هو المتغير الأكثر تفسيرا لهذه القيمة.

- جمام محمود وأميرة دباش، **تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

وبعد اطلاعنا على الدراسات السابقة نجد ان دراستنا تتقاطع معها في عدة نقاط الى ان الاضافة التي جاءت بها هي انه تم دراسة تأثير الحوكمة والافصاح على جودة التقارير المالية بطريقة مباشرة وغير مباشرة لمتغيرات الدراسة واسقاطها على المؤسسات الاقتصادية ككل من جهة ومن جهة اخرى على المؤسسات الاقتصادية المدرجة وغير المدرجة في البورصة كلا على حدا.

**خطة الدراسة**

بهدف إتمام هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيمها إلى بابين:

- ✓ خصص الفصل الأول للتعريف بالإطار العام لحوكمة المؤسسات من خلال ابراز نشأتها مفهومها، واليات تطبيقها والاطراف المعنية بذلك، والمبادئ المنصوص عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما سنتطرق الى أسس الحوكمة واقعها.
- ✓ أما الفصل الثاني، فيهتم بدراسة الإطار العام للإفصاح المحاسبي من خلال إبراز مفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته الأساسية والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أساليب الإفصاح والمعايير المتعلقة بالإفصاحات.
- ✓ أما الفصل الثالث، فيهتم بعرض الإطار العام لجودة التقارير المالية، من خلال ابراز المفاهيم العامة حول التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية المعروضة فيها كما نتطرق الى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والافصاح وجودة التقارير المالية.

- ✓ الفصل الرابع: سوف يخصص لدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك عن طريق إعداد قائمة استبيان موجهة لمسؤولي وموظفي عينة الدراسة لمحاولة إيجاد تأثير حوكمة المؤسسات والافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية عن طريق الطرق والأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.

# الفصل الأول

# مدخل لحوكمة المؤسسات

**مقدمـــــة الفصل الاول**

تعتبر حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في السنوات الماضية عقب انفجار الأزمة المالية الآسيوية والانهيارات المفاجئة لعدد من المؤسسات الاقتصادية والتي مست العديد من أسواق المال العالمية نتيجة إخفاءها لخسائر والتلاعب بحقوق الموردين والمساهمين وحتى المجتمع المدني.

كل هذه الظروف دفعت المؤسسات الدولية لوضع قواعد ومبادئ لإدارة وتنظيم أسلوب الممارسات فيها وإتباع مبادئ حوكمة المؤسسات في عالم الأعمال يمكنها من ممارسة اقتصاد سوق وفق أطر سليمة بالتركيز على ضبط حقوق ومسؤوليات الأطراف الفاعلة الداخليين والخارجيين عن المؤسسة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تواجهها، كما أن الممارسات الجيدة في حوكمة المؤسسات تسرع في التحول إلى مزيد من الحوكمة والديمقراطية الرشيدة في البلاد وبهذا فان حوكمة المؤسسات تعد مطلبا أساسيا في منع حالات الفساد التي قد تتعرض له المؤسسات الدولية.

وللإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

**المبحث الأول:** مفاهيم حول حوكمة المؤسسات؛

**المبحث الثاني:** ضوابط عامة لحوكمة المؤسسات؛

**المبحث الثالث:** اسس الحوكمة وواقعها.

## المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة المؤسسات

إن الحوكمة فكرة ومصطلح شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية.

### المطلب الاول: نشأة ومفهوم حوكمة المؤسسات

نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم حوكمة المؤسسات

#### أولا: نشأة حوكمة الشركات

تعود جذور حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة بها إلى أوائل القرن التاسع عشر حيث تناولتها بعض نظريات التنظيم والإدارة، فقد أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من مشاكل إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة إيجاد مجموعة من اللوائح والآليات والإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التي تحدث بين ملاك مديري الشركات نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة جراء الممارسات السلبية والتي قد لا تضر بالشركة فقط بل بالصناعة والاقتصاد ككل[1].

**1-نظرية الوكالة:** تصف نظرية الوكالة المنشاة على إنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، ويمكن تعريف الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الموكل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وهنا يقوم الموكل بتفويض من الموكل بإيجاد بعض القرارات[2].

**1-1. فروض نظرية الوكالة:** تقوم نظرية الوكالة (AGENCY THEORY) على بعض الفروض ومن أهمها[3]:

- ✓ يتميز كل من الوكيل والموكل بالرشد الاقتصادي، وكل منهم يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية.
- ✓ اختلاف أهداف وفضليات كل من الموكل والوكيل؛
- ✓ التباين في المخاطرة التي يتعرض لها كل من الموكل والوكيل نتيجة لاختلاف الخلفية العلمية والعملية لكل منهم.

---

[1] JensenandMacling. (Theory of the Firm : Managerial Behavior , Agency costs and ownership structure) Harverd university .USA ,1976

[2] حماد طارق، **حوكمة الشركات (المفاهيم _المبادئ _التجارب)**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2005،ص :67

[3] **المرجع السابق**، ص: 67 _68

أما مشكلة الوكالة فقد نتجت عن:

- ✓ عدم تماثل المعلومات لكل من الموكل والوكيل حيث أن الإدارة (الوكيل) لديها معلومات أكثر من الملاك(الموكل)، بالإضافة إلى انه حتى لو توافرت نفس المعلومات للموكل فانه لا يستطيع قراءتها وتفسيرها بنفس القدر التي يتمتع بها الوكيل.
- ✓ عدم قدرة الموكل على إحكام الرقابة على أداء الوكيل.

**1-2.تكلفة الوكالة:** إذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية، تؤدي إلى وجود خلافات تتسبب في تحمل تكاليف الوكالة، وتعمل هذه التكاليف على مراقبة المديرين وضبط تصرفاتهم اللامعقولة والانتهازية أحيانا أخرى، وتقرب التنظيم داخل المنشاة من الفاعلية.[1]

وبالضبط تنشا هذه التكاليف بين الأصيل والوكيل من خلال ثلاث عناصر تساهم في ذلك هي:[2]

- ✓ ضارب المصالح أي اختلاف وتعارض في المصالح الذاتية لكلا الطرفين.
- ✓ التصرفات الانتهازية للمديرين.
- ✓ لا تماثل المعلومات بين الطرفين بمعنى أن الوكيل يتوافر على كل المعلومات المتاحة عن المنشاة من واقع معايشته لها، ويستخدم تلك المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض المعلومات ويخفي البعض الآخر، بالتالي سيستغل الفرصة للبقاء في منصبه لمدة أطول وهو ما يطلق عليه "تجدر المسيرين".[3]

وتتمثل تكاليف الوكالة في:[4]

- ✓ **تكاليف الإشراف:** وهي تكاليف يتحملها ويلتزم بها الأصيل من اجل إحكام الرقابة على نشاطات المديرين لكشف وإمكانية منع التصرفات اللامعقولة، مثل تكاليف إنشاء مجلس الإدارة وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة وغيرها.

---

[1] Jérémy Morvan, **la gouvernance d'entreprise managérial** : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables, thèse pour le doctorat nouveau régime en sciences de gestion, université de Bretagne occidental, 29 novembre, 2005, p :35

[2] Hervé Alexandre et Mathieu pacqueront, **efficacité des structuras de control et enracinement des dirigeants**, finance contrôle stratégie, N 2, volume 3, juin 2000, p :9

[3] طارق حماد عبد العال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :77_78

[4] Jérémy Morvan, op-cit, p :35-34

- ✓ **تكاليف الالتزام:** وهي تكاليف تتعلق بالوكيل وتكون محددة المصالح من طرف المساهمين مثل شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المديرين، بهدف وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين.
- ✓ **الخسائر المتبقية:** مصاريف متصلة بالأصيل والوكيل، وناتجة عن التعارض المستمر للمصالح بين المتعاقدين، كالتخصيص السيئ للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل[1]، والتي تدعى كذلك بتكاليف الفرصة البديلة.

**1-3. العلاقة بين نظرية الوكالة وحوكمة الشركات:** تبحث نظرية الوكالة في المشكلات التي تنشا نتيجة التعاقد بين الأصيل والوكيل، سواء من ناحية انفصال الملكية عن الإدارة أو من ناحية الفصل بين تحمل المخاطر ووظائف صنع القرار والرقابة على أداء الوكلاء.

فإذا تصرف أي من أطراف الوكالة حسب مصالحه الذاتية فان ذلك من شانه إن يتسبب في إحداث صراعات أو مشاكل معينة فعلى سبيل المثال تنشا مشكلة الوكالة من أي عمل قد يقوم به الوكيل لا يؤدي إلى تعظيم عائد الأصيل نتيجة لعدم بذل الوكيل العناية المهنية اللازمة أو الكافية وما يزيد من هذه المشاكل هو أن الأصيل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل.[2]

يتضح مما سبق أن الإخلال بالعلاقات والتعاقدات ينتج عنه ما يسمى بالفساد المالي والإداري ، لذلك أتت الحوكمة لتضع معايير ضبط العلاقات والتعاقدات ومواءمتها مع عناصر الهيكل التنظيمي داخل الشركة، كما يتضح مع فروض نظرية الوكالة أن هناك اختلافا واضحا بين أهداف وفضليات كل من الموكل والوكيل ما أدى إلى إحداث بعض المشاكل بينهما وهذا ما دفع نحو التفكير في إيجاد تلك الآليات أو القوانين أو اللوائح و المبادئ التي تهدف إلى مراقبة الأعمال التي يقوم بها المدراء أو أعضاء مجالس الإدارة (الوكيل) للحد من التلاعب المالي و الإداري الذي قد يقومون به من لتعظيم مصالحهم الذاتية، خاصة بعد الأزمات التي تعرضت لها بعض الدول (الأزمة الآسيوية) أو الأزمات التي تعرضت لها بعض الشركات في الآونة الأخيرة.

ومن هنا نشا الاهتمام بحوكمة الشركات بهدف التغلب على سلبيات ومشاكل تنفيذ التعاقدات التي تنتج عن أي ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية لشركات.

---

[1] fédéricparrat , **le gouvernement d'entreprise** , édition maxima , paris ,1999 , p : 61

[2] حماد طارق، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ –التجارب)، مرجع سابق ذكره، ص: 69_71

وعليه يمكن القول أن آليات حوكمة الشركات وجدة بهدف الحد او التقليل من المشاكل التي نشأت من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة.

**2-نظرية حقوق الملكية:** تقسم حقوق الملكية في المؤسسة إلى ثلاثة مجموعات تتمثل في[1]:

- ✓ USUS وهو حق استعمال الشيء؛
- ✓ FRACTUS وهو حق جني الثمار أي الربح الناتج عن استعمال الشيء؛
- ✓ ABUSUS وهو حق بيع الشيء.

ومنه يقترح كل من Furbotn وPejovich* أنواع المؤسسات التالية حسب نظرية حقوق الملكية:

- ✓ **المؤسسة الرأسمالية:** بحيث USUS،FRACTU ،ABUSUS مجمعة في يد واحدة وهو المالك أو المقاول بحيث لا يوجد فصل بين وظائف اتخاذ القرار والملكية وهو ما يعطي فعالية لهذه المؤسسة؛
- ✓ **المؤسسة الإدارية:** تكون حقوق الملكية مقسمة حيث يملك ABUSUS،USUS أي يأخذ جزء أو كل أرباح الأسهم والسندات ولديه الحق في بيع ملكيته، في حين أن للإداريين حق FRACTUS لتسيير المؤسسة؛
- ✓ **المؤسسة العمومية:** يكون USUS جماعي بين العمال في حين أنFRACTUS وABUSUS مملوك من طرف الدولة، في حين يرى الكاتبان أن هذا النوع من المؤسسات غير فعال بطبيعته بحيث يفضل العمال بقاء المؤسسة مع تفضيل العمل بأقل جهد لأنه لا توجد علاقة مباشرة بين الأجر والمجهود؛
- ✓ **والمؤسسة التعاونية:** الملكية تكون جماعية بحيث لا يوجد مالك واحد واضح، وبالتالي توجد رقابة فعالة على التسيير ويكونFRACTUS للعمال والمدراء جميعا ومنه ينتظر أن يكون النموذج غير ناجحا.

لكن ما يعاب على هذه النظرية أنها بالغت في شأن الملكية الخاصة وأهملت فعالية الملكية الجماعية وتسيير الدولة.

1 يوسف خنيش، **دور حوكمة الشركات في تفعيل اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة،2010م،ص ص 31،30.

*Svetozar Pejovich: اقتصادي أمريكي من أصول يوغسلافية، أتم تعليمه في بلغراد وتحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج تاون، أستاذ الاقتصاد بجامعة تكساس، لديه العديد من الأعمال والكتابات فيما يخص مجال حقوق الملكية ونظرية انتقال الاقتصاد.

### 3-نظرية تكاليف التبادل:

تعود جذور حوكمة المؤسسات كذلك لنظرية تكاليف التبادل المقترحة من طرف Coase* سنة 1937م ثم قام كل من Demsetz et Alchian** وJensen et Meckling*** سنة 1972م ثم سنة 1976م وFama**** سنة 1980م بتطوير هذه النظرية[1].

وتعتمد هذه النظرية على مبدأين أساسين هما: النظرة التعاقدية للمؤسسة ومبدأ الاختيار الطبيعي بالإضافة إل ذلك تم استبعاد الرؤية السابقة للمؤسسة والتي كانت عبارة عن علبة سوداء، وأصبح ينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من العقود الضمنية والصريحة التي تحكم العلاقات بين المتعاملين الداخليين للمؤسسة، بحيث تحدد العقود الداخلية للمؤسسة حقوق كل المتعاملين وأنظمة الرقابة والتقييم.

أما مبدأ الاختيار الطبيعي فيفترض وجود منافسة بين مختلف الهياكل التنظيمية بحيث يتم اختيار الهيكل والذي يقلل تكاليف تشغيل المؤسسة المتعلقة بالعقود، وتسمى تكاليف الوكالة وتعتبر هذه النظرية المؤسسة على أنها مركز من العقود التي بها علاقات بين مختلف أصحاب المصلحة والذين نجد من له حقوق شرعية على المؤسسة مثل المساهمون والمدراء والإطارات والعمال بالإضافة إلى الموردون والزبائن والبنوك والأطراف الأخرى.

ويركز أصحاب هذه النظرية على العلاقة بين المساهمون والمدراء والتي هي مصدر الصراع، ومنه فالمؤسسات التي توازن بين أهداف المدراء والمساهمون هي التي تستطيع البقاء وباقي المؤسسات التي بها صراعات تزول مع مرور الوقت، لكن الملاحظ أن هذه النظرية تهمل المدراء والمساهمون بالإضافة إلى أنها ترى الصراع من منظور سلبي والواقع غير ذلك.

---

1 يوسف خنيش، مرجع سبق ذكره ،ص31.

*Ronald Coase: اقتصادي بريطاني من مواليد 1910/12/29، من أعماله طبيعة المؤسسة، التكلفة الاجتماعية 1960م، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1991م.

** Harold Demestz: اقتصادي أمريكي من مواليد 1930م، أستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلس.

Armen Alchian: اقتصادي أمريكي من مواليد 12أفريل1914م، أستاذ بجامعة كاليفورنيا، من أهم أعماله: نظرية المؤسسة، نظرية الملكية، تحويل التكاليف، توفي في 19 فيفري2013م

*** Michael Jensen: اقتصادي أمريكي من مواليد 1939/11/30م، تحصل على الدكتوراة سنة 1968م من معهد التجارة شيكاغو، تقاعد أكاديميا عام 2000م، من أهم أعماله "نظرية المؤسسة: السلوك الإداري، تكالف الوكالة وهيكل الملكية".

William H Meckling: اقتصادي أمريكي من مواليد1922م، تحصل على دكتوراه فخرية في العلوم من كلية وستنشر عام1978م، عميد فخري لجامعة وشتنشر، توفي في 15ماي1998م.

**** Eugene Fama: اقتصادي أمريكي من مواليد 14فيفري1939م، من بين أهم أعماله: نظرية المحفظة، تسعير الأصول. تحصل على جائزة البنك الألماني في اقتصاد المالية سنة 2005م.

**ثانيا: مفهوم حوكمة المؤسسات**

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح واضح ومحدد لمصطلح الحوكمة، وذلك يرجع لتداخل حوكمة المؤسسات في العديد من الأمور التنظيمية والمالية والقانونية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

**1-مفهـــــوم الحـــــوكمة لغـــــويا**

يعتب لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحوكمة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها[1]:

- ✓ **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- ✓ **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- ✓ **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- ✓ **التحاكم:** طلبا للعدالة والإنصاف خاصة من ظلم السلطة الغاشمة وتلاعبها بمصالح الأفراد وفسادها، وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء.

**2-مفهـــــوم الحـــــوكمة محـــــاسبيا**

من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الادارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.[2]

**3-مفهوم الحوكمة اصطلاحا**

-حوكمة المؤسسات هي إطار يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، وتوفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، بقصد التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع.[3]

---

1 أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر، ص 92.

2 عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 14.

3 محمد سليمان الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 65.

-حوكمة المؤسسات هي ذلك النظام الذي عن طريقه يتم توجيه المؤسسات والرقابة عليها.[1]

-حوكمة المؤسسات هي مجموعة من الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطة والتأثير على قرارات المدراء، وبعبارة أخرى التي تحكم سلوكهم وتحد من فضائهم الاستبدادي.[2]

-حوكمة المؤسسات هي الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الادارة والمساهمين وأصحاب وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التعامل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.[3]

حوكمة المؤسسات إنها "عملية وهيكل يستخدم لتوجيه وإدارة العمال وأمور الشركة بهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم التي تتضمن التأكد من الصحة المالية للشركة إن كل من العملية والهيكل تحدد تقسيم السلطة وتضع الآليات الخاصة بتحقيق المساءلة المحاسبية فيما بين المساهمين ومجلس الإدارة".[4]

حوكمة المؤسسات هي "حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الادارة الكفأة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز مثل العقود، التشريعات، وتصميم الهياكل التنظيمية".[5]

حوكمة المؤسسات هي "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة".[6]

ومن خلال التعاريف السّابقة نستنتج التعريف التالي:

حوكمة المؤسسات هي نظام يتم بواسطته توجيه المؤسسات والرقابة عليها، بحيث يتم تحديد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح كل حسب مدى مساهمته، وبالتالي يتم وضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكسب ثقة متعامليها (عمال، زبائن...) لضمان استمراريتها وبقائها مع إمكانية مساءلة الإدارة على أداء الشركة والانتهاكات في الحقوق اتجاه كل الأطراف إن وجدت.

---

1 أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 137.

2 -Gérard Charreaux, **Vers Une Théorie du gouvernement des entreprises**, l'harmattan, sans édition, Paris, 2005, P3.

3 - http://www.hawkama.net/ تمت زيارة الموقع يوم 06-02-2021 على الساعة 19:50.

4 أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية للنشر، دون الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 719.

5 دهمش نعيم، أبو زرعفاف، **الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين، عمان، الأردن، 2003، ص 133.

6 خليفة أحمد، **دور المراجعة الداخلية في رفع فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، البليدة، الجزائر، 2010، ص17.

**المطلب الثاني: الأطر المختلفة لتفسير حوكمة المؤسسات**

إن دراسة مفهوم حوكمة المؤسسات تتطلب دراسة وتحليل مجموعة من الأطر المختلفة والتي تستخدم لتفسير هذا المفهوم ودراسته، ومن بين ما درس من أطر مختلفة عبر المراجع المتعددة والتطبيقات المختلفة للمؤسسات العديدة في مجال الحوكمة نجد ما يلي[1]:

**اولا: حوكمة المؤسسات وسيلة أو أسلوب وممارسة لضبط الأداء ومتابعته:** ينظر للحوكمة على أنها:

1. مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة المؤسسات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون المؤسسة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة؛
2. أسلوب أو وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما تؤدي لخلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع؛
3. ووسيلة تهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقة التعاقدية التي تربط بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

**ثانيا: حوكمة المؤسسات تمثل عمليات متبادلة نتيجة الأزمات المالية[2]:** إن حوكمة المؤسسات تظهر نتيجة التناقض بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون وخاصة خلال فترة الأزمات المالية، ويمكن التعبير عن نطاق حوكمة المؤسسات بأنه عمليات التفاعل المتبادلة والمستمرة بين الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة والتي تتمثل في مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين، الأطراف ذوي العلاقة.

ولقد تعرضت العديد من المؤسسات العالمية وخاصة المؤسسات الأميركية لفضائح مالية، وللتدليل على ذلك فقد أشارت مؤسسة "ستاندردأند بورز" إلى إفلاس 216 شركة خلال عام2001م نتيجة عجزها عن سداد التزاماتها التي بلغت 116 مليار دولار، وتدريجياً زاد معدل الإفلاس، وقد شهد عام2002م فضائح انهيار العديد من المؤسسات بفعل أسباب عديدة منها الغش والعبث والأخطاء المحاسبية وإخفاء

1 عدنان بن حيدر درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007م، ص ص 37،38.

2 المرجع السابق، ص ص 39،40.

المعلومات الداخلية والتضليل وتدني أخلاق إدارة المؤسسات ومؤسسات المراجعة العالمية، وقد دفعت الفضائح المالية الصحافة والكونجرس والقضاء والمؤسسات المالية الأميركية إلى البحث عن الدور الحيوي لمجالس الإدارات ولجان المراجعة والإدارة العليا والمراجعين الداخليين والخارجيين في عمليات حوكمة المؤسسات، حيث تشارك كل هذه الأطراف بمسؤوليات هامة في الحوكمة الجيدة من خلال توفير تأكيد بشأن كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة والثقة في التقارير المالية ورعاية المركز المالي للمؤسسة والمحافظة على مستوى مقبول للمخاطر في حالة تنفيذهم لواجباتهم بحق .وتشير بعض الدراسات إلى وجود العديد من المظاهر السلبية والصعوبات والقيود في ظل غياب حوكمة المؤسسات، ولعل من أهم هذه المظاهر التعثر المالي والإداري، الفشل المالي والإداري، الفساد المالي والإداري، حدة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية ومخاطر العمليات ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التقنية، غياب الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات، الإفصاح المحاسبي غير الكفء، ضعف نظم الرقابة الداخلية، وتدني ثقة إدارة المؤسسات في تقرير المراجع الخارجي.

ولعلاج المظاهر السلبية التي أدت إلى تعثر وفشل المؤسسات المساهمة واهتزاز ثقة المتعاملين معها، فقد أشارت بعض الدراسات إلى ضرورة بذل الجهود اللازمة لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعـــة على وجـــه الخصوص، وإعادة النظر في الأطر التنظيمية والمناهج العلمية وهياكل برامج وأنشطة هذه المؤسسات بهدف دعم نظم المساءلة والرقابة ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية وأيضاً دعم استقلال المراجع الخارجي، بما يضمن تقليص هيمنة مجالس إدارة المؤسسات المساهمة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

**ثالثا: حوكمة المؤسسات نظام لإدارة ورقابة منظمات الأعمال:** [1] ويمكن الإشارة لها من خلال:

1. الحوكمة في الماضي كان ينظر لها على أنها نظام ذاتي للتوجيه والإدارة والرقابة على اقتناء موارد المؤسسات المساهمة بمعرفة مجالس إدارتها المنتخبة من قبل حملة الأسهم بالجمعية العمومية، وهنا يرى البعض أنها عبارة عن نظام للإدارة والرقابة تتبناه مؤسسات الأعمال بحيث يشمل توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المؤسسة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المؤسسة بهدف تحسين الأداء المالي، والحفاظ على السمعة الاقتصادية للمؤسسة عند اتخاذ القرارات لخدمة المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع بصفة عامة؛

1 المرجع السابق، ص ص41،42.

2. ويوجد آخرون أيضاً يرون أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية؛
3. وثمة رأي آخر يؤيده كثيرون حيث يرون أنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب؛
4. وآخرون يرون مفهوماً يفيد أنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة مؤسسات الأعمال وذلك بتحديد هيكل توزيع الواجبات بين المشاركين المختلفين في المؤسسة المساهمة مثل مجلس الإدارة، والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، ووضع قواعد وأحكام اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة، وبناء عليه فإن حوكمة المؤسسات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المؤسسة وضع أهدافها، كما توفر الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء؛
5. ويرى آخرون أنها إدارة موارد المؤسسات وخاصة المساهمة بمعرفة أصحاب الملكية الجماعية المشتركة المتمثلين في حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمراجع الخارجي والمقرضين والأجهزة الحكومية والمديرين والعملاء والعاملين بالمؤسسات ولجان المراجعة وذلك بهدف تحقيق الانضباط المالي والإداري وتعظيم القيمة السوقية لأسهم المنظمة من خلال التطبيق الكفء والفعال للقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الداخلية والخارجية ومعايير إدارة الجودة الشاملة.

**رابعا: حوكمة المؤسسات مجموعة من الأنشطة الرقابية:**[1] وفي هذا الاتجاه نجد أنه قد تم استخدام إطار مجلس الإشراف العام والذي يعرف الحوكمة في المؤسسات بأنها" الأنشطة الرقابية التي يتخذها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية التقارير المالية" ويركز هذا التقرير على بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية.

ويرى آخرون أن هناك منهجين لتعريف حوكمة المؤسسات هما:

1. **منهج المساهم أو النموذج الخارجي:** والذي يرى أن الهدف الأساسي الأكثر احتمالا لنشاط المؤسسة هو تعظيم الربح، وفي ظل مفهوم المساءلة فإن الإشراف على تحقيق أهداف المؤسسة وتعظيم الربح يكون من قبل ملاك المؤسسة ومساهميها، حيث يركز منهج المساهم على تعظيم الربحية لصالح المساهمين؛
2. **منهج الأطراف المتعددة أو النموذج الداخلي:** والذي يرى أن هياكل حوكمة المؤسسات تعكس نموذجاً لرقابة المؤسسة والذي يهتم بمصالح الأطراف المتعددة، مثل :الأطراف ذوي العلاقة من العمال،

1 المرجع السابق،ص ص42،43.

المديرين، الدائنين، العملاء، الأطراف الأخرى. لذلك، يعكس هذا المنهج مفهوماً أوسع وأشمل لحوكمة المؤسسات، حيث يعطي اعتبارا قوياً للبيئة وللقضايا الاجتماعية الأخرى، هذا بالإضافة إلى أنه يتطلب توصيل البيانات المالية وغير المالية الملائمة لصانعي القرارات سواء الداخليين أم الخارجيين.

**المطلب الثالث: أسس والأسباب الداعية لظهور حوكمة المؤسسات**

نتطرق في هذا المطلب الى أسس الحوكمة من خلال عرض أهمية واهداف الحوكمة المؤسسات، وكذا مجموعة من الخصائص التي تتميز بها، بالإضافة إلى الأسباب التي بفضلها ظهرت.

**أولا: أهمية حوكمة المؤسسات.**

تظهر أهمية حوكمة المؤسسات فيما يلي:[1]

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الادارة الجيدة وتوفير الشفافية والمساءلة، وكذا من خلال التحكم الجيد في المعلومات واستغلالها بشكل صحيح في اتخاذ قرارات سليمة.
- تحقيق ضمان السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدم النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركة تكاليف وأعباء هذه الأخطاء.
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظام المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فاعلية الإنفاق، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة.
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

1 هوام جمعة وآخرون، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، 2009، ص 03.

**ثانيا: أهداف حوكمة المؤسسات**

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن توضيح أهمها فيما يلي:[1]

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها.
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية المؤسسة.
- حماية حقوق ومصالح العاملين في المؤسسات بكافة فئاتهم.
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال المؤسسات.
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع المؤسسات.
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة المؤسسات.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات.
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات المؤسسات بما فيها الأداء المالي من خلال مراجعة خارجيين ومستقلين عن الادارة التنفيذية.

**ثالثا: خصائص حوكمة المؤسسات**

تتميز حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

**1-الانضباط:** ضمان بيانات واضحة للجمهور، والتقدير السليم لحقوق الملكية، وإقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي، والالتزام بالأعمال الرئيسية المجددة بوضوح، وضمان وجود حافز لدى الادارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم، بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة.

**2-الشفافية:** ضمان الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، والافصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة، وعدم تسرب المعلومات، وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت، ونشر التقارير المالية البينية في الوقت المناسب...الخ.[2]

---

1-زرزار العياشي وشرقرق سمير، **حوكمة الشركات (المفهوم، الخصائص، الركائز والأهمية الاقتصادية)** ، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 16.

2 مركز المشروعات الدولية الخاصة، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون**، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص 05.

**3-الاستقلال:** ضمان المعاملة العادلة للمساهمين، وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وضمان وجود مجلس إدارة اشرافي مستقل عن مجلس الادارة التنفيذي، ووجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مستقل ...الخ.

**4-المحاسبـــة عن المسؤولية:** ضمان الاجتماعات الكاملة والدورية لمجلس الإدارة، ووجود الأجانب في مجلس الإدارة، ووجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية، وعدم قياس مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي...الخ.[1]

**5-المســـــــاءلة:** ضمان الممارسة للعمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية والتصرف بشكل فعال ضد التجاوزات، والتحقق الفوري في حالة إساءة الادارة العليا، ووضع آليات لعقاب الموظفين، والشفافية والعدالة في التعامل في الأسهم.

**6-العـــــدالة:** ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة وإدراج نصوص لحماية مساهمي الأقلية في النظام الأساسي للشركة، والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح.[2]

**7-الوعي الاجتماعي:** ويتضح من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، وعدم تشغيل الأحداث، ووجود سياسة واضحة وعادلة للتوظيف والمسؤولية البيئية.[3]

ويمكن تبيين الخصائص التي تتميز بها حوكمة المؤسسات وذلك بالشكل التالي:

1 محمد عبد الفتاح ابراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، مصر، 2009، ص 39.

2 مها محمود رمزي ريحاوي، **الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا، 2008، ص 98.

3 محمد عبد الفتاح ابراهيم، المرجع السابق، ص 40.

**الشكل رقم 1: خصائص حوكمة المؤسسات**

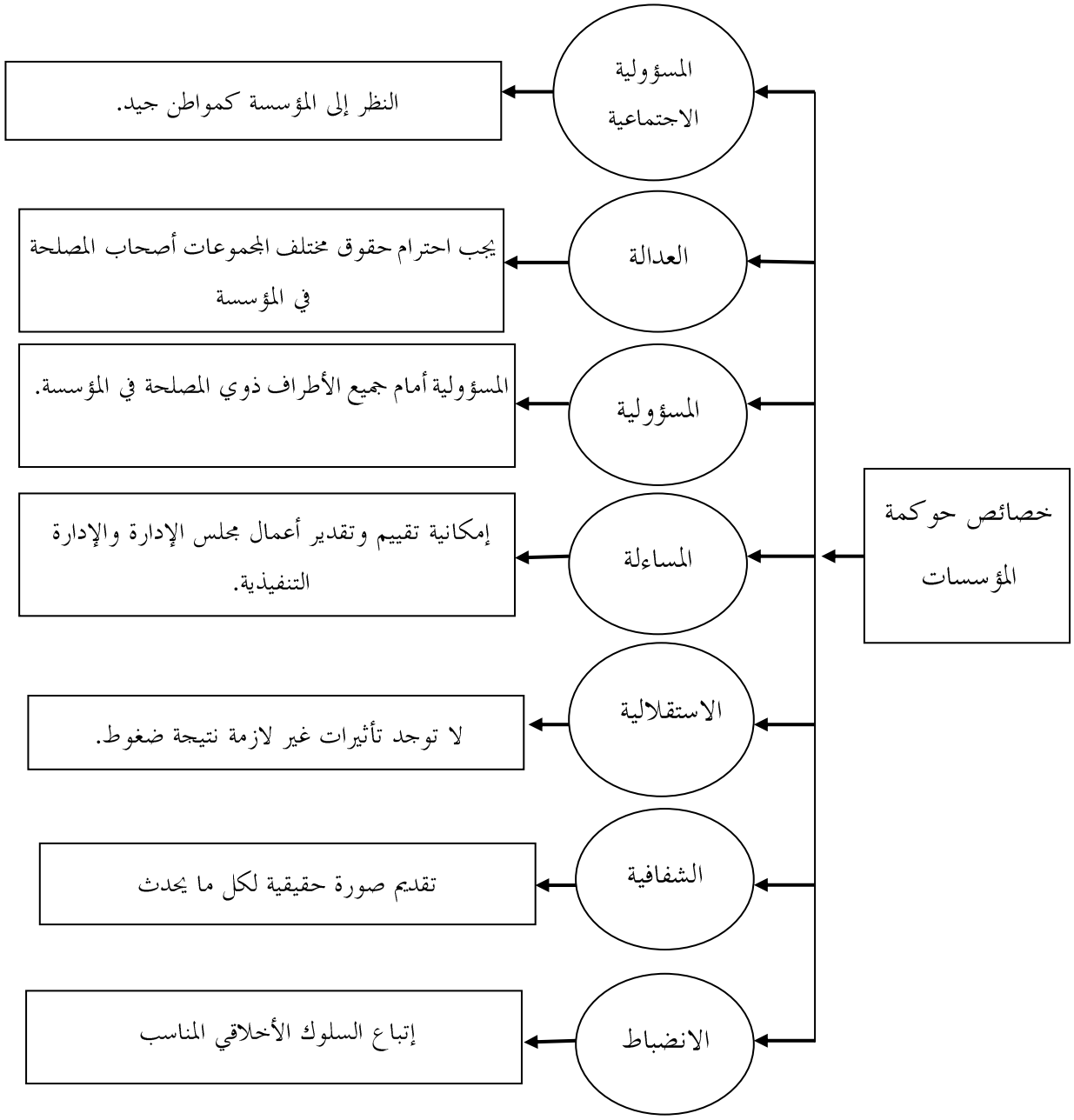


**المصدر**: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات–المفاهيم–المبادئ–التجارب–تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص23.

**رابعا: الأسباب الداعية لظهور حوكمة المؤسسات.**

تعد الانهيارات المالية لعدد من المؤسسات الأمريكية خلال عام 2002،وعلى رأسها كل من شركة "إنرون" و"ورلدكوم" (Enrom-Worldcom) من ابرز الأمثلة الدافعة لمزيد من الاهتمام لمعايير الإفصاح والمعايير المحاسبية الدولية، ومن ثم الأحداث لمزيد من الانضباط فقد تم صدور تشريع جديد

في الولايات المتحدة الأمريكية يسمى "ساربنز–أوكسلى" (Sarbanes-oxley Act) ، مؤكد على أهمية انتهاج آليات دورية وسريعة لإحداث الإفصاح والشفافية الفعالة، وكذلك أوجد التشريع الجديد لجان مراجعة داخلية تتشكل من أعضاء مستقلين لمتابعة أعمال المراجعة في حيادية تامة، بالإضافة إلى أن التشريع الجديد الخاص بالمحاسبة و المراجعة قد أشار إلى أهمية إنشاء جهاز يتابع ويراقب أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها.[1]

ومن الأسباب الداعية كذلك إلى ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات تتمثل في:[2]

- ✓ المضمون غير نظامي المفروض من طرف النظام السياسي الذي جعل نصف الجانب المالي شبه غير مراقب.
- ✓ انحراف دور مجالس الإدارة ودورهما المقلص والذي أصبح مجرد غرفة تسجيل فقط؛
- ✓ غياب التنسيق في المعايير المحاسبية الذي جعل من الممكن التلاعب وتغيير الحسابات؛
- ✓ الأثر السلبي لبعض الحسابات والتوزيعات في الأرباح التي لا تظهر في القوائم المالية؛
- ✓ ضعف مصداقية المحللون الماليون الذين يقعون في تعارض الأهداف مما أدى إلى تعزيز قانون أعمالهم؛
- ✓ الأثر السلبي للأهداف المعلنة المتعلقة بنسب مردودية رأس المال الخاص ب 15%مما أدى إلى إتباع استراتيجيات قصيرة الأمل معتمدة على تقليص المناصب وتقليل الفروع...الخ؛
- ✓ تواطؤ المراجعون مثل حالة أندرسون لذي أدى إلى تعزيز التشريع كأن تؤكد الحسابات من طرف المدققين.

وأيضا من أهم أسباب الانهيار المالي لشركة إنرون للطاقة، ومن أهم العبر التي يمكن استخلاصها نتيجة غياب حوكمة المؤسسات وعدم الالتزام بها، بحيث ضللت شركة إنرون المساهمين وكل الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم الاتفاق مع مراقبي الحسابات بعلم مديريها بالتلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح، مما أدى إلى ارتفاع أسهمها في البورصة، فاستغل مديروها المعلومات الداخلية المتوفرة لديهم، وقاموا ببيع حصصهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية، وذلك قبل أن

1 نرمين أبو العطا، **حوكمة الشركات...سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية**، إصدارات مركز الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 12، الرياض، ص33.

2 - Luckoyer- noelEqvil boy, **organisation théories et application**, édition d'organisation, 2 éme, paris, 2003, p398.

يدرك باقي المساهمين والعاملين بالشركة الموقف المالي الحقيقي للشركة والأرباح المتضخمة الوهمية التي أدت في النهاية إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها.[1]

## المبحث الثاني: ضوابط عامة لحوكمة المؤسسات

نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، والمعايير التي يتم بموجبها قياس مدى فاعلية الحوكمة، والمحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

### المطلب الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يجب ملاحظة أن هناك مجموعة من الأطراف تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

**أولا: المســـاهمون**

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.[2]

كما يتحمل هؤلاء المساهمون مخاطر الاستثمارات متوقعين عائدا مناسبا، ويمكن أن يكون المساهم شخصا أو مجموعة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر.[3]

**ثانيا: الإدارة**

وهي المسؤولة عن التسيير اليومي للشركة وتقدير التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الادارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية والمعلومات التي تنشرها للمساهمين.[4]

---

1 يوسف حنيش، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

2 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 20.

3 طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي منصور العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 80.

4 رشيد دريس، المرجع السابق، ص228.

**ثالثا: مجلس الإدارة.**

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذي يوكل إليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين[1].

**رابعا: أصحاب المصالح**

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء، والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح، قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، أما العمال والموظفين يهتمون على مقدرة الشركة على الاستمرار.[2]

ويوضح الشكل التالي الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

**الشكل رقم 2: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.**

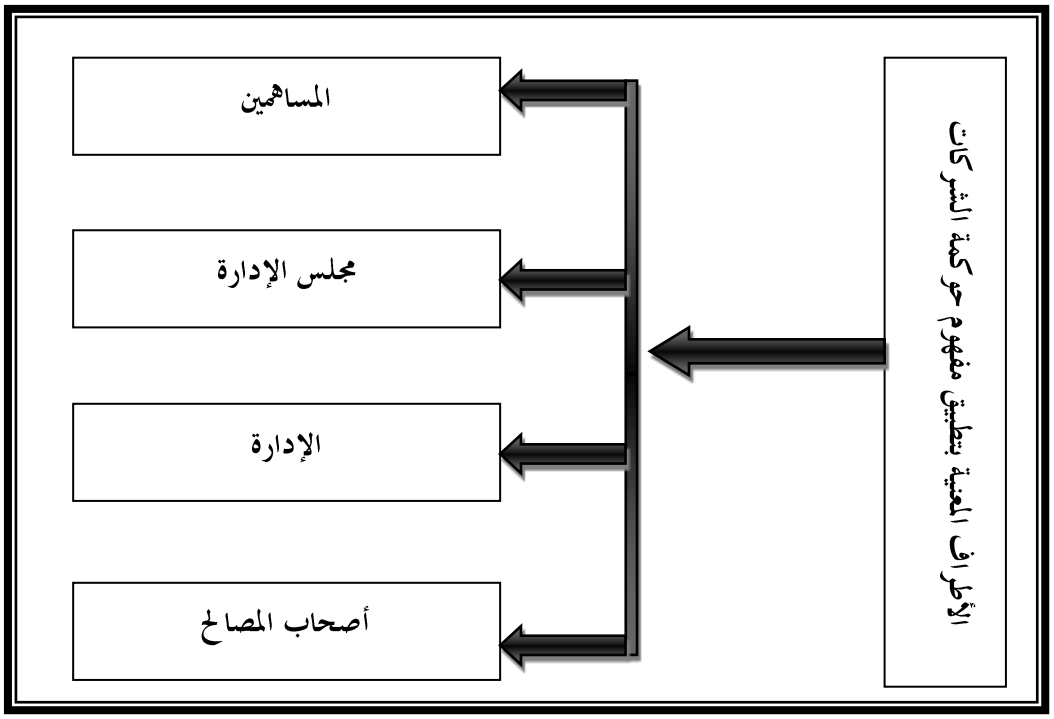


**المصدر**: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، المرجع السابق، ص20.

[1] نفس المرجع، ص228.

[2] يوسف حنيش، المرجع السابق، ص 36.

**المطلب الثاني: معايير الحوكمة المؤسسات**

ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من المعايير قامت بإصدارها العديد من المنظمات والهيئات الدولية وأهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولي.

**أولا: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**

ظهرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي سنة 1948 وهي منظمة عالمية لتتحول فيما بعد إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1961، والتي جاءت بهدف مساعدة الدول الأعضاء والغير أعضاء على تحسين الأطر القانونية والهيكلية والتنظيمية لحوكمة الشركات والعمل على توفير الارشادات للأسواق المالية والمستثمرين.[1]

تمت الموافقة على مبادئ حوكمة الشركات خلال الاجتماع الذي عقده أعضاء مجلس المنظمة سنة 1999، حيث بعد ذلك التاريخ أصبحت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرف بمبادئ حوكمة الشركات والتي أصبحت فيما بعد تستخدم كمرجع للكثير من المستثمرين من أجل إرشادهم، وبعض الدول والأسواق العالمية من أجل تحسين الصورة وإعطاء الثقة وضمان الحقوق.[2]

لقد كان لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 دور في تكوين الأطر القانونية والهيكلية للشركات، وتم تعديل هذه المبادئ سنة 2004 والتي أصبحت تحتل أهمية كبيرة لتمكنها من حل بعض المشاكل الداخلية في الشركات ومحاربة الفساد المالي والإداري وتكوين فريق عمل ناجح ومتعاون يسهر على تحقيق الأهداف المسطرة للشركة ويعمل على السعي وراء تحسين الأداء الشامل للشركات.

كما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول وبشكل أساسي عن مراقبة أداء الشركة والعمل على تحقيق عوائد لحملة الأسهم، إضافة إلى سهره على محاولة حل المشاكل الناجمة عن التضارب في المصالح من خلال ممارساته الموضوعية وباستقلالية، تحمل

[1] خضر أحمد، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 106-107.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 108.

مجلس الإدارة المسؤولية يجعله يعمل جاهدا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف واتخاذ قرارات صائبة وسليمة تؤدي إلى نتائج جيدة ومرضية بحكم أنه مسؤول عنها وستتم مساءلته عليها.[1]

تعمل مبادئ الحوكمة الصادرة عن المنظمة (OCDE) على دراسة هيمنة الأقلية ومشكلة الملكية الفردية داخل الشركات، كما تهدف إلى تطبيق الرقابة على المديرين التنفيذيين ومتابعتهم ومساءلتهم.[2]

نجاح هذه المبادئ والعمل بها إلى غاية حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أين تم اكتشاف ضعف هذه المبادئ مما استلزم ضرورة النظر فيها وإعادة تصحيحه وتعديلها لتفادي مثل هذه الأزمات مستقبلا، حيث تمت في المنتدى المنعقد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحت اسم مجموعة 20 ( G20) وذلك في أفريل من عام 2015، حيث تم تعديل تلك المبادئ في جويلية 2015، وتم تقديم تلك التعديلات للمسؤولين عن مجموعة 20 من أجل النظر فيها والمصادقة عليها وذلك خلال الاجتماع المنعقد في أنطاليا بتركيا يومي 15و16 نوفمبر 2015 وتم قبولها واعتمادها والعمل بها تحت مسمى مبادئ OCDE/G20 لحوكمة الشركات.[3]

تتمثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الموالي:

### 1. مبدأ ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات

على أي شركة ترغب في التطبيق السليم لحوكمة الشركات أن تمتلك أسس تنظيمية وقانونية التي تعتبر الركيزة الأساسية التي تعمل على تحقيق الأهداف المنتظرة، فلا بد من وجود قوانين وتنظيمات تحكم وتضبط جميع التعاملات التي تقوم بها الشركة مع كل الأطراف التي لها علاقة بها، ولا بد من توافر الحد اللازم من السياسات والتنظيمات التي تضمن سير العمل بكل كفاءة وجودة وإدارة وفعالية.[4]

---

[1] شذى عبد الحسين جبر وفداء عدنان عبيد، **"دور حوكمة الشركات في حماية حقوق المستثمرين – دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية-"**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 01، العراق، 2019، ص: 146.

[2] يوسف أمير فرج، **الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص:19.

[3] لمين تغليسية، لمين تغليسية، **مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة – دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص: 65.

[4] بان قاسم جواد، **"دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة – دراسة تطبيقية في الهيأة العامة للضرائب –"**، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 07، العدد 04، العراق، 2017، ص: 09.

يتم تفعيل إطار حوكمة الشركات من خلال:[1]

– تطوير هيكل حوكمة الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق والترويج لنزاهة وكفاءة الأسواق.

– تقسيم المسؤوليات بين مختلف الهيآت يجب أن يكون محدد بنص قانوني مع ضمان تحقيق مصالح كل الأطراف المعنية.

– يجب أن تتوافق كل من المتطلبات القانونية والرقابية التي يكون لها تأثير في ممارسة حوكمة الشركات مع قواعد القانون والشفافية والعمل على الالتزام بتطبيقه.

– يجب أن يتمتع كل من الهيآت المشرفة على الرقابة والتي تتقلد مسؤوليات مختلفة بالنزاهة والثقة في تنفيذ القانون أثناء القيام بالمهام الموكلة لها، إضافة إلى التحكم في العمل والسير الحسن مع القيام بالواجبات بطريقة مهنية سلسة وموضوعية.

أما فيما يخص الإطار القانوني لحوكمة الشركات، فإن القواعد التي تعمل على تنظيم مسار حوكمة الشركات يجب أن توزع على مجموعة من القوانين التي لها علاقة بالنشاط التجاري والتي من بينها: قانون الشركات، قانون الاستثمار وقانون سوق الأوراق المالية.

يعتبر النظام القانوني للحوكمة مجموعة من القواعد الارشادية غير الإلزامية، لكن هو عبارة عن قواعد أساسية على الشركات تطبيقها من أجل تحقيق الأهداف وتعظيم الأرباح وتحسين الأداء وإعطاء صورة جيدة للمتعاملين من خلال إرساء الثقة، لاعتبار أن المستثمرين لا يقدمون على الاستثمار في أسهم الشركة ما لم تكن المعلومات عن الشركة متوفرة وتحتوي على ثقة عالية تجعلهم يتنافسون من أجل الاستثمار فيها، وعدم اعتماد مثل هذه المعايير قد يؤدي بالشركة إلى مشاكل كبيرة وعدم قدرتها على المنافسة.

### 2. ضمان حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم

أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على حماية حقوق المساهمين، والتي تعمل على تأمين أساليب تسجيل الملكية، ونقل أو تحويل الأسهم، أو الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت

[1] هاشم رمضان الجزائري وحسين عبد القادر معروف، **"ماهية حوكمة الشركات"**،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 25، المجلد 07، العراق، 2009، ص ص: 13-14.

المناسب وبشكل منتظم والمشاركة في التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على أرباح الشركة.

بالإضافة إلى حقوق أخرى تتعلق بحضور اجتماعات الجمعية العامة وإعطاء الفرصة للمساهمين بالمشاركة في التصويت، وتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاجونها وفي الوقت المناسب.

وإن كانت هذه الحقوق قد نصت عليها التشريعات الخاصة بالشركات إلا أن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات التي تنشط في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة قد نصت على حماية حقوق المساهمين بموجب المواد الخاصة بالقواعد التنفيذية، والتي كانت تركز أساسا على عنصر حماية المساهمين وتوفير لهم المعلومات الضرورية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالشركة حتى تمكنهم من مباشرة حقوقهم كاملة، مع اجبارية أن تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة، وأن تتاح هذه المعلومات للمساهمين بطريقة منتظمة وفي الموعد المحدد ولا يجوز التفرقة بين المساهمين من حيث توفير المعلومات. وبالتالي، يتبين أن هذا المبدأ من بين أهم الضوابط الأساسية لحوكمة الشركات لاعتبار أن دوما حقوق الأقلية يتم تهميشها واهدارها من طرف المسيرين ومالكي الأغلبية هذا لا يعني أن أقلية المساهمين لا يلحقون أضرارا بالشركة بل منهم من يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصلحة الشركة.[1]

كما حرصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المعاملة المتساوية لجميع المساهمين دون التمييز بينهم، وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة الخاصة بالشركة لجميع الأطراف بالجودة الكافية وفي الوقت المناسب، إضافة إلى الحق في التصويت والانتخاب وحضور الاجتماعات الخاصة بانتخاب مجلس الإدارة أو الجمعية العامة والاطلاع على سياسة توزيعات الأرباح، كما حرصت المنظمة على تعزيز ثقة المساهمين في الشركة وخاصة مساهمي الأقلية.[2]

### 3. دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون

وهو من بين المبادئ التي تمت إضافته وتعديله في الاجتماع الأخير لمجموعة 20 والذي ينص على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من الحوافز الاقتصادية السليمة، وذلك

[1] علي طلال هادي، **"الحماية القانونية لأقلية المساهمين من مخاطر الاستحواذ"**، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، المجلد 32، العدد 02، 2017، ص ص: 401-402.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 403.

من خلال تسليط الضوء بصفة خاصة على المؤسسات المالية والمستثمرين وكافة الوسطاء الآخرين من أجل تعزيز الثقة والعمل على توفير المعلومات الجيدة والمناسبة في الوقت المناسب ولكل الأطراف والإفصاح عنها.[1]

جاء هذا المبدأ انطلاقا من الدور الكبير الذي تؤديه مختلف الهيآت الاستثمارية في تسيير الشركات وتقييمها لنشاطاتها والسهر على تحقيق الأهداف والتخفيف من التضارب في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة، إضافة إلى العمل على تحسين صورة الشركة والاطلاع على وضعيتها المالية وتحديدها ومحاولة تحسينها من أجل اتخاذ قرارات سليمة وصائبة.[2]

جاء ظهور هذا المبدأ نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أجبرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ضرورة النظر في المبادئ الصادرة سابقا في سنة 1999 والتي تم تعديلها سنة 2004، حيث جاء هذا المبدأ لأهمية الهيآت الخارجية والمتعاملين الآخرين كوكالات التصنيف الائتماني والمستشارين والخبراء القانونيين والاقتصاديين في تحديد الوضعية المالية والتسييرية لمختلف الشركات والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية المتوقع حدوثها، بالإضافة إلى المساهمة في مواجهة هذه الأزمات والمخاطر من خلال توفير الحلول اللازمة من أجل زيادة ثقة المتعاملين في الشركات والأسواق المالية العالمية.[3]

### 4. الإفصاح والشفافية

ساهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التأكيد على مبدأ الإفصاح والشفافية في النسخة الجديدة عما ورد بنسخة المبادئ الأولى، حيث في هذا الأخير اهتمت كثيرا بضرورة توفير الإفصاح المتساوي لجميع الأطراف وفي الوقت المناسب عن طريق ضمان وجود معلومات مادية وغير مادية، حيث تعتبر المعلومات المادية بأنها تلك المعلومات التي قد ينجر عن تحريفها أو حذفها تأثيرات على القرارات المتخذة من طرف مستخدميها فيما يخص الشركة أو المصلحة الشخصية، كما اهتمت أيضا بالمراجع الخارجي والداخلي للدور الفعال الذي يقومون به والمسؤولية التي يتقلدونها فيما يخص نوفر المعلومات ذات الجودة والمصداقية، مع الإشارة لواجباتهم تجاه الشركة، وأنهم يمارسون كل ما يلزم من عناية ومصداقية وموضوعية خلال عملية المراجعة، هذه النقطة لم يتم التعرض لها في النسخة الأولى

[1] لمين تغليسية، **مرجع سبق ذكره**، 2018، ص: 68.

[2] OECD, **OECD/G20 Principales of corporate governance**, turque, 2015, P :05.

[3] لمين تغليسية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 68-69.

وذلك راجع للتأثر بالضغوط المفروضة من الأسواق العالمية بعد فضيحة شركة إنرون، ما أدى إلى التغيير في قوانين الإفصاح في الأسواق العالمية وجاءت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتنص صراحة على مبدأ الإفصاح والشفافية.[1]

وقد أشارت المنظمة لتأكيد دور الإفصاح في التطبيق السليم لحوكمة الشركات على أنه يجب أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في إطار حوكمة الشركات بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وذلك لجميع الموضوعات المتعلقة بالشركة وذات الأهمية والتي من بينها الوضعية المالية والأداء المالي، حقوق الملكية وحوكمة الشركات.[2]

ومن أجل تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ينبغي توفر مجموعة من الإرشادات التي يتم ذكر أهمها في النقاط الموالية:[3]

- ينبغي أن يتضمن الإفصاح ولا يقتصر على المعلومات التالية:
  - ✓ النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.
  - ✓ أهداف الشركة.
  - ✓ العمليات التي لها علاقة بالأطراف ذات المصلحة بالشركة.
  - ✓ السياسات الخاصة بالمكافآت التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالإضافة للمزايا والمرتبات الخاصة بهم.
  - ✓ عوامل المخاطرة المحتملة.
  - ✓ الهياكل التي تخص الحوكمة والسياسات المتعلقة بها، وكل محتويات الأنظمة التي تساعد على التطبيق السليم لحوكمة الشركات.
- يتم إعداد المعلومات والافصاح عنها بمستويات عالية وذات نوعية وجودة من أجل المحاسبة والإفصاحات المالية والغير المالية.
- عند الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة يجب أن تتوفر الفرص المتساوية وفي الوقت المناسب والتي تكون متناسبة مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات العلاقة.

---

[1] نعيمة عبدي، **أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات – دراسة حالة الجزائر: بالاسقاط على عينة من مؤسسات المساهمة خلال الفترة 2010-2013**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2017، ص: 34.

[2] يوسف كافي مصطفى، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، دار الرواد، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص: 236.

[3] نعيمة عبدي، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص ص: 35-36.

– يجب أن تكون المراجعة الخارجية تتمتع بالاستقلالية عن طريق مراجعين مستقلين ذات كفاءة وخبرة تمكنهم من أداء مهامهم بموضوعية ومهارة وتقديم تقارير ذات مستوى وحيادية لمجلس إدارة الشركة والمساهمين تعبر عن الوضعية الحقيقية للشركة.

– قابلية المراجعين الخارجيين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، ومن الواجبات المفروضة عليهم بتأدية المهام والواجبات الموكلة لهم بكل شفافية وحيادية والعمل على الحفاظ على المصلحة العامة للشركة أثناء القيام بالمراجعة.

– إلزامية استكمال الإطار الفعال لحوكمة الشركات بما يتناسب مع الفعالية والذي يعمل على تشجيع المحللين على تقديم تحليلات واضحة ومفيدة تخدم الشركة والعمل على التشاور عن طريق المحللين ووكالات التصنيف والتقييم وغيرهم، والتي لها علاقة بالقرارات المتخذة من طرف المستثمرين متفادين في ذلك كل ما يؤدي إلى التضارب في المصالح والذي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل داخل الشركة وبالتالي عدم مصداقية التحليلات.

تعمل حوكمة الشركات على ضمان تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب وذلك عن كل ما يتعلق بالشركة من خلال توفير معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا التي تمنح لكبار المسؤولين، هياكل وسياسات حوكمة الشركات، والجدير بالذكر هو أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضا ما تتطلبه عمليات المراجعة من أجل الحصول على تدقيق نزيه وموضوعي من أجل إعداد التقارير المالية وصياغتها بما يخدم أهداف ومصلحة الشركة والمساهمين[1].

### 5. مسؤوليات مجلس الإدارة

من أجل التطبيق السليم لحوكمة الشركات، وجب أن تتوفر في الإطار العام لحوكمة الشركات كل الوسائل الارشادية والتوجيهية فيما يخص استراتيجية الشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة بحكم أنه هو المسؤول الأول عن القرارات المتخذة وسير عمل الشركة. وبالتالي، وجب محاسبته عن المسؤولية الموكلة له أمام الشركة والمساهمين لغرض التطور والنمو والحصول على نتائج جيدة وتفادي الأخطاء والمشاكل مستقبلا ومحاولة تصحيحها.

[1] المرجع السابق، ص 65.

كل هذا يكون من خلال العمل الذي يؤديه أعضاء مجلس الإدارة وعلى أساس توفير كافة المعلومات ذات الجودة ودون تحيز وتحايل خدمة لمصلحة الشركة، وكذلك إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة العمل على تحقيق العدالة والمساواة تجاه كافة المساهمين.

إضافة إلى كل هذا، فعلى مجلس الإدارة القيام بمجموعة من الوظائف الرئيسة: كتوجيه استراتيجية الشركة وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية والقيام بتحديد أهداف الشركة والعمل على الاختيار الجيد للمديرين التنفيذيين الرئيسيين ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة ومتابعة كل العمليات المتعلقة بالشركة والإشراف عليها، كما يجب أن تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة القدرة على ممارسة التقييم والحكم بموضوعية على شؤون الشركة بكل استقلالية وذلك من خلال تكليف عدد من الأعضاء الغير موظفين داخل الشركة والذين لهم القدرة والخبرة الكافية للتقييم والحكم بطريقة مستقلة في موضوعات فيها تعارض للمصالح من أجل الخروج بقرارات سليمة تخدم الصالح العام للشركة، كما يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن كل الصلاحيات والواجبات الموكلة له مع توفر كل المعلومات اللازمة التي تساعد على اتخاذ القرار السليم.[1]

يضمن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وضع تخطيط استراتيجي للشركة ومراقبة فعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة، حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مجموعة من المهام التي يجب عليه بذل كل الجهد من أجل إنجازها وتحقيق المعاملة المتكافئة للجميع مع ضمان الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين مع الشركة بعين الاعتبار بالإضافة إلى استقلاليته.[2]

### 6. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون، كما يعمل على ربط الاتصال ما بين الشركات وأصحاب المصالح فيما يخص خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق استمرارية الشركات التي تقوم على أسس مالية سليمة.[3]

---

[1] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية ( 2008 – 2013 )**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2017، ص: 30.

[2] بان قاسم جواد، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص: 11.

[3] محمود سامي محمود وسطم صالح حسين، **مرجع سبق ذكره**، 2019، ص: 231.

من المهم أن تعترف الشركات بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل أحد الموارد التي لها قيمة من أجل بناء شركات تنافسية ذات ربحية. وبالتالي، فإن المصالح ذات المدى الطويل للشركات تفترض ضرورة تعزيز التعاون الذي يخلق الثروة بين أصحاب المصالح.[1]

كما يحتوي هذا المبدأ التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات المشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة والحصول على المعلومات المطلوبة. ومما سبق، فإن هذا المبدأ يعترف بحقوق ذوي الشأن والمصالح التي أقرت بقانون، وينادي بتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين الشركة من أجل نجاح هذه الأخيرة والعمل على خلق فرص العمل وضمان استمرارية الشركة وقوتها المالية ومستوى أدائها.[2]

والشكل الموالي، يلخص مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

[1] محمد علي سويلم، **حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة بين التنظيم والمسؤولية التأديبية والمدنية الجنائية**، دار النهضة، القاهرة، مصر، ص: 92.

[2] بان قاسم جواد، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص: 10.

**الشكل رقم 3: مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**

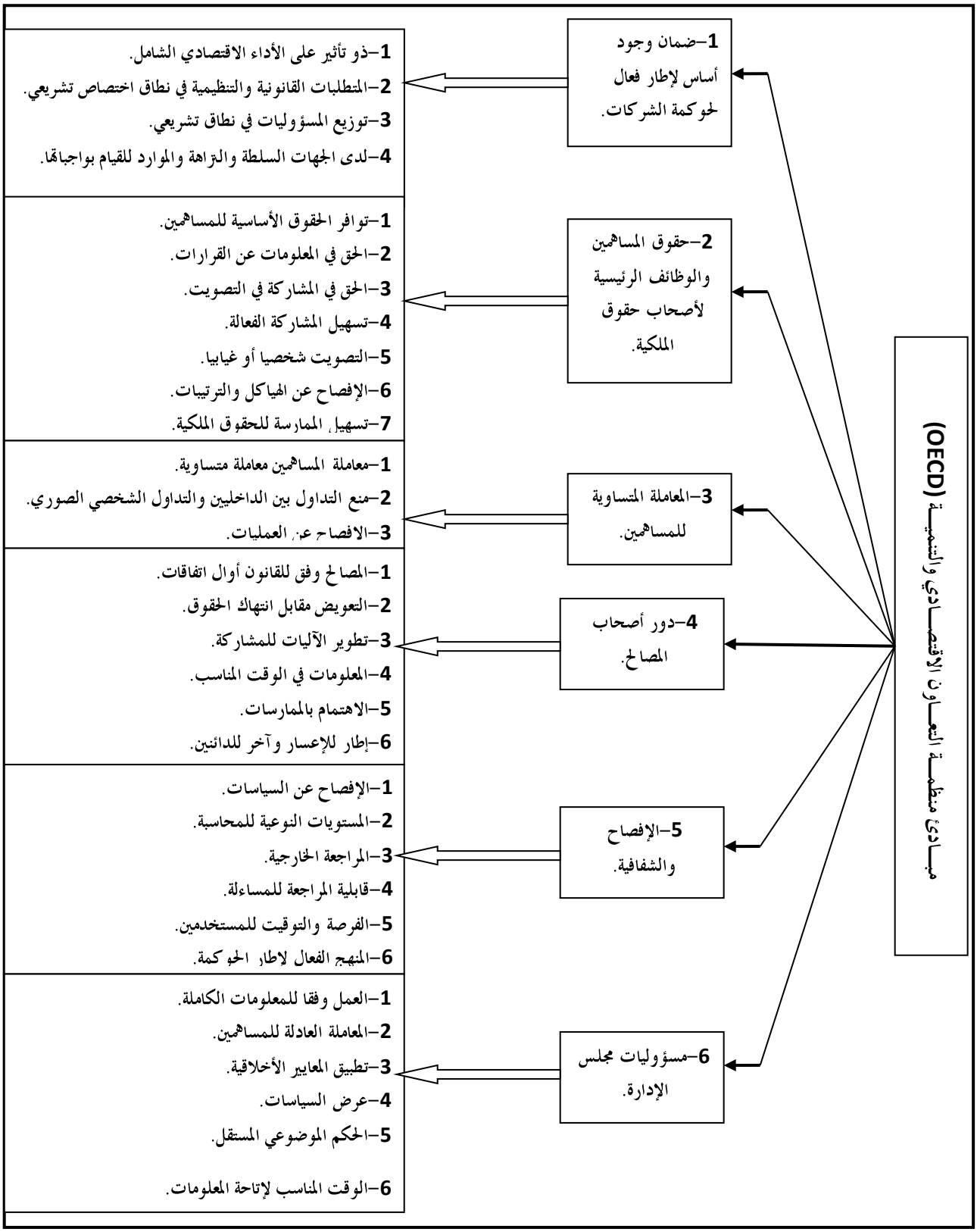


**المصدر:** لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، 2018، ص: 71.

**ثانيا: معايير بنك التسويات الدولي**

باعتبار البنوك من الشركات ونظرا لحساسية الدور الذي تقوم به في الاقتصاد ككل، فقد تم إعداد مبادئ خاصة بالحوكمة في البنوك، حيث أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصاريف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005، وفي فبراير 2006 نسخة محدثة، تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف والمتمثلة فيما يلي:[1]

**المعيار الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفه المالي، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور.

**المعيار الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل.

**المعيار الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حد واضح للمسؤوليات والمحاسبة لنفسه وللإدارة العليا والمديرين والعاملين.

**المعيار الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.

**المعيار الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقرر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية.

**المعيار السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل.

**المعيار السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء الإدارة في ظل نقص الشفافية.

**المعيار الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

---

1 مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، "**فعالية واداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، يومي 6-2012/05/7، ص11.

**المطلب الثالث: محددات حوكمة المؤسسات**

هناك اتفاق على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل، وسوف نظهر ذلك في الشكل رقم 04 كما يلي:

**أولا: المحددات الخارجية**[1].

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في دولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)،و كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافس أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

**ثانيا: المحددات الداخلية**[2].

وتشير القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والذي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

**المبحث الثالث: أسس الحوكمة وواقعها**

وتتضمن أسس حوكمة المؤسسات وواقعها، أهم النظريات الاقتصادية المؤسسة لها، معاييرها، دراسة مقارنة لمختلف أنظمتها وأثر تطبيق الحوكمة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

[1] نعبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007/2006، ص ص 98،97.

[2] مها محمود رمزي ريحاوي، "**الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،العدد الأول ص 99،98.

**المطلب الأول: تطبيقات حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية**

يوجد العديد من الدول التي اهتمت بحوكمة الشركات من منطلق أهميتها، حيث يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين لحوكمة الشركات وهما نموذج يمثل السوق المالي وآلياته، موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه الخصوص، والنموذج الثاني الذي يمثل الوساطة المالية ونجده في اليابان وألمانيا، اضافة الى فرنسا ودول أوربية أخرى، والجدول التالي يبين تواريخ اصدار قوانين حوكمة الشركات عقب الانهيارات التي مست الشركات الأمريكية الشهيرة ولجوء أمريكا الى اصدار قانونها الشهير بقانون ساربينز أوكسلي سنة 2002[1].

**الجدول رقم 1:** التركيز العالمي على حوكمة الشركات

| البلد | القانون أو التوصية | التاريخ |
|---|---|---|
| أستراليا | مبادئ حوكمة الشركات الرشيدة وتوصيات الممارسات الأفضل | مارس 2003 |
| النمسا | القانون النمساوي لحوكمة الشركات | نوفمبر 2002 محدث في أفريل 2005 |
| بلجيكا | القانون البلجيكي لحوكمة الشركات | ديسمبر 2003 |
| البرازيل | قانون الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات | مارس 2004 |
| كندا | السياسات القومية 58-201 للقواعد الارشادية لحوكمة الشركات | ديسمبر 2003 |
| الصين | قانون حوكمة الشركات لشركات البورصة في الصين | جانفي 2001 |
| الدنمارك | التوصيات المعدلة لحوكمة الشركات في الدنمارك | أغسطس 2005 |
| فلندا | توصيات بشأن حوكمة الشركات المقيدة في البورصة | ديسمبر 2003 |
| فرنسا | حوكمة الشركات المقيدة في البورصة | أكتوبر 2003 |
| ألمانيا | قانون حوكمة الشركات الألماني | فبراير 2002 معدل في مايو 2003 |
| اليونان | مبادئ حوكمة الشركات | يوليو 2001 |
| هونج كونج | قانون هونج كونج في شأن حوكمة الشركات | نوفمبر 2004 |
| ايطاليا | قانون حوكمة الشركات | يوليو 2002 |
| اليابان | مبادئ حوكمة الشركات المقيدة في البورصة | أفريل 2004 |
| هولند | قانون حوكمة الشركات الهولندي | ديسمبر 2003 |

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 489

| | | |
|---|---|---|
| النرويج | قانون ممارسة حوكمة الشركات النرويجي | ديسمبر 2004 |
| البرتغال | توصيات حوكمة الشركات | نوفمبر 2003 |
| روسيا | القانون الروسي لسلوك الشركات | أبريل 2001 |
| كوريا الجنوبية | قانون الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات | سبتمبر 1999 |
| السويد | قانون حوكمة الشركات السويدي | ديسمبر 2004 |
| سويسرا | القانون السويسري للممارسات الأفضل لحوكمة الشركات | يونيو 2002 |
| تايوان | مبادئ الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات التايوانية | يونيو 2002 |
| تايلاندا | قانون الممارسات الأفضل لمجالس ادارة الشركات المسجلة في البورصة | أكتوبر 2002 |
| تركيا | مبادئ حوكمة الشركات | يونيو 2003 |
| المملكة المتحدة | القانون الموحد في شأن حوكمة الشركات | يونيو 2003 |

**المصدر**: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 490.

ان الاطلاع على هذه التجارب لها أثر كبير في توضيح أهمية تطبيق حوكمة الشركات وسوف نتعرض للتجربة الأمريكية والبريطانية، ثم تجربة فرنسا وألمانيا، ثم تقديم تجربة بعض الدول العربية.

**اولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا:**

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تماثل تجربة المملكة المتحدة وذلك بالرغم من أن هياكل مسؤولية الشركة ولجنة بورصة الأوراق المالية بنظمها المختلفة تختلف في بعض الجوانب.

**1.تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:**

ظهرت أول بوادر لمحاولة تبني مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات من القرن العشرين على إثر حركات الدمج والاستحواذ على بعض الشركات، وبرز الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة عندما قام صندوق المعاشات العامة Cal PERS بتعريف حوكمة الشركات والقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين.

وفي سنة 1987م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في اعداد القوائم المالية والتابعة لـــ SEC بإصدار تقريرها المسمى Treadway commissio والذي تضمن مجموعة من التوصيات

الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس ادارات الشركات، وفي سنة 1999م أصدر كل من York Stock Exchange New و National Association of Securities Dealers تقريرهما المعروف باسم Blue Ribbon Report والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة، كما تمت الإشارة إلى تحديد مسؤوليات لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية[1]، وفي أعقاب الانهيارات المالية لبعض كبريات الشركات الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanes Oxley سنة 2002، حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده.

تعد التجربة الأمريكية في مجال حوكمة الشركات من التجارب الهامة، حيث سبقت الكثير من الدول في تطبيق وإصدار قوانين خاصة بحوكمة الشركات.

**2. تجربة المملكة المتحدة:**

في سنة 1992م تم نشر تقرير Cadbury تحت عنوان "الجوانب المالية لقواعد إدارة الشركات" الذي احتوى على أفضل الممارسات، وذلك بعد حالات فشل الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى القلق المتزايد من انخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية، وفي قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها ويتوقعها كل من يستخدم التقارير المالية للشركة، ويعد تقرير Cadbury من أهم التشريعات والإصدارات الخاصة بموضوع حوكمة الشركات، والذي أصبح فيما بعد أساسا للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات والذي ركز على مجموعة المحددات التالية[2]:

- ✓ مسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين عن تقييم أداء الشركة وتقرير عن ذلك للمساهمين وللأطراف الأخرى المهتمة بالأمور المالية، وشكل ووضوح ودورية تقديم تقارير الأداء المؤسسي الكلي والجزئي.
- ✓ اختصاصات ومسؤوليات لجنة المراجعة في الشركة.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 95

[2] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 38.

- ✓ مسؤوليات المراجعين ومستوى وأهمية تقارير المراجعة الدورية.
- ✓ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والمساهمين.

وفي سنة 1993 صدر تقرير Ruttemain الذي أوصى بأن تقدم الشركات المدرجة في البورصة ضمن تقاريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها[1]، وفي سنة 1995 ظهر تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وفي سنة 1998 أصدرت لجنة Hampel مجموعة من القواعد والإجراءات للتأكيد على مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة.

وفي سنة 1999 صدر تقرير Trunbull والخاص بإلزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقويم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماها، أما في سنة 2002 صدر تقرير (Combined code لوضع أحسن القواعد والمبادئ لأفضل الممارسات، والذي ركز على تقرير Cadbury.

**ثانيا: تجربة فرنسا وألمانيا:**

هناك العديد من العوامل التي جعلت من حوكمة الشركات على قمة اهتمامات الشركات في فرنسا وألمانيا، من أبرزها الخصخصة وزيادة المساهمين الأجانب، وظهور صندوق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال في باريس.

**1. تجربة فرنسا:**

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير Vienot الذي نشر سنة 1992م، حيث لقي هذا التقرير الكثير من الاهتمام إلا أنه لم يقترح إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، إضافة إلى عدم وجود شرط ملزم للشركات لتنفيذ تلك التوصيات، وفي سنة 1996 أصدر مجلس الشيوخ تقرير آخر عرف بتقرير Marini الذي اشتمل على تشريعات هامة متعلقة بتطبيق حوكمة الشركات.

[1] كمال بوعظم، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18-19 نوفمبر، 2009، ص5.

لقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير Vienot أو في تقرير Marini إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.

**2. تجربة ألمانيا:**

لقد اكتسب موضوع حوكمة الشركات في ألمانيا أهمية كبيرة خاصة بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية للانهيار، وتبعا لهذه الظروف وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح يسمى Kan trag يتناول القضايا المتعلقة بالحوكمة، وفي سنة 2000م أصدرت مجموعة مبادرة برلين وهي مجموعة تضم أكاديميين مهندسين، الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة الشركات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة الشركات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين كما ناقشت موضوعات أخرى مثل :الشفافية التدقيق والشركات الخاصة، إضافة إلى مقترحات منظمة Deutsche Schutzvereningung fur Wertpapierbesitz (DSW) وهي أكبر منظمة ألمانية للمساهمين.

**ثالثا: تجربة الدول العربية**

اهتمت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات، وقد عملت كثير من الهيئات والمنظمات العالمية على إرساء قواعد الحوكمة في هذه الاقتصاديات من بينها مركز المشروعات الدولية والمنتدى الدولي لحوكمة الشركات، كما قام كثير من المهتمين بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول العربية بتنظيم مجموعة من المؤتمرات والندوات والنشرات التي تهدف إلى وضع التوصيات الخاصة بالتطبيق السليم لتلك المبادئ بما يتناسب والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تمر بها الدول العربية، ومن ضمن المبادرات التي قدمت لإرساء قواعد حوكمة الشركات نذكر ما يلي[1]:

في سنة 2002 قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وشارك فيه عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من

[1] صبايحي نوال، **واقع الحوكمة في دول مختارة – مع التركيز على التجربة الجزائرية–**، ورقة بحث مقدمة ضمن المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص10.

الاقتصاديين والقانونيين بإجراء دراسة لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وخلص التقرير إلى أهم نقاط القوة والضعف في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات، وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة شركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على تنفيذها في أول جانفي 2007.

انعقاد الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بجامعة الملك سعود سنة 2003م، تحت عنوان "الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية"، وقد تناولت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة.

صدور تقرير عن المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات الذي عقد في بيروت عام 2004، بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين الإفصاح والشفافية" وكانت أهم توصياته أن يتم إنشاء منتدى سنوي على المستويين القومي والإقليمي وفقا لأفضل المعايير والمستويات والممارسات الدولية لتنفيذ قواعد الحوكمة.

وفي سنة 2007 تم افتتاح أعمال منتدى حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأردن، وضم المؤتمر مشاهير رجال الأعمال في الدول العربية.

وفي سنة 2008 عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة في تونس وبالتعاون مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ورشة عمل للصحافيين الاقتصاديين حول موضوع حوكمة المؤسسات ودور الصحافيين في الإبلاغ عن التقدم الملموس في مجال الحوكمة[1].

أما في الجزائر وفي سنة 2009م، تم إصدار "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" والذي قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف، كما أطلقت مركز "حوكمة الجزائر" لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة الديموقراطية بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية[2].

[1] Centre international pour l' entreprise privée, (CIPE Bulletin en français ), juin 2008/N°:3, p:04.

[2] علي العبادي، **القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، مشرة دورية للشرق الأوسط وشمال افريقيا**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011.

إذن يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الدول العربية في ظل الوضع الراهن، ويعود ذلك للحاجة الماسة والمتنامية لشركاتها قصد توطيد قدراتها التنافسية والتكيف مع المستجدات الحديثة، ومن هذا المنطلق ورغبة من الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات.

**المطلب الثاني: دراسة مقارنة لمختلف أنظمة حوكمة المؤسسات**

تسمح دراسة هياكل حوكمة المؤسسات في مختلف الدول بالتمييز بين النموذج الأنجلو-ساكسون أين تلعب الأسواق المالية دورا مهما وبين دول كاليابان وألمانيا أين تسيطر عليها الوساطة المالي.

ويتميز النموذج الأول بوجود عدد كبير من المؤسسات المتداول أسهمها في البورصة، سوق جد كبير للسيولة ولتبادل حقوق الملكية، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من المؤسسات التي تشرف على رقابة مؤسسات أخرى. أما في النموذج الثاني فتحتل فيه البنوك الكبيرة ومؤسسات التأمين والدولة مكانة مهمة في نظام حوكمة المؤسسات ويدخل ضمن التقسيم التقليدي لنموذج السوق المالية ونموذج اقتصاد الاستدانة[1].

ويمكن تبيان أهم خصائص النموذجين في الجدول التالي:

**جدول رقم 2:** خصائص نموذجي حوكمة المؤسسات

| | | النموذج الأنجلو-ساكسون | النموذج الألماني-الياباني |
|---|---|---|---|
| **الأبعاد الوقائية لحوكمة المؤسسات** | **المساهمون** | - مراقبة ضعيفة.<br>- رأسمال متشتت.<br>- تنفيذ المراقبة أساسا بواسطة مؤسسات.<br>- مراقبة جانب الخصوم المركز على تطور أسعار البورصة. | -مراقبة قوية.<br>-رأسمال مركز على مساهمين مسيطرين.<br>-انتشار مساهمات البنوك.<br>-هياكل للمساهمات المتقاطعة.<br>-تنفيذ المراقبة أساسا من قبل الأعوان الصناعيين ومن قبل البنك المركزي.<br>-مراقبة جانب الأصول المتمحور حول طريقة التسيير وكيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. |
| | **الدائنون** | مراقبة الخصوم:<br>-اقتراض جد ضعيف من البنوك. | مراقبة الأصول:<br>-علاقة طويلة الأجل. |

[1] علال بن ثابت، محمد بن جاب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | -اقتراض كبير من السوق.<br>-علاوة قصيرة الأجل. | -مديونية بنسبة كبيرة.<br>-مديونية بين المؤسسات معتبرة.<br>-مشاركة مهمة للبنوك في رأس المال |
| | **الأجراء** | مراقبة ضعيفة | مراقبة قوية:<br>-التمثيل في مجلس الإدارة.<br>-المساهمة في القرارات. |
| | **دور مجلس الإدارة والأنظمة التحفيزية** | مراقبة ضعيفة:<br>-سيطرة المسيرين على مجلس الإدارة.<br>-طرق للمكافأة أكثر تحفيز ومتعلقة بالعائد المستقبلي للأموال الخاصة.<br>-مراقبة مرتكزة على النتائج والأسعار البورصية. | مراقبة أكثر قوة:<br>-سيطرة أصحاب المصالح على المجلس.<br>-حضور البنوك والأجراء في المجلس.<br>-أنظمة المكافأة أقل تحفيزا.<br>مراقبة طويلة الأجل وكيفية ولها طابع استراتيجي. |
| | **تحويل حقوق الملكية** | سهلة نسبيا. | أكثر صعوبة. |
| **الأبعاد العلاجية لحوكمة المؤسسات** | **تغيير المسيرين** | بسبب النزاع ويتوقف على درجة سيطرة المسيرين:<br>-من قبل السوق الذي يساهم في المراقبة.<br>-تماسك العمال بمقابل المساهمين.<br>-أهمية السوق الخارجي للمسيرين. | أكثر سهولة:<br>-غالبا ما يتم التفاوض عنه داخل المجموعة.<br>-مفروض داخليا من قبل أصحاب المصالح الأساسيين.<br>أهمية الشبكة التي يمثلها المسيرون. |
| | **إمكانية خروج أصحاب المصالح** | أكثر سهولة | لأكثر صعوبة:<br>-علاقات طويلة الأجل مع البنوك والأجراء. |
| | **أعادة التنظيم في حالة الصعوبات** | أكثر عرضة للنزاع وغالبا بطرق خارجية أو قانونية. | أكثر تفاوضا فيه داخل المجموعة<br>الدور المهم للبنك الرئيسي |

**المصدر:** علال بن ثابت، محمد بن جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص8،9.

ونخلص من خصائص نظامي الحوكمة المبينة في الجدول أن النموذج الأول الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يرتكز أساسا على الآليات الخارجية للحوكمة والمتمثلة أساسا في السوق المالية، على عكس النموذج الياباني الألماني أين تحتل فيه الآليات الداخلية للحوكمة مكانة هامة خاصة

بالدور الذي تلعبه البنوك الكبرى في التأثير على قرارات المؤسسات من خلال مساهماتها الرئيسية في رأس مالها[1].

**المطلب الثالث: أثر تطبيق الحوكمة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر يوم 26 سبتمبر 2007م إلى تراجع الجزائر في الترتيب الدولي إلى مستوى أسوء، لتحتل في التقرير الرتبة 99، حيث أن حصيلة السداسي الأول من سنة 2007م كارثية وتبعث عن القلق وتكشف أن ظاهرتي الفساد والرشوة وصلت إلى مستويات قياسية وهذا لعدم اتخاذ الجزائر لأي خطوات في مجال الفساد المالي كالحوكمة والتسيير الرشيد، وكذلك لبعض الأسباب الأخرى والتي كانت نتيجة التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق بدون إيجاد هيكل عمومي، خاص (مشترك) لحوكمة الشركات العمومية والخاصة، كون تلك المؤسسات وخصوصا العمومية منها تشكل عبئا ثقيلا عن الخزينة جراء سوء الإدارة وتفشي حالات الفساد المالي والإداري فيها، ما جعلها تستند على الدعم الحكومي، بدلا من رفد الميزانية العامة بالموارد المالية ما ينجم عنه هدر للأموال العامة بدلا من تنميتها لذلك تعد عمليات خصخصة المؤسسات العمومية الفاشلة وسيلة ناجحة من وسائل الحوكمة إذ أن الهدف المركزي لها يتمثل في عملية الإصلاح الاقتصادي وتدوير عجلة الاقتصاد بشكل سليم لتحقيق التنمية والتطور[2]، وعقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب جانفي 2008م، والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس–جويلية 2000م، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، حيث بادر مجتمع الأعمال في وضع مدونة لها من خلال ثلاث مؤسسات هي: مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة، ومعهد رؤساء المؤسسات، والاتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات. وفي عام2008م بادرت مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة–إحدى شركاء مركز المشروعات الدولية الخاصة–بتكوين فريق عمل لحوكمة المؤسسات مشكل من ثمانية أعضاء من القطاع الخاص للنظر في مدونة لحوكمة المؤسسات، وسرعان ما لاقت فكرة المدونة دعما من السلطات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناع المهنيين، ووزارة المالية، ووزارة العدل، وكان دعم هذه الوزارات أمرا مهما في تعزيز ونجاح الميثاق، وذلك بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر في

[1] علال بن ثابت، محمد بن جاب الله، **مرجع سبق ذكره**،ص9.

[1] فريد كورتل،"**حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"،ورقة بحث مقدمة ضمن المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15-2008/10/16،ص16.

11مارس2009م، فتطبيق قواعد الحوكمة ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية وتقليل تداعياتها[1].فيما أشارت آخر التقارير إلى احتلال الجزائر المرتبة 105 عالميا من حيث تفشي الفساد بعد أن كانت 111 سنة 2009م متجاوزة بذلك الرتبة المشار إليها سابقا 99 سنة 2007م وهذا من مجموع 180دولة.

ورغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي للحوكمة، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها فضلا عن قيامها بتنفيذ إصلاحات هيكلية تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجري فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة المؤسسات لضمان المسائلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال[2]، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي(IAS/IFRS) والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من2010/01/01م[3]، حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات[4].

إن تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق، وحتى وقت قريب، كانت مؤسسات الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فقد لاحظ رئيس مجلس إدارة فريق العمل الجزائري لحوكمة المؤسسات، أن غياب الحوكمة في نطاق المؤسسة ذاتها يحد من إمكانات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال.

---

[1] أحمد خليفة، **مرجع سابق**، ص55.

[1] مركز المشروعات الدولية، "**حوكمة الشركات...قضايا واتجاهات**"،CIPE ، العدد13، 2008م، ص02.

[3] خليفة أحمد، **مرجع سابق**، ص55.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة في 2009/03/25، المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 2008/05/26، ص03.

ومن خلال مبادرة مؤسسات الأعمال نحو بناء حوكمة أفضل، فإن المؤسسة هي التي تفتح الأبواب أمام الاستثمار والنمو، فقد أكد الوزير الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناع المهنيين، أن "الالتزام الجماعي من جانب مؤسسات الأعمال سيعمل على تحسين القدرة التنافسية، ويخلق رؤية أفضل من جانب الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة ستعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومؤسسات الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المفتقدة في الوقت الحالي، وذلك من خلال المزيد من الشفافية".

والآن بعد أن تم إصدار الميثاق، يبدأ الجزء الصعب من العمل ألا وهو تنفيذ هذا الإطار، وقد بدأت العملية بداية إيجابية، ولمساعدة المؤسسات في انجاز هذه العملية سيقوم فريق العمل بوضع أسلوب تنفيذ المبادئ المبينة في هذه المدونة، ومع أن الأمر مازال يتطلب قدرا كبيرا من العمل لبلوغ المعايير العالمية إلا أن الجهود الحالية المماثلة لما يجري تنفيذه تصادف نجاحا بسبب عزيمة ورغبة الجزائريين في إنجاحها، من الجدير بالذكر أن هيئة التمويل الدولية(IFC)، والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)، قامتا بدور فعال في المساعدة على وضع هذه المدونة، بينما يقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE) حاليا بدعم التنفيذ[1].

[1] صابرينا بوهراوه، "**الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي مركز المشروعات الخاصة، العدد23، 2012/09/08،ص26.

**خلاصة الفصل:**

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار العام لحوكمة الشركات نستخلص بأن ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة و تحرير أسواق رأس المال، عندها صبحت الشركات أكثر عرضة للأزمات نتيجة المنافسة في الأسواق رأس المال العالمية، وقد ساهمت الأزمات المالية العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد وسوء التسيير وفشل المراجعة الخارجية إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى، كل هذه الظروف أدت إلى الاهتمام بحوكمة الشركات وذلك من أجل تفادي حدوث الانهيارات والفضائح المالية، والتقليل من المخاطر، حيث لحوكمة الشركات أهمية خاصة وهذا لما تحققه من إضفاء الثقة والشفافية والدقة والمصداقية للمعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات وتحقيق أهداف أصحاب المصالح.

ويستند تطبيق حوكمة الشركات إلى مجموعة من المبادئ تحت إطار مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، كما بذلت الهيئات والمنظمات الدولية جهود ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات والذي يعتبر الأساس الذي تتبناه معظم الدول عند وضع قواعد حوكمة الشركات الخاص بها وسعيها لمساعدة الدول في تطبيق هذه القواعد، حيث تختلف تطبيقات حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة، والجزائر كغيرها من الدول حاولت مسايرة الواقع وأصدرت أول ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في مارس 2009م كنظام يعمل على ضبط بيئة الأعمال.

# الفصل الثاني

# الإطار العام للإفصاح المحاسبي

**تمهيد**

لقــد وسعت التطورات الاقتصادية والتقنية في العقود الأخيرة من الفرص الاستثماريـــة والتمويلية للشركات على مستوى دولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب التقيد بمجموعة من الضوابط والشروط في أسس وشكل ومحتوى أدوات الاتصال.

فأصبح الإفصاح المحاسبي من الموضوعات الحيوية التي تلقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث كان التركيز في بداية القرن العشرين على وظيفة القياس المحاسبي بغض النظر عمن يستخدم المعلومات المحاسبية أو كيفية استخدامها، ثم اتجه التركيز على وظيفة الاتصال واعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، وعلى عكس هذين الاتجاهين بدأ يتنامى بعدا جديدا بصفة مستقلة في الدراسات المحاسبية تحت عنوان الإفصاح المحاسبي الذي كان يراه البعض في البداية إفصاحا سلبيا فأصبح ايجابيا أو كان وقائيا فأصبح إعلاميا، وقد تجاوز هذا المصطلح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وعليه سنجيب على هذا من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** ماهية الإفصاح المحاسبي؛

**المبحث الثاني:** المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه؛

**المبحث الثالث:** قواعد والمعايير الإفصاح عن المعلومة المحاسبي.

## المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المتطلبات الأساسية التي يقتضيها النشاط المحاسبي، فهو يمثل علاقة الإتصال التي تربط المجال المحاسبي في التعبير عن النشاط الإقتصادي للمؤسسات مع الأطراف الأخرى، فهو يمثل لغة إتصال المؤسسة مع الأطراف الخارجية والتي تربطها بها عدة علاقات مختلفة التوجهات.

### المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد تم تعريف الإفصاح المحاسبي وتحديد مقوماته الأساسية التي يجب أن تتوافر فيه، حيث يمكن دراسة الإفصاح من وجهة نظر محاسبية من خلال تحديد مفهومه أولا ثم تحديد المقومات الأساسية التي يقوم عليها.

#### اولا: تعريف الإفصاح المحاسبي

في عالم سريع التغير ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فإن النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه" الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها ماليا سواء أكان التحليل مالي ساكن بواسطة النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية[1]".

لذا فإن النظرية المحاسبية تنظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه مبني على الاعتبارات التالية:

- ✓ انتهاج الوضوح الكامل في عرض القوائم المالية؛
- ✓ الشفافية في إظهار جميع الحقائق المهمة عن المنشأة؛
- ✓ ان الإفصاح له وظيفة إخبارية مهمة.

وقد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح نذكر منها:

**تعريف(01):**"شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[2]

---

1 زهير خضير ياسين العاني، **اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 12، 2006، ص314.

2 دادن عبد الوهاب و آخرون ،" **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**"،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013، ص7.

**تعريف (02):** "عملية إظهار المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"[1].

**تعريف (03):** أو أنه "عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماتها"[2].

**تعريف(04):**" يعني أن تشتمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدم هذه القوائم بالإعتقاد بأن هذه الأخيرة تمثل بعدالة مركز الشركة المالي ومصادر إستخدامات الأموال فيها، كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية وملحقاتها هي معلومات تساعده في تقويم أداء الشركة التي يرغب في إتخاذ القرار بشأنها"[3].

إن الإفصاح المحاسبي يعتمد على المنهجية التي من خلالها يتم إبراز و توصيل المعلومات (كمية و نوعية) سواء كانت في شكل قوائم و تقارير مالية، و المصطلحات المستخدمة فيها أو المعلومات أو الإيضاحات المرفقة أو... إلخ إلى الأطراف الداخلية و الخارجية المستفيدين منها بالطريقة الملائمة، و التي تمكنهم من فهم الوضعيات الحقيقية للمؤسسة و نشاطها و مستقبلها مما يمكنهم من إمكانية التعامل مع المؤسسة في شكل القرارات المتخذة من قبلهم بأفضل إمكانية ممكنة، فموضوع الإفصاح يذهب إلى تقديم معلومات مفيدة بشأن كل الأمور المادية (الجوهرية) من أجل إتخاذ القرارات المالية المناسبة ،وبهذا يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق المنفعة الإقتصادية و القيمة الإعلامية(أداة للإتصال والنقل) من المعلومة المحاسبية و المالية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم أو التقارير[4] .

---

1 زغدار أحمد وسفير محمد،"**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص 83 91.

2 عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي، **الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013، ص295

3 جبار محفوظ،" **إستجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004**،مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 37،2012 ص 189.

4 بلعادي عمار و جاوحدو رضا،" **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح**"، الملتقى العلمي الدولي: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع، رهانات و آفاق" ، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر2010 ، ص 7.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم المعلومات المحاسبية والإعلان عنها في الوقت المناسب على شكل قوائم أو تقارير مالية، وذلك من خلال إتباع سياسة الوضوح الكامل كي تتمكن الأطراف كافة من إتخاذ القرارات المناسبة بالإعتماد على هذه المعلومات، وأن الإفصاح يجب أن يتناول البيانات المالية وغير المالية مع الأخذ بعين الإعتبار أهمية العنصر المفصح عنه بما يخدم مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم المالية المنشورة.

لذلك فقد تعددت التعريفات المرتبطة بالإفصاح وأهميته، من كونه عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.

يتضح من خلال ما سبق أن هناك نوعين من الإفصاح هما:

الإفصاح في صلب القوائم المالية والإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وعليه يحكم الإفصاح مفهومين مهمين:

**الأول:** هو مفهوم الشفافية والذي يعني إعلام الأطراف المستفيدة بكافة المعلومات المالية وغير المالية عن المشروع على أن تتصف بالدقة والأمانة والموضوعية والملاءمة وعدم التحيز حتى يمكن الاعتماد عليها.

**الثاني:** مفهوم حوكمة إدارة الشركة والذي يعني وجود إطار يتضمن مجموعة من الإجراءات المبنية على معلومات تساعد في توجيه أعمال وشؤون الشركة بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز الأداء ليعظم منافع المساهمين[1]

والشكل التالي يوضح موقع الافصاح المحاسبي من خلال الدورة المعلوماتية

[1] – محمود إبراهيم، عبد الستار الظاهر، **أثر الإفصاح المحاسبي على إتجاهات وسلوك المستثمرين، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية**، تنمية الرافدين، العدد 104، مجلد 33، 2011، ص119.

**الشكل رقم 4:** المحاسبة كنظام للمعلومات (الدورة المعلوماتية) وموقع الإفصاح منها

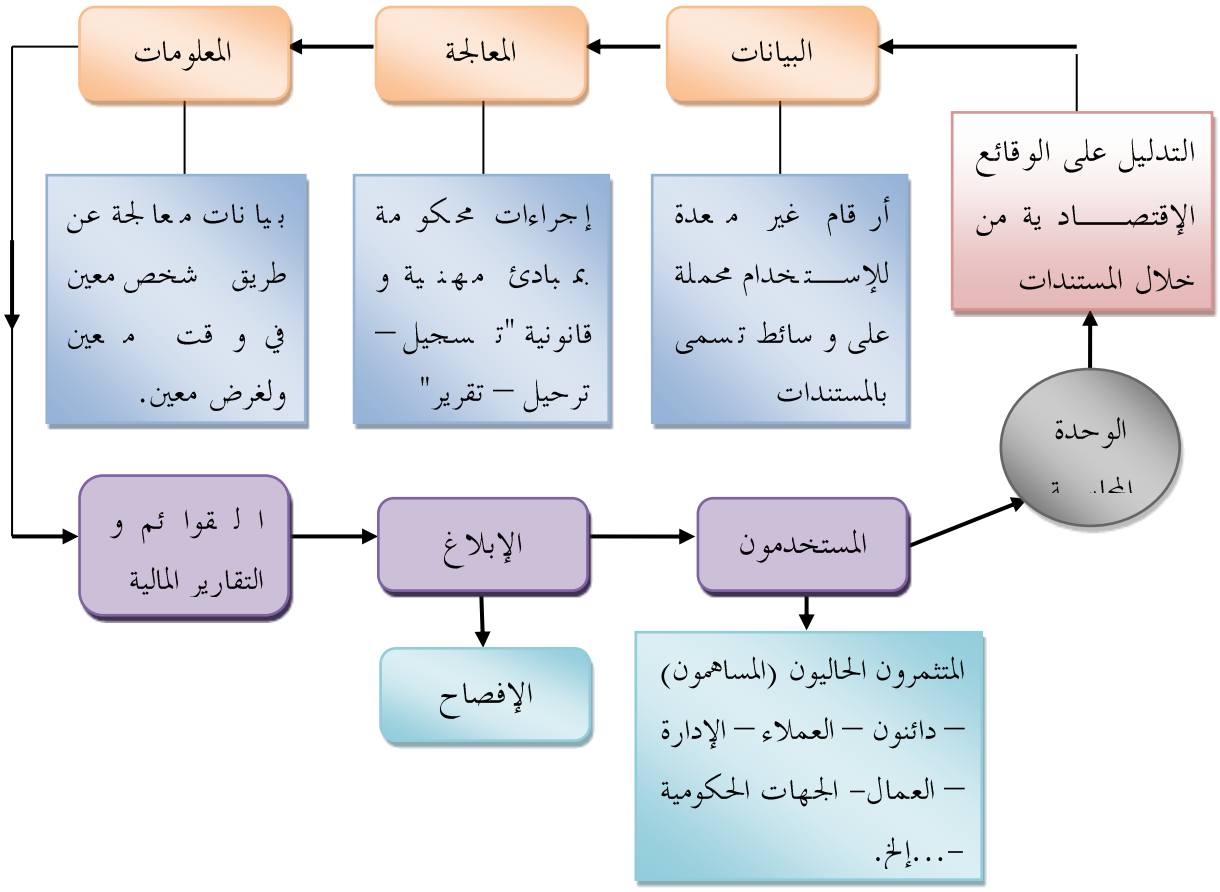


**المصدر:** نظرية المحاسبية، وليد ناجي الحيالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدانمارك، 2007، ص 22.

## ثانيا: فروض الافصاح المحاسبي

تتمثل فروض الافصاح المحاسبي في: [1]

-يمكن مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية بمجموعة القوائم المالية ذات الغرض العام

- يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف الخارجية اذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.

[1] محمد حسين احمد حسن، **أثر الافصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على اسعار الاسهم**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، العدد الثاني، 1997، ص 205.

-يتحدد دور المحاسب في الافصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية في اعداد وعرض القوائم المالية الاساسية وهي الميزانية، قائمة الدخل، التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي.

يتضح من خلال ما سبق ان فروض الافصاح المحاسبي توفر الإطار العام لإعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية الى المستخدمين بفئاتهم المختلفة بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم.

**ثالثا: شروط الافصاح المحاسبي**

تتمثل شروط الافصاح المحاسبي في:[1]

-ان تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميه وفي الوقت المناسب حتى ا تفقد فائدتها

-ان يكون الافصاح عن المعلومات المحاسبية موجها لكافة الفئات دون تمييز

-ان تكون الفائدة المتوقعة من الافصاح أكبر من تكلفتها

- تقليل الفجوة بين معدي القوائم المالية ومستخدميها، حيث ان الافصاح يساعد على ترشيد القرارات

-ان يضيف الافصاح تغيير على مستخدم المعلومات، بمساعدته للوصول الى القرار الأمثل

**رابعا: أهمية الإفصاح المحاسبي**

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية، حيث يعرض السياسات المحاسبية التي إتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية، وذلك يتضمن تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم، فضلاً عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة، وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية، كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي تتمثل في:[2]

- يعمل الإفصاح المحاسبي القائم على جودة المعلومات المحاسبية على إطلاع كافة الأطراف الإقتصادية وإعلامهم بالأوضاع الحقيقية للمؤسسة وبالنسبة للمؤسسات المسعرة فإنها تهتم بالإفصاح بهدف الرفع من قيمة الأسهم؛

---

[1] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 156.

2 دادن عبد الوهاب وآخرون – مداخلة بعنوان" **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**" – مرجع سبق ذكره – ص7.

– ضمان إستقرار المؤسسة وتفعيلها في بيئتها الإقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص الأطراف الخارجية (المجتمع المالي) فالإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية لمستخدمي القوائم التي تهمهم في عمل دراساتهم بخصوص (الاستثمار، الإقراض، الانسحاب. إلخ)، واستنتاجاتهم الرقابية فيما يتعلق بالهيئات الحكومية الوصية والرقابية كالوزارات والبنوك المركزية عند إعداد البرامج الإقتصادية الوطنية، وعليه تعتبر التقارير المالية مدخلات لقرارات ذات أهمية لمتخذيها.

ونظرا لما سبق فقد أولت الهيئات المهنية المحاسبية الإقليمية والدولية أهمية كبيرة لاعتبارات الإفصاح حيث لا يوجد معيار لم يتناول في مضمونه الإفصاح، وهذا لهدف تحسين جودة المعلومة المحاسبية، حيث تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية تتعلق بمتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات للحدث الإقتصادي والظاهرة المحاسبية التي يتم معالجتها ومناقشتها من قبل المعيار، وتبرز أهميته في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية، فيما يلي[1]:

- توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.
- تحسين نوعية بيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات والمعلومات.
- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات المالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات، كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها.
- تخفيض عدم التأكد لدى موردي راس المال المستثمرين والدائنين بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترويج العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة به.[2]
- يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الإستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة، مما يسمح بفهم القواعد والمخاطر المرتبطة بقرار الإستثمار.

---

[1] بلال شيخي، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولة وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مجلة دراسة إقتصادية، العدد 20، 2012، ص 47، 48.

[2] امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية –الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،2004، ص 288.

## المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك انواع مختلفة من الافصاح من عدة جوانب تتمثل في الافصاح المناسب، الافصاح الملائم، الافصاح التام، الافصاح الكامل، الافصاح الكافي، الافصاح العادل، الافصاح الوقائي، الافصاح التثقيفي، الافصاح التفاضلي، الافصاح الاجباري، والافصاح الاختياري، وان جميعها تسعى الى توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين بحيث تكون سهلة ومفهومة وغير مضللة ولا بد ان تساعد هذه المعلومات في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث تتمثل انواع الافصاح المحاسبي في[1]:

### اولا: من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها

أ- **الافصاح المناسب:** ان تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة[2]، ويمثل الحد الادنى من الافصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويعتبر الافصاح المناسب أكثر مفاهيم الافصاح استخداما، بحيث تتوافر الصفات النوعية في المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وهي:

الملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم والتحقق، المقارنة، التوقيت المناسب، والشمولية.

ب- **الافصاح الملائم:** الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية وظروف المنشأة، فليس من المهم فقط الافصاح عن المعلومات المالية بل الاهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية[3].

ج- **الافصاح التام:** تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، اذ ان قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة بدون ان تكون لها معنى ودلالة يؤدي الى ضياع المعلومات المهمة ويضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ اية قرارات.

### ثانيا: من حيث تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الافصاح عنها[4]

---

[1] –لطيف زيود واخرون، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سوريا، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص 180.

[2] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات القياس والعرض والافصاح**، مرجع سابق، ص336

[3] لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص 181

[4] موفق عبد الحسين محمد، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد الثامن عشر،2012 م) ص 14

أ- **الافصاح الكامل ( الشامل):** ضرورة إظهار كافة المعلومات الازمة لتقييم المركز المالي للمشروع و نتيجة اعمالها بطريقة يمكن فهمها مع تفادي حجب معلومات ذات طبيعة جوهرية تسمح بالتنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق الارباح المستقبلية و القدرة على سداد التزاماتها، كما ان كمية المعلومات التي يجب الافصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ و لكن على المعايير المرغوبة للإفصاح، و يقوم على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم و التقارير المالية، و ليس كل المعلومات تطبيقا لمبدأ الاهمية النسبية، فالإفصاح الشامل ليس معناه عرض كافة التفاصيل المتعلقة بالوحدة المحاسبية دون تمييز، بل ان يوصل الى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة و الملائمة المتعلقة بالمركز المالي و نتائج العمليات[1]، و ذلك لسببين رئيسيين[2]:

- ان عملية انتاج المعلومات وتوصيلها مكلفة، فالمعلومات سلعة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تخضع لشرط ان تكلفة انتاج وتوصيل المعلومات ينبغي ان تكون اقل من منفعتها المتوقعة.
- كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب، وهذا يبعد إدراك مستخدمي القوائم المالية للعلاقات والنتائج الجوهرية المرتبطة بالكم الكبير من المعلومات.

**ب- الافصاح الكافي:** يشمل الحد الادنى من المعلومات التي يتم الافصاح عنها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، وتوفير هذه المعلومات في ضوء المعايير المهنية وظروف المنشأة والاهمية النسبية بما يجعل القوائم المالية مكتملة ومستوفاة وكافية لان تكون غير مضللة، ويعتبر هو الاكثر شيوعا في الاستخدام[3].

**ج- الافصاح العادل:** الافصاح عن كافة المعلومات التي تساهم في ايضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية دون تحيز لفئة دون أخرى،[4] ويشمل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم والتقارير المالية، ويهدف الى ضبط ممارسة الافصاح المتعلقة بالمعلومات لمجموعة مختارة او معينة من المحللين والمستثمرين اعتقادا بكونه

---

1 فالتر ميجس وروبيرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح ابو المكارم واخرون، (الرياض: دار المريخ للنشر،2007) ص884

2 محمد عبد الله المهندي، وليد زكريا صيام، **اثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الاسهم**، (عمان: الجامعة الاردنية، كلية العلوم الادارية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ارابع و الثلاثون، العدد الثاني،2007)، ص260

3 محمد حسني عبد الجليل صبيحي،**دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح و الشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**،(حلوان: جامعة حلوان،كلية التجارة و ادارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية،العدد الاول،2002)ص14.

4 شريف احمد البارودي، **الافصاح المحاسبي و سوق الاوراق المالية**، (القاهرة:دار النهضة العربية،2005) ص46

اداة للشركات للتأثير على المستثمرين المؤسسين وكسب رضا المستثمرين المهمين[1]. حيث لا يوجد تعارض جوهري بين المفاهيم الثلاثة الخاصة بنطاق الافصاح (الافصاح الكامل، الافصاح الكافي، والافصاح العادل) فالإفصاح الشامل لابد ان يكون كافيا وعادلا[2].

**ثالثا: من حيث نوعية الافصاح المحاسبي المطلوب**

**أ- الافصاح الوقائي:** يهدف الى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على اية اضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الاجراءات والتعامل الغير العادل، ويعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة الى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد و مراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الافصاح عنها[3]، و يتطلب ذلك بيانات اضافية هي[4]:

- السياسات المالية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية.
- التغيُر في السياسات المحاسبية المتبعة.
- التغيُرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية والادارية.
- المكاسب او الخسائر المحتملة والتي لها تأثير على نشاط المنشأة في المستقبل.
- الارتباطات المالية وخاصة طويلة الاجل.
- الاحداث التي وقعت خلال الفترة المالية والاحداث المستمرة واللاحقة.
- تصحيح الاخطاء في القوائم المالية.

حيث يتطلب الافصاح الوقائي ايضاح مايلي[5]:

- السياسة المحاسبية: يكون الافصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الارقام الواردة في القوائم المالية على وفق السياسات المحاسبية التي ادت اليها.

---

[1] Anil Arya, et at, **unintended consequences of regulating disclosure; the case study of regulating fair disclosure,** journal of accounting and public policy, vol.24,issue3,2005,p244.

2 رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ،2003 م) ص448

[3] امين السيد أحمد لطفي، **تخطيط الارباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة** (الاسكندرية: الدار الجامعية،2006) ص 33.

[4] زكريا فريد عبد الفتاح، **دراسات في نظرية المحاسبة**،(القاهرة: مكتبة عين شمس،2000) ص109 .

[5]– طارق عبد العال حماد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر2007 ، ص، ص،423،424.

- الاطراف والصفقات الهامة: يجب ان تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي ابرمت بين الشركة وأطراف اخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية اخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

- الاحداث اللاحقة: اثناء الفترة اللاحقة التي تقع بين نهاية الفترة المالية واصدار ونشر تلك القوائم قد تحدث بعض الاحداث الهامة او تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم التي تم اعدادها، فاذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية يتم تعديل تلك القوائم او عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

- الشكوك حول استمرار الشركة: في الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات بان افتراض استمرار الشركة غير قائم، وان هناك شكوك حول استمرار الشركة، عندئذ لابد من الافصاح عن هذه المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

- الالتزامات المحتملة: هذا الافصاح يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل الى الدرجة الموضوعية الازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية.

ب- **الافصاح التثقيفي: ظهر** هذا الافصاح نتيجة ازدياد اهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، نتيجة لذلك كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات،[1] فنطاق الافصاح لم يعد قاصر على اخلاء مسؤولية الادارة فقط طبقا للمفهوم التقليدي للرقابة، وانما أصبح يشمل المعلومات التي تحتاج الى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الاستثمار.

ج- **الافصاح التفاضلي:** طبقا لهذا النوع من الافصاح يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل او التفاوت بين البنود لعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات او التفاضل، يعتمد مدخل الافصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة ان بعض المساهمين يحتاجون افصاحا شاملا ولكن الاغلبية لا يحتاجون الى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني اقل.[2]

---

[1] الهادي آدم محمد، **المحاسبة المالية**، الخرطوم ،2003، ص، ص 160،161.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 449.

**رابعا: من حيث الالزام بالإفصاح المحاسبي، ينقسم الى نوعين**[1]

أ- **الافصاح الاجباري:** تلتزم به المؤسسات بناء على متطلبات تشريعية او مهنية في البلد المعني لتحكم عملية اعداد التقارير المالية من حيث محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها في تلك التقارير، بالإضافة الى ملائمة توقيت الافصاح عن هذه المعلومات، ويهدف الى تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

**ب- الافصاح الاختياري:** يتم دون إلزام المنشأة من جهة معينة، وفي الغالب يتعلق بالمعلومات التي لم ينص عليها في المعايير المحاسبية وهذه المعلومات هي:

- التنبؤات والتوقعات المستقبلية للمنشأة.
- المقارنات بين الاداء الفعلي والاداء المخطط.
- الموازنات التخطيطية.
- جداول مقارنة تلخص الاداء المالي والاداري للمنشأة لعدة سنوات ماضية.
- تحليل الاداء بالنسب المالية او غيرها.
- اسماء ومؤهلات اعضاء مجلس الادارة.
- التقارير القطاعية وتقارير ربحية المنتجات المختلفة.
- توقعات حركة اسعار أسهم المنشاة في المستقبل.

اما الافصاح المحاسبي المطلوب فيجب ان يتصف بصفتين اساسيتين هما:

- ان يكون متعدد: بمعنى تقديم المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات بشكل مفيد.
- ان يكون مستمر: بمعنى تقديم المعلومات خلال فترات زمنية قصيرة وبصورة مستمرة.

**المطلب الثالث: اساليب الإفصاح المحاسبي ومعوقاته**

سنتطرق الى مختلف طرق واساليب الافصاح المحاسبي، وكذا الى المعوقات التي تواجهه

[1] عادل زروق، **دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006، ص 386.

**اولا: اساليب وطرق الإفصاح المحاسبي**

يقول كل من(**JAEDICKE** و **IJIRI** ):" إن البدائل المختلفة من الأساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ،لذا يتطلب الإفصاح المناسب ترتيب و تنظيم و عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة "[1] ،وعموما جرى العرف المحاسبي على عرض المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات التفصيلية أو المكملة لها في الإيضاحات المرفقة لها (الملاحق) ، و فيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الإستخدام[2]:

**الإفصاح من خلال القوائم المالية :** حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل و ترتيب هذه القوائم ، وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود اصول وخصوم المنشأة و كذلك حقوق الملكية ، و يمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية و غير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية، أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

**إستخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:** مما لا شك فيه أن إستخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها، وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

**المعلومات بين الأقواس:** ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين

---

1- نظرية المحاسبية، وليدناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 379.

2- الجعبري، مجدي أحمد، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولة، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية، سابك، شركة ساهمة سعودية**، مجلة الأكاديمية العربية الدانمارك، العدد 9، 2011، ص8.

الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

**الملاحظات والهوامش:** تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا أنه لا يجوز الإعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

**التقارير والجداول الملحقة:** وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

**تقرير رئيس مجلس الإدارة:** وهذا التقرير يعتبر متمماً للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

**تقرير المراجع الخارجي:** ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

ويوضح الجدول التالي: أساليب (طرق) الإفصاح ومتطلبات والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح، وتعتبر الطرق التالية من أشيع طرف الإفصاح:

**جدول رقم 3:** أساليب (طرق) الإفصاح

| طرق الإفصاح | متطلبات الإفصاح | الأهمية النسبية |
|---|---|---|
| القوائم المالية | وتشتمل على أربعة قوائم أساسية:<br>- قائمة الدخل او حسابات ختامية.<br>- قائمة المركز المالية.<br>- وكذلك قوائم إضافية وهي:<br>- قائمة التغير في المركز المالي.<br>- قائمة التدفق النقدي. | تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح، ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأيضاً ما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين. |
| مذكرات | وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على:<br>- طرق تقويم المخزون.<br>- طريقة الإستهلاك المطبقة.<br>- إلتزامات محتملة.<br>- أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية.<br>- أثر التحويلات للعملة الأجنبية. | تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكلمة لها |

| | | |
|---|---|---|
| | - التغير في السياسات المحاسبية.<br>- تفصيل لحقوق الملكية.<br>- معالجة مصروفات الإصلاح والصيانة. | |
| إيضاحات | تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية، وتوضح مثلاً:<br>- أية ضمانات على أحد الموجودات.<br>- سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية.<br>- سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية | تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها. |
| جداول إحصائية | أهم هذه الجداول:<br>- تحليل الموجودات، الاندثار.<br>- تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير.<br>- بيان للمبيعات، تكلفة المبيعات | توضيح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة |
| تقرير الإدارة | يتضمن الآتي:<br>- معلومات عن أهداف المشروع.<br>- النشاط الحالي والمستقبلي.<br>- أحداث غير مالية تؤثر في المشروع في المستقبل.<br>- الطاقة الإنتاجية.<br>- مشكلات خاصة بالإنتاج والتوزيع. | يتضمن كل معلومات غير مالية تؤثر في المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ |
| تقرير مراجع الحسابات الخارجي | أهم ما سيتضمنه:<br>- مدى تطبيق المبادئ المحاسبية.<br>- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.<br>- أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية.<br>- نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية | يزيد من ثقة المستفيدين من المعلومات الواردة في القوائم المالية، وعلى ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير. |

**المصدر:** محمد، موفق عبد المحسن، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق المجلد7، العدد18، 2012، ص، 20 21.

## ثانيا: معوقات الإفصاح المحاسبي

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات، وتكشف العديد من الدراسات المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل، منها[1]:

[1]– خشارمة حسين علي، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد 17، العدد 1، 2003، ص 98.

– تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.

– يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية، مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة.

– عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

– وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير الدورية.

– خشي الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح إختيارياً عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل، فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة إعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.

– عدم إلمام الشركة بالإحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات.

كما أن إقدام الشركات ولجوئها غلى تقديم معلومات مضللة لا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية، وكذا التقديرات والخطط المستقبلية، يمكن أن يكون بإتباع أحد الأساليب التالية[1]:

– عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

– إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الإلتزام بقواعد الحاكمية المؤسسية، لذا فإن معايير المحاسبة كذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فضلاً عن المعاملات مع اعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم، وكل مساهم مستفيد يملك (5%) فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال.

– التلاعب في إعلان نتائج العمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية : تقوم في بعض الحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها ، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية ، و في هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات

[1] محمد سفير، أحمد زعدار، مرجع سبق ذكره، ص 151.

المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة ، كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية و ذلك بتسجيلها على انها مخصصات إهتلاك ، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهتلاك في بيان صحفي لها ، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتحسن نتائج أعمال هذه الشكرة على غير الحقيقة.

من خلال ما سبق يتبين أنه من الضروري حماية المؤسسات من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة في حالة الإعتماد على القوائم المالية من خلال أن يتم النص في هذه القوائم على بعض الملاحظات التي تبين ما هو فعلي من هذه البيانات، وما هو متنبأ به، ولتشجيع الشركات على الإفصاح بصورة طوعية عن المعلومات[1].

## المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

سنتطرق في هذا المبحث الى المقومات الاساسية للإفصاح المحاسبي، والاطراف المهتمة به، وكذا الى العوامل المؤثرة فيه

### المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

لقد تناول **MOONITZ** في دراسة أعدها لصالح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المقومات الأساسية للإفصاح الذي ذهب إلى:" إن الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والطرف أو الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات ،و أخيرا توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات ، حيث يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة"[2]، وبالتالي يرتكز الإفصاح على المقومات الأساسية التالية:[3]

---

[1] محمد سفير، مرجع سبق ذكره، ص 151.

2 وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص 370.

3 خليل عبد الرزاق و عبدي نعيمة، **مداخلة بعنوان" الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية IAS- IFRS** "، الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS)، جامعة البليدة، 2009/10/16 م، ص6.

**اولا: المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية**

تتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تتعدد طرق إستخدامها لها كالملاك والدائنون والمحللون والجهات الحكومية و.... إلخ ،فتحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية يعتبر ركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح، "إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة ،لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض الإستخدام ،كما أن تحديد الجهة المستخدمة يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومة من وجهة نظر تلك الجهة ،ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة و خبرة في تفسير تلك الإيضاحات"[1]، وعلى هذا يجب مراعاة الحدود الدنيا في الإفصاح و إعداد التقارير في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير البيانات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها ،و أمام إشكالية تعدد المستخدمين تم إقتراح تطبيق نموذج المستخدم المستهدف الذي يتم إختياره من بين الفئات المستخدمة كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية ،بينما ذهب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى إعتبار أن التقارير المالية يجب أن تخدم بشكل رئيسي الملاك الحاليون و المحتملون (المستثمرون) والمديرون والدائنون بالإضافة إلى مراعاة إحتياجات الأطراف الأخرى[2].

**ثانيا: أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية**

إن الغرض من إستخدام المعلومة يرتبط إرتباطا مباشرا وأساسيا بخاصية الملاءمة ،فإذا كانت الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها فإن الملاءمة تعتبر بمثابة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ،لذا تتطلب خاصية الملاءمة ضرورة المطابقة بين طريقة الإعداد والإفصاح عن المعلومة والغرض الرئيسي منها[3]، إن إستخدام خاصية الملاءمة كقيد يربط بين عنصري نوع الإحتياج والغرض المرغوب من إنتاج

---

1 دادن عبد الوهاب وآخرون، **مداخلة بعنوان" أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص9.

2 حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، الآكاديمية العربية، الدنمارك، 2010 م، ص 51 .

3 وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص 374.

المعلومة يعمل على الرفع من القيمة النفعية للمعلومات، "....، الإقلال من ظروف عدم التأكد التي تحيط دائما بعملية إتخاذ القرار عن طريق تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، أو بمعنى آخر تحسين مصداقية وملائمة المعلومات التي يستخدمها الأفراد عند إتخاذ القرارات لتسيير الأعمال وفق معايير محددة للتكلفة والوقت والجودة... ، تتعدى إلى ضرورة تحسين إجراءات الرقابة على كافة الجوانب الإقتصادية والمالية والبشرية والإدارية والقانونية "[1].

**ثالثا: طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها**

تعتبر الحدود الدنيا للإفصاح في الجانب المحاسبي أن تشتمل على المعلومات المحاسبية المتضمنة في كل من القوائم المالية النهائية والمعلومات الأخرى المتضمنة في الملاحظات والملاحق المرفقة بالقوائم، حيث تتأثر تلك المعلومات بالقواعد والفرضيات و الأعراف المحاسبية كالتكلفة التاريخية والأهمية النسبية والحيطة والحذر و ... إلخ ، والتي تحد من كمية ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لاعتبارات معينة مما يؤثر بشكل كلي أو نسبي على المعلومة وأهميتها المفصح عنها، كما أن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الموضوعية و قابلية التحقق و .... إلخ تؤثر على طبيعة المعلومة مما يدفع إلى المفاضلة بين تلك الخصائص لتحقيق أهداف وأغراض الإستخدام[2].

إن التوسعة في نطاق المعلومات الواجب الإفصاح عنها يخضع لإعتبارين:

**الإعتبار الأول:** إن بعض الجوانب الجديدة تتطلب من المحاسبين مهارة قد لا يتوفرون عليها كمعلومات المحاسبة الاجتماعية او البيئية من حيث الإفصاح وطرق القياس.

**الإعتبار الثاني:** إن الهدف من الإفصاح هو توفير جانب النوع بتحسين نوعية المعلومات المفصح عنها بتقليل التفاصيل المفرطة من حيث الكم وتجاوز الاحتياجات، فالتوسعة في حدود الإفصاح قد تؤدي إلى الإغراق المفرط للمعلومات وتفاصيلها التي قد يكون لها نتائج عكسية على مستخدمها أو المنتج لها، يقول **(ROSS)**: "إن الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها قد يقود في كثير من الأحيان

---

1 يوسف محمود جربوع، "**مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء ومراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها في المشروعات تحت المراجعة** "، مجلة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، حزيران 2003 م، العدد 16، ص8/4.

2 حسين عبد الجليل آل غزوي ، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** ، مرجع سبق ذكره –ص 52 .

إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة مما يؤدي إلى تخفيض في نوعية القرار، وهذا بعكس الحال في مالم يتوفر لمتخذ القرار سوى المعلومة الجيدة فقط"[1].

**رابعا: توقيت الافصاح عن المعلومات المحاسبية:**

يعتبر الافصاح في الوقت المناسب من اهم الجوانب والخطوات التي اوصى بها مجلس المعايير المحاسبية، وقد اكدت مهنة المحاسبة ذلك فضلا عن ان معظم التشريعات المحاسبية والمالية تؤكد على ذلك بسبب صحة قيمة المعلومات المحاسبية عند تقديمها بالتوقيت المناسب، ويجب ان تكون سرعة في تلخيص هذه المعلومات وجمعها لنشر هذه المعلومات بسرعة وقت المتاح والممكن لتوفير معلومات حديثة وموضوعية لمستخدمي القوائم [2]

**الشكل رقم 5: مقومات الافصاح المحاسبي**

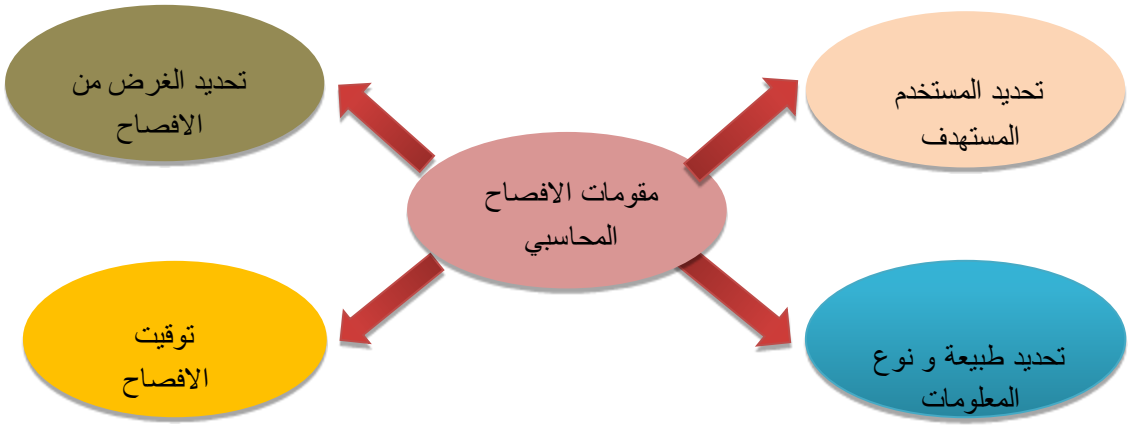


**المصدر:** من اعداد الطالب

**المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالإفصاح المحاسبي**

يتصف مستخدمو القوائم المالية و البيانات المحاسبية من خارج المؤسسة بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل و تفسير القوائم و البيانات المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات و نوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، وتتنوع الفئات التي تستخدم القوائم المالية، فمنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، الموظفون، المقرضون،

1 وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص 378.

2 Hendriksoen,Eldon,"**AccountingTheory**",New Yourk,Richard D., 1992,p129.

الموردون ، الدائنون ، العملاء ، و الحكومات و وكالتها ، و الجمهور ، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع حاجاتهم للمعلومات ، و المستخدمون كالتالي[1]:

**اولا: المستثمرون:** مقدمو رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار للشراء، والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

**ثانيا: الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد، وتوفير فرص العمل.

**ثالثا: المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

**رابعا: الموردون والدائنون التجاريون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيس لهم.

**خامسا: العملاء:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم إرتباط طويل الأجل معها أو إعتمادهم عليها.

**سادسا: الحكومات وكالتها (ومؤسساتها):** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المنشآت، ومن أجل تنظيم نشاطات المنشآت وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس الإحصاءات للدخل القومي، وإحصاءات مشابهة.

**سابعا: الجمهور:** تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال: قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم، وتعاملهم مع الموردين المحليين.

---

[1] العجمي، محمد فهد نادر، **دور الإفصاح المحاسبي في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة عمان، الأردن، 2006، ص ص 38-39.

**ثامنا: إدارة المشروع:** تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج، أو التوزيع، أو الحصول على قروض، أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو بين إستئجاره من الغير.

**المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية، وهي كالتالي:

**اولا: عوامل بيئية**

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما يتم المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فإن الفرق جلياً بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها و طرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية، والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى بتقرير الإدارة، وقد أشار قانون الشركات الإنجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها، بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد يرجع سبب هذا الإختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركة ومراقبتها ومدى حاجة المستفيدين لها[1].

**ثانيا: عوامل تتعلق بالمعلومات المالية**

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المالية ملاءمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، وأن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة على قابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت مجلس المحاسبة المالية (FASB)، إلى أن المعلومات الواردة في التقارير ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها[2].

---

[1]– القضاة، غسان مصطفى، **الإدارة الرشيدة ودورها في الحد من الفساد الإداري و المالي في الأردن في ظل العولمة الإقتصادية** ، مجلة جامعة بن رشد ، هولندا العدد 08 ، 2013 ، ص 151.

2 آل غزوي، حسين عبد الجليل، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجيستر، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية الدنمارك، 2010، ص 64.

**ثالثا: عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية**

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالوحدة الإقتصادية ، منها عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول ، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و إستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب و ملائمة للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم اصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية ، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة ، و هناك عامل آخر هو عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ، و أيضاً هناك عامل ثالث هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها ونتائج أعمالها ، و هناك عامل أخير هو المراجع الخارجي ، حيث يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها عليه القانون ، كما ان هناك عوامل أخرى قد تؤثر بدرجة متفاوتة في الإفصاح أهمها صافي البرح و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح في القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الأوراق المالية[1].

بالإضافة الى العوامل السابقة الذكر هناك عوامل اخرى تؤثر على الافصاح المحاسبي نذكر منها:

- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي المنشأة إهتماماً خاصاً في قوائمها المالية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة، حيث من الطبيعي إختلاف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بإختلاف نوعية المستخدمين.
- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف بإختلاف مداخل التنظيم المحاسبي في كل دولة.

و تتمثل وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية الأساسية ، كقائمة الدخل ، و قائمة المركز المالي ، و قائمة التدفقات النقدية ... إلخ ، التي يجب أن تعرض المعلومات بشكل بسيط وواضح و طبيعي ، و أن تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة للتعبير عن جميع العناصر المكونة لتلك القوائم ،

1 آل غزوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

أما نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها فلابد أن تكون واضحة و سهلة الفهم و موضوعية ، و تعرض في الوقت المناسب ، و بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة ، كتقييم الأداء و تقييم السيولة و ربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات و نمو في النشاط[1].

## المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

ينبغي مراعاة عند الإفصاح عن الأمور الهامة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية التي تهم فئات مستخدمي هذه المعلومات عن فترة مالية معينة أسس وقواعد تتمثل في:

### المطلب الأول: قواعد الإفصاح في القوائم المالية

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض القوائم المالية بطريقة تبين بشكل موثوق و ملائم نتائج الأعمال و المركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وأن يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية والتي تهم جميع الأطراف ذوي المصالح في المؤسسة وخارجها، ويساعد الإفصاح عن هذه الأمور على تحسين الفهم العام لأنشطة المشروع وسياساته الإدارية والمحاسبية، والتأكد من وجود رقابة مناسبة على أداء المؤسسة ومقاييس أدائها، كما يقدم الإفصاح أساسا مقبولا لتقييم الاستثمارات من خلال ما ينشر من معلومات مالية، وملاحظات توضيحية لمعلومات غير مالية عن المشروع الاقتصادي.

كما ينبغي إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تهدف الإدارة إلى تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة، أو أنه لم يعد لديها خيار واقعي سوى القيم بذلك، وإذا ظهرت شكوك جوهرية في قدرة المؤسسة على الاستمرار فإنه ينبغي الإفصاح عن تلك الشكوك، وفي حالة عدم إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة، فانه ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة إلى جانب توضيح الأساس الذي تم إعداد القوائم المالية بناءا عليه، بالإضافة إلى بيان السبب وراء هذا القرار.

كما يجب إعداد القوائم المالية – فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية– بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، ومن ثمة الثبات على ذلك من فترة إلى أخرى، كما يجب عرض كل بند مادي

[1] أحمد زعدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 84

بشكل منفصل في القوائم المالية، وتجميع البنود غير المادية ذات الطبيعة المتشابهة التي لا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل.

وقد أشار المعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات القوائم المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو القوائم المالية، ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح الواردة في هذا المعيار في الفئات الرئيسية التالية:

**اولا: قواعد خاصة بالإفصاح العام**

يتطلب الإفصاح عن معلومات مثل إسم المؤسسة التي قدمت التقرير وأي تغيير في المعلومات التي تسبق تاريخ الميزانية العمومية، وما إذا كانت البيانات المالية تغطي المؤسسة منفردة أو مجموعة من المؤسسات، والفترة التي تغطيها هذه البيانات وتاريخ الميزانية العمومية وعرض عملة التقرير المعدة بموجبها البيانات المالية؛ كما يجب إظهار البيانات المالية المقارنة عن الفترة السابقة، وبيان حقيقة ما إذا كانت المبالغ المقابلة في القوائم المالية والإيضاحات ذات الصلة ليست قابلة للمقارنة والإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب.

**ثانيا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي**

وتشمل على ما يلي:

1- التمييز بين الأصول المتداولة والأصول الغير متداولة.

2- التمييز بين الخصوم المتداولة والخصوم الغير متداولة.

إذ تعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي.

- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي

يجب أن تحتوي قائمة المركز المالي في صلبها كحد أدنى البنود التالية:[1]

- ✓ الممتلكات والمصانع والمعدات؛
- ✓ الاستثمارات العقارية؛

---

[1]: Barneto pascal, **NORMES IFRS application aux états financiers**, dunod, 2e édition, paris, 2006, p: 265.

- ✓ الأصول الغير الملموسة؛
- ✓ الأصول المالية؛
- ✓ الأصول البيولوجية؛
- ✓ المخزون؛
- ✓ العملاء والذمم المدينة الأخرى؛
- ✓ النقد ومعادلات النقد؛
- ✓ الذمم التجارية الدائنة الذمم الدائنة الأخرى؛
- ✓ المخصصات؛
- ✓ الالتزامات والأصول الضريبية الحالية؛
- ✓ حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية؛
- ✓ رأس المال المصدر والاحتياطات؛

ومع ذلك فإن البنود السابقة تمثل وضعا عاما وينبغي مراعاة بالإضافة لذلك ما يلي:[1]

– يتم إدراج بنود إضافية عندما يتطلب معيار محاسبي آخر العرض المنفصل لها في صلب الميزانية، أو عندما يتطلب حجم وطبيعة البند العرض المنفصل له لتحقيق العرض السليم للمركز المالي للمؤسسة، كما هو الحال في البنوك التجارية.

– يجوز تعديل البيانات وترتيب البنود طبقا لطبيعة المؤسسة ومعاملاتها حتى تتوافر المعلومات اللازمة للفهم الكامل للمركز المالي للمؤسسة، كما هو الحال بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

– يمكن تفصيل البنود المجمعة في صلب الميزانية كما هو الحال بالنسبة للأصول غير الملموسة، إذ يمكن أن تشمل شهرة المحل والأصول التي تنشأ عن نفقات التطوير.

– يعتمد تحديد مدى ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل من عدمه على تقييم مايلي:

- ✓ طبيعة وسيولة الأصول وأهميتها النسبية التي تسفر في أغلب الأحوال عن العرض المنفصل للشهرة والأصول الناشئة عن نفقات التطوير والأصول المتداولة وغير المتداولة؛

[1]: زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2002، مرجع سبق ذكره، ص:72.

- ✓ وضيفة كل أصل منها داخل المؤسسة، والتي تؤدي على سبيل المثال إلى العرض المنفصل للأصول الإنتاجية والأصول المالية والمخزون والمدينون والنقدية؛
- ✓ مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات التي تقودنا إلى العرض المنفصل للقروض والالتزامات بدون فائدة والمخصصات كبنود متداولة أو غير متداولة متى كان ذلك ملائما؛

– تخضع الأصول والالتزامات التي تختلف في طبيعتها أو وظيفتها أحيانا إلى أسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يتم عرض بعض أنماط الأصول الثابتة على أساس مبلغ إعادة التقييم، كما أن استخدام أسس مختلفة لقياس الالتزامات والأصول بشكل يعكس الاختلافات في طبيعتها ووظيفتها يؤدي إلى وجوب عرضها في بنود منفصلة.

– المعلومات يجب أن يفصح عنها في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

- ✓ يجب على المؤسسة أن تعرض في صلب الميزانية، أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود المنفصلة المعروضة التي تم تبويبها بشكل يتلاءم مع عمليات المؤسسة، ويجب تبويب كل بند تبويبا فرعيا، إذا كان ذلك ملائما بحسب طبيعته؛ كما يجب الإفصاح بشكل منفصل عن المبالغ المستحقة الدفع للشركة الأم والمستحقة عليها والمؤسسات الزميلة والتابعة والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛
- ✓ تتوقف درجة التفصيل في البيانات إلى تبويبات فرعية في صلب الميزانية، أو في الإيضاحات على متطلبات المعايير المحاسبية وحجم وطبيعة ووظيفة البند ومن أمثلة ذلك:

- تصنيف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة وذمم مدينة على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى؛
- يصنف المخزون حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) " المخزون" إلى مواد أولية وبضاعة قيد الانجاز أو تحت التجهيز وبضاعة جاهزة؛
- تصنيف المخصصات والاحتياطات وعلاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين؛

- ✓ الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأس مال الأسهم:[1]

[1]: محمود عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص:70.

- الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال؛
- القيمة الاسمية للسهم؛
- التغيرات التي طرأت على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المالية؛
- الحقوق والامتيازات أو القيود المتعلقة بتوزيع الأرباح ورد رأس المال؛
- توزيعات الأرباح المجمعة المستحقة لحملة الأسهم الممتازة؛
- الأسهم التي أعادت المؤسسة شرائها؛
- الأسهم المحجوزة للإصدار مستقبلا وفقا لما تقتضي به عقود البيع، والاختبارات المتاحة، مع شرط بيان شروط الإصدار وقيمة الأسهم؛

**ثالثا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل**

1) يتم تضمين قائمة الدخل جميع بنود الدخل والمصروف المعترف به في فترة معينة، ما لم تستثنى بنود محددة من الربح أو الخسارة للفترة الحالية، كتلك الناشئة عن تصويب أخطاء سابقة أو معالجة الأثر الناشئ عن التغيير في السياسات المحاسبية، أو معالجة فائض إعادة التقييم، أو معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع بالقيمة العادلة.

2) المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:[1]

- ✓ الإيراد؛
- ✓ تكاليف التمويل؛
- ✓ حصة المؤسسة من أرباح أو خسائر المؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة؛
- ✓ مصروف الضرائب؛
- ✓ العمليات غير المستمرة؛
- ✓ ربح أو خسارة الفترة؛
- ✓ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية؛
- ✓ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين؛

[1]: طارق عبد العال حماد ، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

3) المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات:

- ✓ تعرض بنود الدخل أو المصاريف الناشئة عن عمليات غير اعتيادية في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات؛
- ✓ عندما تكون بنود الدخل والمصروف مادية يتم الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل؛
- ✓ تشمل الظروف التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل والمصروف ما يلي:

أ. انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، أو قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى القيمة القابلة للاسترداد؛

ب. إعادة الهيكلة والقيود العاكسة لمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة؛

ج. عمليات التصرف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات؛

د. عمليات التصرف بالاستثمارات؛

ه. العمليات المتوقفة؛

و. تسوية القضايا؛

**4)** يجب أن يتم الإفصاح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، عن مبلغ ربح السهم المعترف به كتوزيعات للفترة، وكذلك عن مقدار العائد عن كل سهم.

**5)** يجب أن يعرض تحليل المصروفات مصنفة على أساس طبيعتها أو وضيفتها ضمن المؤسسة، ويفضل عرض التحليل في صلب قائمة الدخل.

**رابعا: قواعد خاصة بالإفصاح في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية:**

يجب على المؤسسة أن تعرض بشكل منفصل في القوائم المالية البيانات التالية: صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة؛

1) كل بند من بنود الدخل أو المصروف يتم الاعتراف به وتسجيله؛

2) إجمالي المبلغ الموزع على المالكين والشركاء والحصص النقدية؛

3) آثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفق مرجعية المعيار المحاسبي الدولي رقم(8) " صافي الربح أو الخسارة للفترة، والأخطاء الجوهرية والتغييرات في السياسات المحاسبية"؛

تشتمل المعلومات الأخرى التي يتم عرضها في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات على ما يلي:

- ✓ معاملات رأس المال مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم؛
- ✓ تسويات أرصدة الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بداية ونهاية السنة؛
- ✓ تسويات القيمة المعدلة لكل فئة من حقوق الملكية، علاوة الأسهم وأي احتياطي في بداية ونهاية الفترة؛

– وتعكس التغيرات في حقوق الملكية المعلومات عن الزيادة أو النقصان في صافي الأصول أو الثروة.

**خامسا: قواعد خاصة بالإفصاح في صلب قائمة التدفقات النقدية أو في الإيضاحات**

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) "قائمة التدفقات النقدية" بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة والمتمثلة في:[1]

1) يجب على المؤسسات تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد قائمه التدفق النقدي، كما يجب عرض آثار تغيرات أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها المحتفظ بها بعملة أجنبية في قائمه التدفق النقدي كتسوية لأرصدة النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة على أن يتم عرضها بصورة مستقلة عن التدفقات النقدية لكل من الأنشطة الثلاثة ( تشغيلي، استثماري، تمويلي ) وذلك لأن الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن هذا التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية لا تعتبر بمثابة تدفقات نقدية.

2) يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح، وأن يصنف كل منها بأسلوب ثابت من فترة إلى أخرى، على أنها نشاطات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

3) يتم الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات الناشئة عن ضرائب الدخل المدفوعة وتصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية، ما لم يتم تعريفها بشكل محدد على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية.

---

[1]: محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والإفصاح والعرض**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص: 370.

4) إن مجموع التدفقات النقدية الناشئة عن شراء أو بيع المؤسسات التابعة وغيرها من وحدات الأعمال الأخرى، يجب إظهاره كبند مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

كما يجب الإفصاح بشكل إجمالي عن عمليات بيع وشراء المؤسسات التابعة وغيرها من وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة المالية عن كل مايلي:

- ✓ إجمالي ثمن الشراء أو البيع؛
- ✓ الجزء من ثمن الشراء أو البيع الذي تم دفعه أو تحصيله في صورة نقدية أو نقدية معادلة؛
- ✓ مقدار النقدية أو النقدية المعادلة بالمؤسسة التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو التخلص منها؛
- ✓ مقادير الموجودات والمطلوبات غير النقدية وما يعادلها في المؤسسة التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو بيعها، مبوبة إلى مجموعات رئيسية؛

5) تستبعد العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية، ويتم الإفصاح عن هذه العمليات في مكان آخر من القوائم المالية بطريقة توفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة.

6) يجب الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها التي تمتلكها المؤسسة، على أن تُعرض تسوية أو تُجرى مطابقة بين المبالغ المصرح بها في قائمة التدفقات النقدية، مع البنود المرادفة لها المبينة في الميزانية العمومية.

**سادسا: قواعد خاصة بالإفصاح في الإيضاحات (الملاحق)**

1) يجب أن يظهر في الإيضاحات، السياسات المحاسبية المحددة، وأسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية، مع الإشارة لفئات الموجودات والالتزامات التي طبق عليها كل أساس للقياس.

2) يجب أن تفصح المؤسسة عن الأحكام التي أصدرتها – بخلاف الأحكام التي ترتبط بالتقديرات– والمتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، التي يكون لها الأثر الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية. ومن أمثلة ذلك:[1]

[1]: محمد مطر، موسى السويطي، المرجع السابق، ص:373.

- ✓ ما إذا كانت موجودات مالية تمثل استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛
- ✓ متى يتم بشكل جوهري نقل كافة المخاطر والمنافع الهامة المتعلقة بملكية أصل مالي أو عقد تأجير تمويلي إلى المؤسسات الأخرى؛
- ✓ ما إذا كانت مبيعات محددة من السلع هي في جوهرها ترتيبات تمويلية ولا تؤدي بالتالي إلى نشوء إيرادات؛
- ✓ ما إذا كان يشير جوهر العلاقة بين مؤسسة معينة ومؤسسة ذات أغراض خاصة، إلى أن الثانية مسيطر عليها من قبل المؤسسة الأولى؛
- ✓ مبلغ أرباح الأسهم المقترحة أو المعلن عنها قبل أن يتم التصريح بإصدار القوائم المالية، ومبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية غير معترف بها؛
- ✓ مقر المؤسسة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها، المكان الرئيسي للأعمال أو عنوان مكتبها المسجل، ووصف لطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسية؛

**المطلب الثاني: معلومات أخرى مطلوب الإفصاح عنها**

هناك معلومات أخرى ضرورية يجب على المؤسسة الإفصاح عنها وتتمثل في:[1]

**أولا: الإفصاح عن السياسات المحاسبية:**

هناك أساليب مختلفة لتقدير قيمة الأصول وتوزيع التكاليف، ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا وموجزا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها ويجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسات حتى يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، ويجب أن تضم السياسات المحاسبية تلك المبادئ والطرق المحاسبية التي تنطوي على ما يأتي:

- ✓ الاختيار من بين البدائل المحاسبية المقبولة؛
- ✓ المبادئ والطرق المتعلقة بالصناعة التي تعمل فيها المؤسسة؛
- ✓ التطبيقات الفريدة للمعيار المحاسبي الدولي؛

[1]: طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص:212.

ويشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل أن يكون الإفصاح عن هذه السياسات جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية، وتوصى بأن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في موضع واحد بدلا من تناثرها من خلال الهوامش ورغم أن المعيار المذكور يلزم المؤسسات بالإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية ذات الأهمية، إلا أنه يقر أيضا بأن الإفصاح لا يمكنه أن يصحح أي معالجة غير سليمة أو غير مناسبة؛ وهناك ثلاثة اعتبارات تحكم اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وهي:

- ✓ الحيطة والحذر؛
- ✓ الجوهر أكثر من الشكل القانوني؛
- ✓ الأهمية النسبية.

**ثانيا: الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة**

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (24) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، فإن القوائم المالية يجب أن تتضمن الإفصاح عن المعاملات الهامة بين الأطراف ذوى العلاقة ويعرفها المعيار بأنها: " تحويل الموارد والالتزامات بين أطراف مرتبطة يبعضها بغض النظر عما إذا كان السعر يمثل عبء". والطرف ذو العلاقة هو في جوهره أي طرف يتحكم أو يستطيع أن يؤثر على القرارات المالية أو التشغيلية للمؤسسة لدرجة تحول دون تحقيق المؤسسة لمصالحها بالكامل ومثل هذه الجماعات تشمل المؤسسات الزميلة أو الجهات المستثمر فيها والتي تتم المعالجة المحاسبية لها بطريقة حقوق الملكية وصناديق مزايا العاملين والملاك الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة الكبار وأفراد الأسرة المقربين من الملاك والإدارة ويجب أن تتم الإفصاحات حتى في حالة عدم الإقرار المحاسبي تلك المعاملات مثل أداء خدمة بدون مقابل مادي ويجب أن تشمل الإفصاحات بوجه عام على ما يلي:

- ✓ طبيعة العلاقة؛
- ✓ وصف المعاملات وتأثيراتها على القوائم المالية لكل فترة يتم تقديم قائمة دخل عنها؛
- ✓ مبالغ المعاملات وتأثيراتها على القوائم المالية عن كل فترة يتم تقديم قائمة دخل عنها؛
- ✓ المبالغ المستحقة على وإلى تلك الأطراف ذوى العلاقة في تاريخ الميزانية مع بيان شروط وأسلوب التسوية؛

**ثالثا: الإفصاح عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة**

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل على أن القوائم المالية يجب أن تتضمن أرقاما مناظرة للفترة السابقة، ومن أجل زيادة منفعة القوائم المالية تقوم شركات كثيرة بتضمين تقاريرها السنوية ملخصات لمدة 5 أو 10 سنوات وتحتوى على معلومات مالية مركزة، وهذه القوائم المالية المقارنة تسمح لمحللي الاستثمار وغيرهم من القارئين المعنيين بأداء تحليل مقارن للمعلومات وثيقة الصلة بأداء المؤسسة عبر فترة زمنية ممتدة، وتقديم قوائم مالية مقارنة في التقارير السنوية يعظم من منفعة تلك التقارير ويبرز بوضوح أكبر طبيعة واتجاهات التغيرات الجارية المؤثرة على المؤسسة.

**رابعا: الإفصاح عن الأحداث اللاحقة**

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية هي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد القوائم المالية، فلا تستطيع أي مؤسسة الانتهاء من إعداد قوائمها المالية في تاريخ الميزانية، فعلى سبيل المثال بفرض أن تاريخ الميزانية هو 2020/12/31 فإنه غالبا ما تكون هناك فترة لاحقة تأتي بعد هذا التاريخ لاستكمال إعداد القوائم المالية وكذلك اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين وغالبا ما تكون ثلاثة أشهر، هذه الفترة تسمى الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وهناك نوعان من الأحداث اللاحقة:[1]

1. أحداث تؤكد أو تنفي ما جاء في القوائم المالية مثل ذلك أن المؤسسة قد توافرت لها بيانات بأن أحد العملاء معرض للإفلاس فتم اعتبار إجمالي الدين المستحق عليه من قبيل الديون المعدومة وتم مراعاة ذلك عند تكوين مخصص الديون المشكوك فيها، وحدث إفلاسه بالفعل في تاريخ تالي لتاريخ الميزانية وقبل اعتماد الميزانية، أو قد يحدث العكس ويعيد هيكلة مديونية هذا العميل وبالتالي لا داعي لإعدام الدين بالكامل وهنا يجب العودة مرة أخرى إلى أرقام القوائم المالية وتعديلها قبل إصدار القوائم المالية خلال فترة الأحداث اللاحقة.

2. أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية لا تستوجب العودة إلى أرقام القوائم المالية وتعديلها وإنما يكتفي فقط بالإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة طالما كانت هامة وجوهرية؛ مثال ذلك تعرض

[1]: أحمد محمد أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص:68.

المخازن للحريق بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية، مثل هذه الأحداث تستوجب الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة.

**خامسا: الإفصاح عن الظروف المحتملة**

يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الظرف المحتمل بأنه "ظرف أو موقف لا تتأكد نتيجته النهائية سواء كان مكسب أو خسارة إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل، وهذا الحدث أو الأحداث غير مؤكد، وإزالة عدم التأكد قد يؤكد تملك أصل ما، أو انخفاض التزام ما، أو تلف أصل ما، أو تكبد التزام ما" والخسارة المقدرة من واقع ظرف خسارة محتملة تعتبر مستحقة كعبء على الدخل ويجب تسجيلها كالتزام في حالة توافر الشرطان التاليان:

1. المعلومات المتاحة قبل إصدار القوائم المالية تشير إلى أنه من المحتمل أن يكون أصل ما سوف تضعف قدرته على توليد منافع أو يتم تكبد التزام معين في تاريخ الميزانية العمومية.
2. يمكن تقدير مبلغ الخسارة بدرجة معقولة من الدقة.

وفيما يلي أمثلة لظروف الخسارة المحتملة:

- ✓ الشكوك حول تحصيل مبالغ المدينين؛
- ✓ الالتزامات المتعلقة بضمانات وعيوب المنتجات؛
- ✓ مخاطرة ضياع أو تلف ممتلكات المؤسسة نتيجة حدوث حرائق أو غيرها من الأخطار؛
- ✓ التهديدات المتعلقة بمصادرة الأصول؛
- ✓ المنازعات القضائية الجارية أو التي يتم التهديد بها؛
- ✓ التقديرات (أو التقييمات) والمطالبات الفعلية أو المحتملة؛

**سادسا: الإفصاح عن العقود والمفاوضات:**

ينبغي الإفصاح عن كافة الاتفاقيات التعاقدية والمفاوضات في هوامش القوائم المالية، على سبيل المثال مخصصات عقود الإيجار، والتزامات التعاقد، وعقود المطالبات، واتفاقيات السندات، وهذه الأمور يجب أن يتم الإفصاح عنها بوضوح في الهوامش.[1]

[1]: طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص:221.

**المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بالإفصاحات**

سنتطرق خلال هذا المطلب الى المعايير المتعلقة بالإفصاحات و هي كالتالي:

**اولا: معايير الإبلاغ المالي المرتبطة بالإفصاح**

**1- معيار الابلاغ المالي الدولي 07: الادوات المالية-الافصاح**[1]

**1-1 هدف هذ المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم المالية من تقييم:

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمؤسسة.
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.
- تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدولية رقم 32 و39

**1-2 الافصاح وفق هذا المعيار:**

إذا قامت المؤسسة بتصنيف قرض أو ذمم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فانه يجب الإفصاح عما يلي:

- الحد الأقصى للتعرف لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم بتاريخ القوائم المالية.
- مبالغ أية مشتقات ائتمان أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل الحدود القصوى للتعرف لمخاطر الائتمان.
- مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم.

*الضمانات:* يجب على المؤسسة الإفصاح عما يلي:

- القيمة المسجلة للأصل المالي والمرهونة كضمانات للمطلوبات والالتزامات.
- الشروط المتعلقة بعملية الرهن.

السياسة المحاسبية: [2]

---

[1] هيني قان جريوننخ، ترجمة طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2006، ص.

[2] امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 496.

طبقا للفقرة 108 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، على المؤسسة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المستخدمة لتعزيز فهم القوائم المالية.

*القيمة العادلة:*

يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات.

**ثانيا: المعايير IAS العامة للإفصاح: IAS 33 * IAS 10**

**1-معيار المحاسبة الدولي 10 الأحداث بعد تاريخ الميزانية**

**1-1 نطاق هذا المعيار: [1]**

يجب ان يطبق هذا المعيار للمحاسبة والافصاح للأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية (اقرار مجلس الادارة لإصدارها) للإصدار. تتضمن هذه الأحداث نوعان:

- الاحداث التي توفر دليلاً على أحوال كانت قائمة في تاريخ الميزانية العمومية وتؤثر على التقديرات الملازمة لعملية اعداد القوائم المالية (أحداث مؤدية للتعديل بعد تاريخ الميزانية العمومية).
- الاحداث التي توفر ادلة فيما يتعلق بظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية العمومية، ولكن حدثت بعد ذلك التاريخ (أحداث غير مؤدية للتعديل بعد تاريخ الميزانية العمومية).

**1-2 الافصاح وفق هذا المعيار: [2]**

- يجب على المشروع ان يفصح عن التاريخ الذي تم عنده إقرار البيانات المالية لإصدارها ومن هو الذي أعطى هذا الاقرار إذا كان ملاك المشروع أو آخرين لديهم السلطة لتعديل البيانات المالية بعد الاصدار فإن على المشروع ان يفصح عن تلك الحقيقة.

[1] هيني قان جريوننخ، ترجمة طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص373.

[2] نفس المرجع السابق، ص374.

- إذا استلم المشروع معلومات بعد تاريخ الميزانية العمومية حول ظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية يتوجب على المشروع ان يحدث الإصلاحات التي لها علاقة بهذه الظروف في ضوء المعلومات الجديدة.
- عندما تكون الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية العمومية على درجة من الاهمية بحيث ان عدم الافصاح سوف يؤثر في قدرة المستخدمين للبيانات المالية لاتخاذ التقييمات والقرارات المناسبة يجب على المشروع ان يفصح عن المعلومات التالية لكل فئة مهمة من الحدث غير المعدل بعد تاريخ الميزانية العمومية:

* طبيعة الحدث،

* تقدير لتأثيره المالي او نصا يفيد أن ذلك التقدير لا يمكن أجراءه.

## 2-المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) ربحية السهم

### 2-1 نطاق هذا المعيار: [1]

إن الشركات التي ينطبق عليها احتســـاب ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية بالتحديد ضمن قائمة الدخل، هي الشركات التي تكون أسهمها مطروحة للاكتتاب والتداول العام في السوق المالي أو التي تنوي طرح أسهم للاكتتاب العام وحدد المعيـــار إن ربحية السهم تحسب للشركات التي تعد قوائم مالية موحدة للقوائم الموحدة وليس لكل شركة على حده، وقد تطلب المعيار احتساب وعرض كل من ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المنخفضة يجب أن تحسب حتى في حالة تحقيق الشركة لخسائر.

*العرض:*

- يجب عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة في متن (صلب) قائمة الدخل حتى ولو كانت خسارة (أرقام سالبة) ولكل فئة من الأسهم العادية.
- يجب عرض ربحية السهم المخفضة والأساسية للعمليات المتوقفة (إذا أعدت المنشاة تقريرا عن هذه العمليات) إما في صلب قائمة الدخل أو الإصلاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 445.

**2-2 الإفصاح وفق هذا المعيار[1]:**

- مبلغ الأرباح أو الخسائر المستخدم في حساب الأرباح المعدة لحملة الأسهم العادية عند احتساب ربحية السهم المخفضة، وكذلك التعديلات التي تتم على هذا المبلغ لحساب ربحية السهم المخفضة؛
- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم لاحتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة؛
- الأدوات المالية التي يحتمل أن تؤدي لتخفيض ربحية السهم الأساسية مستقبل، وتم استثنائها في حساب ربحية السهم المخفضة الحالية لأنها لا تؤدي للتخفيض (ضد التخفيض)؛
- توضيح ووصف للأحداث اللاحقة المتعلقة بالأسهم العادية المحتملة اللاحقة لتاريخ الميزانية (التي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية).

**ثالثا: المعايير IASالخاصة للإفصاح IAS34* IAS 30 * IAS 29**

**1- المعيار المحاسبي الدولي 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع[2]**

**1-1 نطاق هذا المعيار:**

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية الرئيسية بما في ذلك القوائم المالية الموحـــدة لأي منشأة تقدم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع جدا، ويقدم المعيـــــار مؤشرات فيما إذا كانت البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة هي ذات تضخم مرتفع جدا، كما يحدد المعيار إجراءات تعديل المعلومات المالية لتشمل آثار التضخم المرتفع.

الافصاح وفق هذا المعيار.

**1-2 الافصاح وفق هذا المعيار:**

- المكاسب أو الخسائر للبنود النقدية؛
- الحقيقة المتعلقة بالقوائم المالية والبيانات المتعلق بالفترات السابقة والتي مفادها بأنها تم إعداد القوائم المالية وفقا للتغيرات في القوة الشرائية العامة بعملة الإبلاغ أو التقرير؛
- فيما إذا كانت القوائم المالية تسند على مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل التكلفة الجارية؛

---

1 مرجع سبق ذكره، ص448.

2 مرجع سبق ذكره، ص405-407.

- تحديد مستوى الرقم القياسي في تاريخ إعداد الميزانية والتحركات خلال الفترة الإبلاغية الحالية والسابقة.

**2- المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة.** [1]

**2-1 نطاق هذا المعيار:**

يتناول الإفصاح عن الأدوات المالية كالإفصاح عن كل مجموعة من الادوات المالية على حدا، الى جانب الافصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، لذا نجد أن هذا المعيار أضاف إفصاحات جديدة معينة عن الادوات المالية للإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IAS 32 لذلك نجد أنه وضع كل الافصاحات عن الأدوات المالية مع بضعها البعض في معيار جديد عن الأدوات المالية.

**2-2 الافصاح وفق هذا المعيار**

***الافصاح المتعلق بالميزانية:**

- الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية لأغراض الأداء المالي للمنشاة ومركزها المالي وهذا يتضمن إفصاحات عديدة بالإضافة إلى إفصاحات متعلقة بالأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛
- بالإضافة إلى أصول المالية المرهونة كضمان والأصول المالية والغير المالية المقتناة كضمان.

***الافصاح المتعلق بقائمة الدخل:**

- يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر وكذلك إفصاحات بشكل منفصل عن المكاسب والخسائر؛
- بالإضافة إلى إفصاحات أخرى فيما يخص السياسة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية والفترات التي يتوقع فيها ظهور تدفقات نقدية وتوقيت تأثيرها على الأرباح والخسائر ومعلومات عن القيم العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص413-414.

***الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية:**

يجب الإفصاح عن المعلومات كمية ونوعية عن مدى التعرض للمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي:

**الافصاحات النوعية:** هي الافصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الادوات المالية؛
- أهداف الإدارة وسياستها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر؛
- التغيرات من الفترات السابقة.

**الافصاحات الكمية:** تزود الافصاحات الكمية بمعلومات عن مدى تعرض المنشاة للمخاطر مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها وتتضمن هذه الافصاحات ما يلي:

- ملخص لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ؛
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق كما هي موصوفة تفصيليا بأدناه؛
- تركز المخاطر سواءا كان على أساس جغرافي أو على عملاء معيين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع والأدوات المالية، ويرتبط بذلك سياسة، التنويع.

**ثالثا: التقارير المالية المرحلية IAS34.[1]**

**أ- نطاق هذا المعيار:**

- يشجع هذا المعيار المنشآت التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تنسجم مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار؛
- إذا تم الطلب من المنشأة بموجب تشريع محلي أو إذا اختارت نشر تقارير مالية مرحلية؛
- في حالة عدم قيام المنشأة بنشر تقارير مالية مرحلية أو تقديمها لتقارير مالية مرحلية لا تمتثل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 فإن ذلك لا يمنع من امتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عند إعدادها للتقارير المالية السنوية الممتثلة لهذا المعيار.

[1] مرجع سبق ذكره، ص457-459.

**ب-الافصاح وفق هذا المعيار:**

قصد بإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية البينية تقديم تحديث للفترة الأخيرة منذ القوائم المالية السنوية الأخيرة وينبغي أن تتضمن الإيضاحات التالية كحد أدنى:

- بيان السياسات المحا سبية التي طبقت بشكل متوافق أو وصف لأي تغييرات لاحقة؛
- تعليقات إيضاحية حول العمليات الموسمية أو المتعلقة بالدورات الإقتصادية؛
- التغييرات في التقديرات للمبالغ الواردة في الفترات البينية السابقة للسنة الحالية أو المبالغ المفصح عنها في السنوات السابقة؛
- التغيرات في الديون أو حقوق الملكية القائمة شاملا أي إخلال بشروط الدين؛
- التوزيعات المدفوعة؛
- التغيرات في الالتزامات أو الأصول المحتملة؛
- حقيقة أن التقارير المالية البينية تلتزم بما جاء في معايير المحاسبة الدولية.

**خلاصة الفصل:**

من خلال عرضنا لهذا الفصل يمكننا القول أن الإفصاح أصبح مهما للمؤسسات الاقتصادية فهو يعتبر وسيلتها لتقديم نفسها من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما استوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول الى توافق محاسبي دولي ،كما يجب توفير جميع المعلومات الضرورية والتي يجب أن تتحلى بصفات معينة كالشمولية، الدقة، الملائمة والوضوح على أن تتم هذه العملية في ظل النظام المحاسبي المالي والذي جاء متوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية في العديد من التوجهات والنقاط، ماعدا بعض الاختلافات الطفيفة وهذا بهدف تطوير السوق الجزائرية وزيادة قابلية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمقارنة وجلب الاستثمارات الأجنبية، وكل هذا بالتزامن مع التغيرات الاقتصادية التي حدثت على المستوى المحلي و الدولي.

لذلك فإن المؤسسات الجزائرية ملزمة بإعداد خمسة كشوف مالية سنوية على أقل تقدير وهي الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الكشوف الأخرى.

# الفصل الثالث

# التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية

**تمهيد**

إن الإختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في البلدان المختلفة ، جعل من المحاسبة مصدر للإهتمام الدولي و هذا من أجل تحقيق الشفافية و المصداقية في فهم محتوى المعلومات في التقارير المالية، حيث تحاول المحاسبة أن تتلاءم مع الحاجات المختلفة لمتخذي القرار المتعددين في المجتمع ، حيث أصبحت أداة فعالة من خلال المعلومات التي تقدمها، بعد معالجتها وفق نظام محاسبي يصمم بشكل يلائم طبيعة عمل المشروع و أهدافه بحيث تكون مدخلاته الأحداث و العمليات الإقتصادية و مخرجاته المعلومات ضمن القوائم المالية الخاصة بالمشروع ( الإفصاح المحاسبي) القائم في المنشأة، حيث يتوجب إعداد هذه القوائم على آسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية إتخاذ القرار.

ومن ناحية أخرى، فإن المعلومات المحاسبية المتمثلة في التقارير المالية التي تقدم إلى مجلس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات، تكشف الكثير من الانحرافات التي قد تتسبب في تدهور الشركة. كما أن التقارير المالية تقدم إلى لجنة المراجعة في عملية المراقبة والمراجعة وقياس الأداء المالي والتشغيلي. وكذلك، الوقوف على الوضع الاستثماري والتمويلي للشركة، وعليه يجب ان تتحلى بالجودة الكافية لتفي بالغرض المعدة من أجله وتلبية حاجيات مستعمليها وهذا لا يتأتى الا بالتحلي بالوضوح والشفافية في عملية الإفصاح عنها.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكر سابقا، تم تقسيم هذا الفصل الى:

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول التقارير المالية؛

**المبحث الثاني:** جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية؛

**المبحث الثالث:** العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التقارير المالية وجودتها وخصائصها ومعايير الجودة الخاصة بها.

### المطلب الاول: التقارير المالية

تعد التقارير المالية من اهم مخرجات النظام المحاسبي وتحتل اهمية بالغة في المعاملات الاقتصادية، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات.

#### اولا: مفهوم التقارير المالية

إن الغرض الأساسي الذي تدور حوله المحاسبة هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ قرارات إقتصادية، حيث يهتم نشاط الإبلاغ (الإفصاح) بنقل ونشر المعلومات إلى مختلف المستخدمين، حيث إن الإفصاح يشتمل على:[1]

- القوائم المالية (الميزانية-جدول حسابات النتائج - جدول تغيرات حقوق الملكية - تدفقات الخزينة)؛
- الملاحظات والإيضاحات الهامشية والجداول الملحقة والمعلومات الوصفية الأخرى؛
- التقارير القطاعية (القطاع الجغرافي-المنتوجات - الأسواق -...)؛
- التقارير المالية المرحلية والتقارير المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة.

#### ثانيا: أهداف التقارير المالية

تتعدد أهداف القوائم المالية بتعدد الأطراف المستفيدة منها، حيث تم تعداد أهداف التقارير المالية في إثنا عشر هدفا حسب تقرير لجنة تروبلود الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1973م، حيث يمكن ذكر أهم أهداف التقارير المالية في:[2]

- إتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها؛
- تقييم أداء الشركة عن طريق القدرة الربحية وكيفية تسيير الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد والإنتاج؛

---

1 إيناس عبد الله حسن، "**الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي**" ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 07، 2002 م، ص ص 30/23.

2 شارف خوجه الطيب، **مداخلة بعنوان" مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- توفير المعلومات الواقعية والمفسرة للأحداث الإقتصادية والتي تتطلب تحديد الخصائص النوعية لها؛

**المطلب الثاني: جوده التقارير المالية**

تعد التقارير المالية وسيلة فاعلة في تحديد وظيفة الاتصال في المحاسبة فعن طريقها يمكن اشباع حاجات المستفيد منها، وتعتبر نظام للانذار الذي يسعى للتنبيه في الشركة لفشلها او نجاحها، فجودة التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكن تقدم معلومات تفيد في اتخاذ القرار.

**اولا: مفهوم جودة التقارير المالية:**

هناك من اعتبر جودة التقارير المالية وسيلة اساسية في توصيل المعلومات للأطراف الخارجية وتقدم تاريخا مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية، ولكن بعض المعلومات المالية يكون من الافضل تقديمها عن طريق وسائل التقديرات المالية الاخرى[1].

كما عرفت جودة التقارير المالية بانها قوائم للوحدة او الشركة او القطاع يوضح مخرجاته وتتم مقارنته بالتقارير الاخرى من نفس الشركة او القطاع على اسس محاسبية متعارف عليها دوليا وقوميا كما لو انها في أي منظمة او مشروع او وحدة تعمل بتقارير مالية محاسبية وفقا لأصول محاسبية[2].

كما تعتبر جودة التقارير المالية مخرجات ينبع الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة وتتضمن هذه المخرجات معلومات عن المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية للوحدات التي تقع في اهتماماتهم[3].

كما تم تعريف جودة التقارير المالية بانها الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الاطراف الخارجية بالمعلومات التي يتم اعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة منتظمة[4].كما يقصد بجودة التقارير المالية، الوسيلة الملخصة او التفصيلية لنقل البيانات والمتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية الى الجهات العليا لمساعدتها في الرقابة واتخاذ القرار، وهي وسيلة اتصال الى الجهات العليا لمساعدتها في الرقابة و اتخاذ

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: اسس الافصاح والعرض**، الاسكندرية: الدار الجامعية،2003 م، ص37.

[2] دونالد كيسو، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب: احمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2007م، ص22.

[3] حكمت احمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، عمان: دار حنين، 1995 م، ص191.

[4] محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م، ص155.

القرار، و هي وسيلة اتصال الى الجهات الاخرى تساعد في تحقيق التنسيق داخل المنشأة كما انها نتاج نظام المعلومات في المنشأة حيث تمثل نقطة التواصل بين مستخدمي النظام و نظام المعلومات الى صيغ يمكن فهمها بسهولة من قبل المتلقي[1].

وتم تعريف جودة التقارير المالية باعتبارها، أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية الى الاطراف المستخدمة لهذه المعلومات والمعنية بأعمال الشركة ونشاطها[2].

كما عرفت معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم (13) جودة التقارير المالية بانها، تقرير مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية او حسب ما جاء في المعيار رقم (34) فان الفترة تكون اقل من سنة مالية وعرفت بانها فترة تعني انسياب المعلومات من الشركة الى الاطراف المهتمة بها لفترة عادة ربع سنوية.

كما يمكن إطلاق كلمة تقارير مرحلية بدلا من تقارير دورية تلبية لحاجات المستخدمين الى معلومات ملائمة وسميت تقارير مؤقتة وتغطي فترات تقل عن سنة ورغم المشاكل التي تواجه حاجات المشروع الى فترات دورية تتطلب الاعتبارات العملية واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والاستمرار في فرض الدورية[3].

كما عرف التقرير المالي بانه، وثيقة فيها مجموعة من الحقائق والمجموعات لشخص معين او مجموعة محددة من الاشخاص للوصول الى هدف او اهداف ذات اهمية خاصة للمنشأة[4].

يستخلص الباحث مما سبق الاتي:

- القوائم المالية جزء رئيسي من جودة التقارير المالية الناتجة عن المحاسبة المالية.
- يخضع اعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد المعلومات التي يفترض ان تشملها هذه القوائم.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **شرح معايير المحاسبة فقط الدولية**، الاسكندرية: الدار الجامعية،2002 م، ص325.

[2] محمود حسن قاقيش، **العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**، المجلة العربية للمحاسبة، عمان، العدد الاول،2009 م، ص20.

3 رضوان حلوة حنان، **المحاسبة الادارية**، دار الثقافة، عمان،2000، ص 357.

4 وصفي عبد الفتاح ابو العطاس، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، الاسكندرية: دار الجامعة،2009 م، ص 783.

- تحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها بما يساعد على توحيد الفهم من كافة المستخدمين.

مما سبق يعرف الباحث جودة التقارير المالية بانها، اعداد تقارير محاسبية ذات هدف عام تصلح للمستخدمين المختلفين للتقارير المحاسبية.

**ثانيا: خصائص جودة التقارير المالية:**

يتطلب مواكبة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات من جانب التقارير المالية المحاسبية القدرة والمرونة والاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذي يحدث على الصعيد العالمي في نظم المعلومات

من الاستجابة للعرض والافصاح من جانب ومدى جودتها من جانب اخر لأغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذي القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي من بنودها صافي الربح المحاسبي.

اهتم الكثير من فقهاء في علم المحاسبة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية وأثرها المباشر سوآءا من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة. مصل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية او قرار التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة او من جانب تأثيرها على اسعار الاصول المالية خاصة وعلى جميع الاصول عامة[1]

ولما كان دور التقارير المالية يتمثل في أثرها المباشر على الاصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى تلك المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بالإضافة الى اعتمادها على مستوى الكفاءة التي يتمتع بها السوق ونوعية تلك الكفاءة. هل هي كفاءة تبادلية ام كفاءة تشغيلية ام كفاءة هيكلية ام جميعها معا [2]

مما لا شك فيه ان للتقارير المالية خصائص لابد ان تكون متوفرة لتحقيق اغراض الجودة ولتحقيق المصداقية في الدخل المحاسبي. الامر الذي يتطلب معه البحث دائما عن خصائص التقارير المالية

[1] –احمد حلم جمعة. عطا الله خليل. **معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات. التطورات الحالية**. مجلة افاق جديدة المنوفية مصر العدد الثاني 2002 ص 321.

[2] –محمد أشرف عبد البديع. **دور الافصاح الدفتري عن معلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية**. المجلة العلمية اسيوط مصر العدد 30.2001 ص 514.

لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذي القرار في الاعتماد عليها خاصة وان قياس الدخل المحاسبي أصبح في ظل تطورات معايير المحاسبة يعتبر على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للإفصاح عن القيم الواقعية للأصول في ظل ظروف التذبذب في الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة بالتدفقات النقدية المخصومة [1]

- **المحتوى الإعلامي للتقارير المالية**

إن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي هو قيمة ما تحتويه تلك التقارير المالية من معلومات إقتصادية من وجهة نظر المستخدمين للتقرير المالي لاتخاذ قرارات إقتصادية ذات علاقة والتي منها قرارات الإستثمار، الانسحاب، الإقراض، فالمحتوى الإعلامي للتقرير المالي يقوم على: [2]

- ✓ مقدار المنفعة المحققة لصالح المستخدم للتقرير المالي والتي تزداد كلما كانت المعلومات المحتوات في التقرير تناسب إحتياجات المستخدم، حيث يمكن إجراء القياس المالي للمنفعة المتحققة من خلال الفرق (التغير) في القرار قبل وبعد الحصول على المعلومة؛
- ✓ إن مقدار محددا من المعلومات قد يكون لها أكثر من مستخدم في أكثر من بيئة؛
- ✓ إن قيمة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي هو دالة متناقصة لإحتمال حدوث الحدث الإقتصادي الذي يتضمنه التقرير فكلما تأكد وقوع الحدث قبل استلام التقرير كلما نقص المحتوى الإعلامي للتقرير المالي.
- ✓ أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على إلتزامها بضمان حماية المحيط (أحد الأهداف الحديثة).

**ثالثا: أنواع جودة التقارير المالية**

يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية عن أعمال الشركة تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة في التقارير المالية هي كما يلي[3]:

---

[1]–عطا الله خليل، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية**، المؤتمر العلمي الرابع استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة الريادة والابداع جامعة الزيتونة 15–17 فيفري 2005 ص 17.

2– هواري سويسي وبدر الزمان خمقاني، **مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة البليدة، 13/14ديسمبر 2011، ص 3.

[3]سعيد التوفيق الصمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

1- **جودة صياغة التقرير:** توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.

2- **جودة محتوى التقرير:** وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

3- **جودة عرض التقرير:** سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

**المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية**

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، و بلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد، واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة ا لعالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:[1]

**1-معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

**2- معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دورا لمساهمين والإطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 119.

وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

**3- معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية،مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

**4- معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإن مهنه المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

## المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

تظهر أهمية المحاسبة من خلال مدى قدرتها على إصدار تقارير دورية تتضمن معلومات ذات كفاءة تعمل على تلبية إحتياجات المستخدمين.

### المطلب الاول: مفهوم المعلومات المحاسبية

#### اولا: تعريف المعلومات المحاسبية

تعريف(01):" المعلومة المحاسبية هي تلك البيانات التي تم معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل"[1].

1 عائشة سلمى كيحلي وراضية كروش، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي"، الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013، ص6.

تعريف(02):" يستخدم مصطلح المعلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها لتصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها، ومن ثم فإن البيانات تحتاج إلى تصنيع لتتحول إلى منتج نهائي (معلومات) تستخدم لإشباع حاجة قائمة، فالمعلومات عامل من عوامل الإنتاج ومصدر أساسي لإتخاذ القرارات مما تمنحه من إمكانية المفاضلة بين عدة بدائل ممنوحة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بصحة تلك المعلومات وموثوقيتها ومصداقية مصدرها"[1].

– من التعاريف السابقة يمكن حصر أربع إستخدامات أساسية للمعلومات هي:[2]

- المعلومات أداة دعم لمسارات التسيير: حيث يمكن إعتبار المؤسسة مجموعة من المسارات الحيوية والتي يتم تشغيلها بواسطة المعلومات، حيث بقاء المؤسسة يكون رهن آداء هذه المسارات وسرعة دوران المعلومات ضمنها وتوقيت إمدادها بها.
- المعلومات أداة إتصال: تسمح المعلومات بتحسين عملية التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة نتيجة عملية التبادل للمعلومات.
- المعلومات أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة: تساهم المعلومات في تحسين القدرة المعرفية للأفراد داخل المؤسسة ومحاولة تفعيل والاستفادة من الخبرات.
- المعلومات أداة للربط مع المحيط: وهذا بهدف تحسين العلاقة مع المحيط مع الإستفادة من الفرص التي يمنحها ومحاولة إستبعاد التهديدات التي يفرضها.

**ثانيا: انواع المعلومات المحاسبية**

فضلا عن ذلك ان المعلومات التي سيفصح عنها تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة سواء كانت احتياجات فعلية او مفترضة بكل فئة او مجموعة من الفئات المستخدمة للمعلومات وقد تختلف المعلومات المطلوبة داخل فئة معينة من المستخدمين او قد تكون احتياجات بعض الفئات من المعلومات مكملة لبعضها البعض.

كذلك نجد ان لكل نوع من أنواع المعلومات المحاسبية اهميته وتأثيره في عملية اتخاذ القرار، فالمعلومات التاريخية والحالية هي الاساس للتوصل الى المعلومات المستقبلية اما المعلومات الداخلية

1 مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2 المرجع السابق، ص 46.

فهي معلومات خاصة بالشركة ولا يسمح بنشر البعض منها الا في حدود ضيقة وعليه فان المعلومات سواء المالية منها او غير المالية تلعب دورا اساسيا في بناء التوقعات المستقبلية.

**ثالثا: دورة المعلومات المحاسبية**

ان دورة المعلومات المحاسبية تبدأ بالأنشطة الاقتصادية التي تمثل المعاملات المالية التي تحدث في المؤسسة ويترتب على هذه الانشطة ادلة موضوعية تمثل المستندات التي يتم معالجتها من خلال العمليات المحاسبية لإنتاج المعلومات التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي والتي يتم توصيلها الى متخذي القرارات لمساعدتهم في ترشيد او اتخاذ القرارات ويمثل الشكل الموالي دورة المعلومات المحاسبية

**الشكل رقم 6:** خطوات اختبار خصائص المعلومات المحاسبية

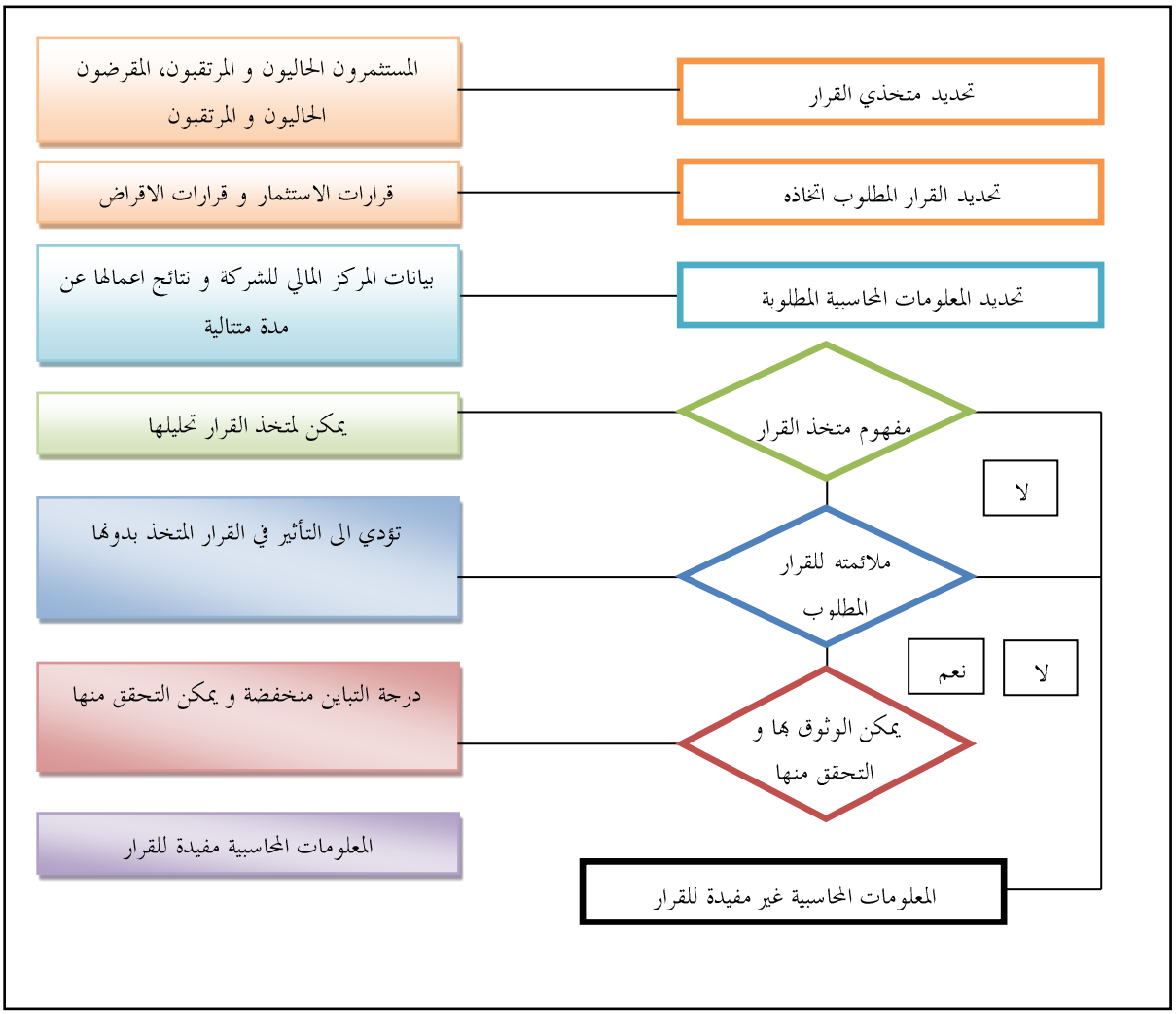


**المصدر:** سمير رياض هلال، **تقويم بدائل القياس المحاسبي في ضوء خصائص جودة المعلومات**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة طنطا، كلية التجارة، القاهرة، العدد الثالث، 1987، ص 227.

## المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم ومعايير جودة المعلومات المحاسبية وكذا الى خصائصها النوعية

### اولا: جودة المعلومات المحاسبية

كي يمكن رفع كفاءة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المستثمرين ينبغي ان تتصف المعلومات المحاسبية المقدمة لهم بالجودة و عليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم جودة المعلومات المحاسبية و المعايير المقترحة لتحقق جودة المعلومات المحاسبية في اطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الخصائص السلوكية لمعدي و مستخدمي المعلومات المحاسبية و مقاييس (معايير) جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية و المعايير المحاسبية و جودة المعلومات المحاسبية و تقييم المستثمرين لجودة المعلومات المحاسبية و انعكاسه على القرارات الاستثمارية في الاوراق المالية[1].

### 1 –تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

من خلال الدراسات التي اختصت بجودة المعلومات المحاسبية اتضح ان خصائص جودة المعلومات المحاسبية تعكس فقط أحد جوانب جودة هذه المعلومات وهو ما أطلق عليه (المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية)، اذن ماهي المعايير الاخرى غير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية وان توافر هذه المعايير يحقق مفهوم الجودة للمستخدم او يحقق المفهوم الشامل للجودة

ان احدى الدراسات اشارت بان اساس الجودة في التقارير المالية هو توافر معايير محاسبية يتم على اساسها اعداد تلك التقارير وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما تشير دراسة اخرى بان هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجان للمراجعة للوحدات الاقتصادية وبين مستوى الجودة في التقارير المالية لهذه الوحدات.

كما ان هناك معايير اخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص الفنية، لذا فان جودة المعلومات المحاسبية لا يجب ان تقتصر على الخصائص الفنية التي تعتبر عن خصائص هذه

[1] طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2017، ص71.

المعلومات بل تتسع لتتضمن معايير اخرى تعكس كل الجوانب القانونية والرقابية والمهنية وتجعل من المعلومات المحاسبية اداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها.

نستنتج بان توافر الخصائص النوعية في المعلومة المحاسبية لا يعني تحقق الجودة وانما هناك خصائص اضافية يجب توافرها اضافة لذلك لتصبح المعلومة المحاسبية ذات جودة ومفيدة في اتخاذ القرار.

كما يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بانها: تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

وعليه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بانها المعلومات المحاسبية والمعدة وفقا لمعايير جودة المعلومات وهي (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الافصاح المحاسبي والدور الرقابي، المعايير المحاسبية، الخصائص السلوكية) بحيث تحقق الفائدة لمستخدمي المعلومات وتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

**2-معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:**

- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية والمعلومات التي تتضمنها. من خلال التنسيق وايجاد قاعدة مشتركة للانطلاق منها لوضع المعايير المحاسبية الدولية بقواعد واسس تضبط الاعمال والتصرفات والاجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ولبيان الحد الادنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها.
- معايير رقابية: ينظر الى الرقابة بانها أحد مكونات العلمية الادارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة واجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية.
- معايير مهنية: لان المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها وتتاثر بها فان هناك اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير

[1] – طلال محمد علي الجحاوي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، مرجع سبق ذكره، ص 72

والاجراءات المحاسبية والتدقيقية التي تتضمن حقوق جميع الاطراف ذات المصالح المتعارضة مما يؤدي بالإدارة الى اصدار تقارير مالية ذات جودة.

- معايير فنية: ان توافر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوه على جودة المعلومات المحاسبية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح بالشركة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار.

**الشكل رقم 7:** معايير جودة المعلومات المحاسبية

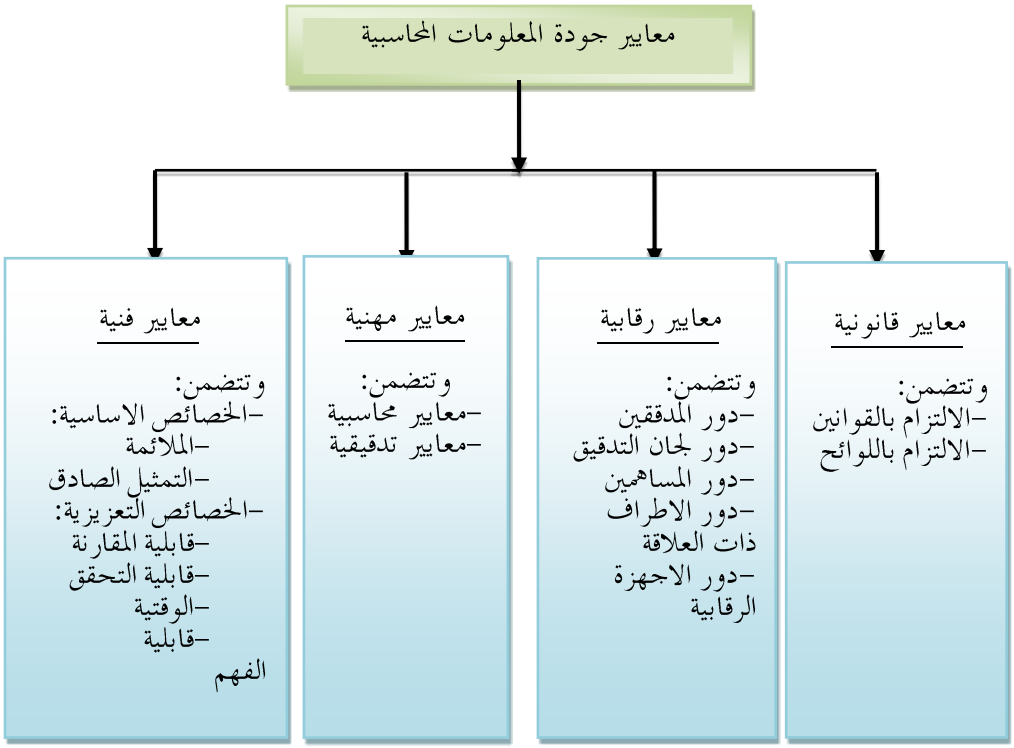


**المصدر:** من اعداد الطالب

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار في صنع قراره الحالي او للاستخدام المستقبلي لابد ان تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم من انه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر واهداف معيي المعلومات الا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي[1]:

[1] -الفضل محمد، عبد الناصر ابراهيم، **المحاسبة الادارية**، دار الميسرة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2007، ص 413-414.

**ا-الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف به المعلومات اي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر ولا شك انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية او عن التوقعات المستقبلية. وبالرغم من اهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فانه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التيقن وعدم التأكد لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

**ب-المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة احد الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** وتعني انه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج اليها.
- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

**ج-الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محدودة وعلى ذلك فانه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية بانها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة ومتخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات كما ان الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف وهذا يعني ان درجة الفاعلية انما تقاس بمدى تحقق الاهداف المحددة والتي وجدت اصلا للتحقق[1].

[1] طلال محمد علي الجحاوي، **قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، مرجع سبق ذكره، ص 78

**د-التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل وان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

كما ان جودة المعلومات المحاسبية انما تتمثل في مقدرتها بالتنبؤ وتخفيض التأكد وذلك عند استخدامها بوصفها مدخلات لنماذج التنبؤ، مثل التنبؤ بالمركز المالي، المبيعات.... او مدخلات لنماذج الاختيار من البدائل المتاحة لمتخذ القرار.

**ه -الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد فالكفاءة تقاس بمدى توافر الموارد المادية والبشرية مقارنة بالمخرجات او النتائج التي يتم تحقيقها.

- هناك بعض الخصائص التي تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية مثل القابلية للتحقق، القابلية للقياس، الموضوعية.
- هناك مجموعة ثالثة من الخصائص تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية وقدرتها على المنفعة لمستخدميها مثل الملائمة والقابلية للفهم والقيمة التنبؤية.
- لذا فان هذه الخصائص تمثل المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية لانها تشمل المراحل المختلفة التي تمر بها هذه المعلومات من قياس وافصاح واستخدام[1].

**الشكل رقم 8:** المراحل التي تمر بها المعلومات

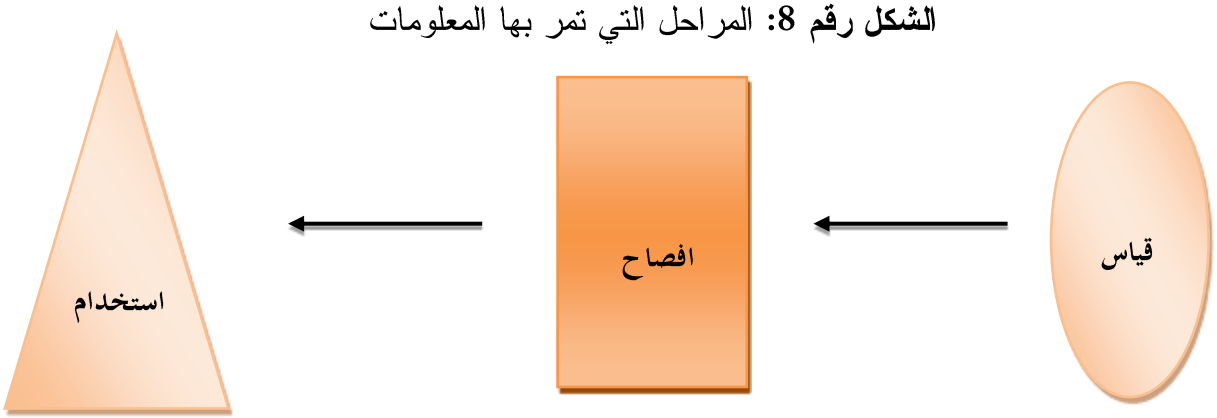


**المصدر:** من اعداد الطالب

[1] محمد مطر، مبادئ، **المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الاردن، 2007، ص 23.

وعليه يمكن القول بأن جودة المعايير المحاسبية مقرونة بعملية التحديث والتطوير التي يجب ان تستمر، ويمكن تحديد معايير مقترحة لجودة المعلومات المحاسبية كما في الشكل التالي:

**الشكل رقم 9:** المعايير المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية

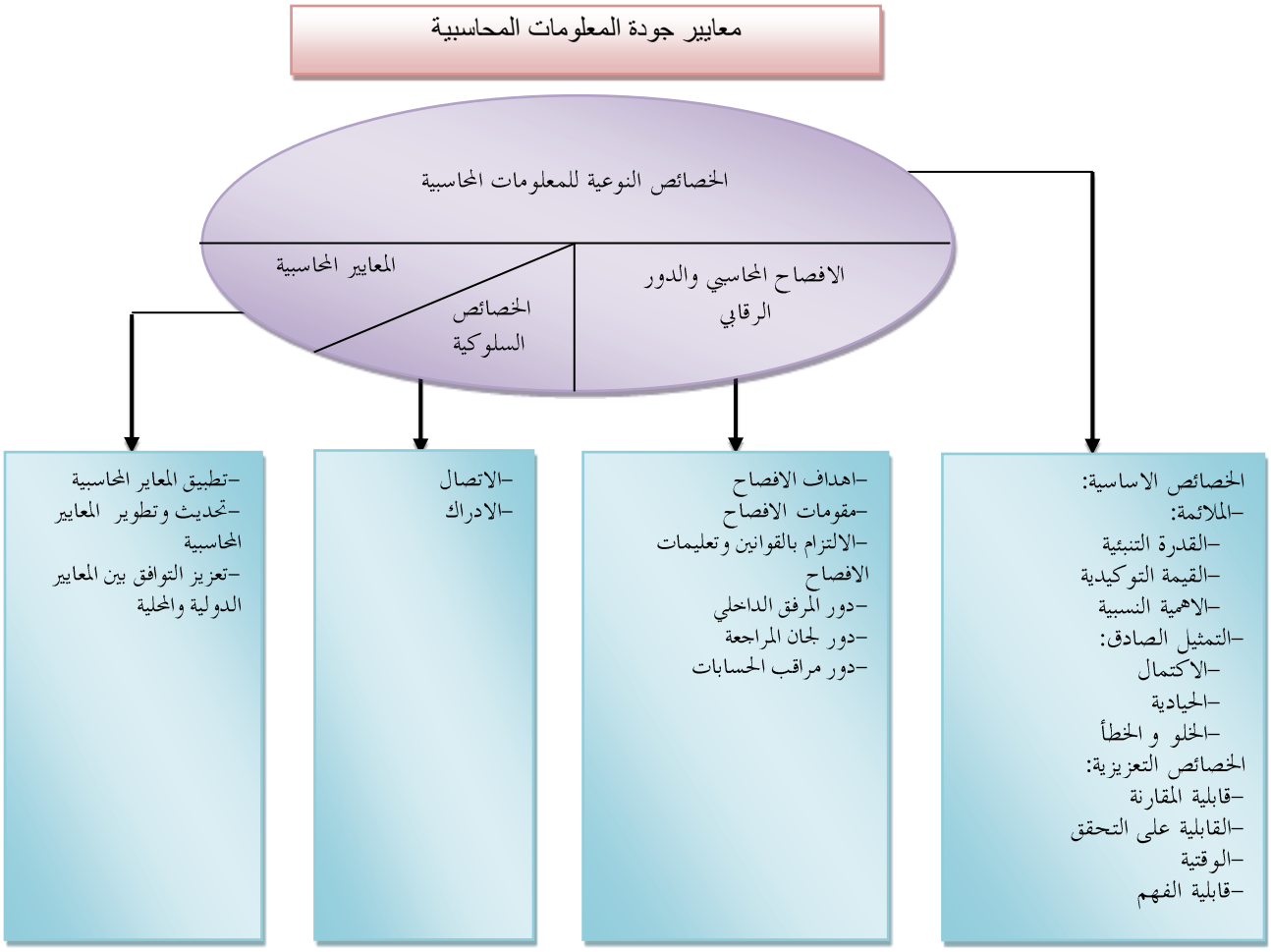


**المصدر:** من اعداد الطالب

## ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حاولت عدت جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). فالمفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الاخرى اللاحقة، والذي قد تم بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والافصاح لعناصر القوائم المالية، محاولا الإجابة على السؤال التالي: ماهي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟

**الشكل رقم 10:** الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي

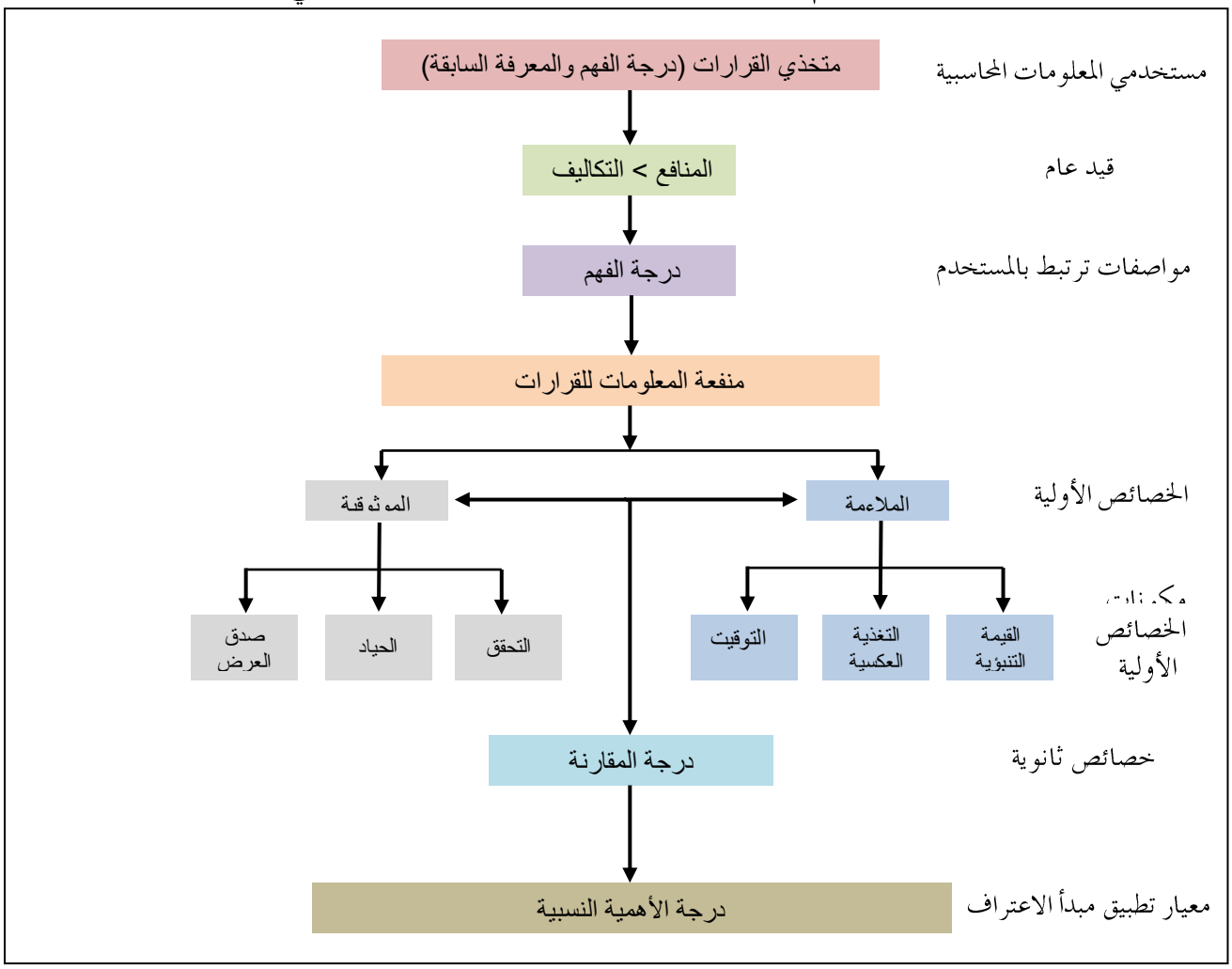


**Source:** Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, (2007), Intermediate Accounting, (12th ed) John Wiley and sons Inc, New York USA.p 32

نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

**1- الملاءمة**

لقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) خاصيتين نوعيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملاءمة والموثوقية وكتميز أولي جرى تعريف الملاءمة بعدة تعاريف فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة بالأهداف والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى

الملاءمة للقراءات، فالملاءمة للهدف تعني بأن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم وهذا أمر يصعب الوصول إليه ذلك لأن أهداف المستخدمين مختلفة فكل مستخدم له أهداف قد تختلف عن المستخدمين الآخرين لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم المتباينة، أما التأثير في الفهم فيطلق عليه الملائمة التحذيرية ويمكن الوصول إليها عندما يفهم المستخدم للمعلومات المحاسبية المعنى المقصود بها والذي تريد الإدارة توصيله إليه لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية لأنها تتعلق بالشخص المستخدم ودرجة فهمه للمعلومات المحاسبية أما الملائمة لاتخاذ القرارات فيمكن الوصول إليها عندما تسهل المعلومات المحاسبية عملية اتخاذ القرارات[1] غياب تلك المعلومات يؤدي عادة الى اتخاذ قرارات خاطئة ومن هنا نجد أن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين[2].

فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات.

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في التوقيت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

---

1 سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، **مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية**. مجلة البديل الاقتصادي، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015، ص 110

2 رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص200.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

**1-1-التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قرارتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة، ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار أو القرار نفسه تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

**1-2-القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

**1-3- القدرة على إعادة التقييم:** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة[1].

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة، في اتخاذ القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مستثمرا أو مقرضا فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر السهل واليسير. ومع ذلك فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الاخلاقية.

[1] – سعيداني محمد السعيد. رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره ص 111

**2-الموثوقية**

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير مدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو الطرق أو الاسس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء اسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والاعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعلمية[1].

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية هي (الصدق في التمثيل، إمكانية التثبت من المعلومات، حيادية المعلومات).

**2-1-الصدق في التمثيل:** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر (صدق تمثيل الظواهر والأحداث) فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس (أي طريق القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا).
- تحيز القائم بعملية القياس وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير مقصود، إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

**2-2-إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات:** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل اليها اخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريق القياس.

[1] المرجع السابق، ص112.

**2-3-حيادية المعلومات:** وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الاجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، ويهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن فالمعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومة أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات[1].

**المطلب الثالث: دور أدوات حوكمة الشركات في إضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية**

للحوكمة علاقة مباشرة بالمعلومات المحاسبية، حيث يمكن النظر لهذه العلاقة من خلال مبدأ الشفافية والإفصاح الذي يعتبر أحد أهم قواعد حوكمة الشركات. غير أن ما يتبادر إلى الذهن هو سؤل حول درجة تأثير هذه العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية والأدوات التي تعزز الشفافية في هذه المعلومات.

**اولا: مجلس الإدارة**

يمكن القول إن تعزيز المهمة الرقابية لمجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وإشرافه الفعال على المديرين التنفيذيين بالشركة يعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات، وسيتم التعرض لذلك من خلال الآتي:

**1- هيكلية مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات**

يقصد بهيكلية مجلس الإدارة نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، حيث اهتمت قواعد حوكمة الشركات بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى جملة أعضاء مجلس الإدارة. وقد نادى تقرير كادبيري Cadbury1992 بأهمية قيام الشركات المساهمة بتعيين نسبة أكبر من المديرين غير التنفيذيين في مجلس إدارتها، حيث إن الأعضاء المستقلين يعتبرون من أهم آليات الرقابة والمراجعة. كما أن وجودهم يساعد على إحداث نوع من التوازن داخل المجلس، بالإضافة إلى أنهم يمدون الشركة

[1] – رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ص 202

بحلقات اتصال مع البيئة الخارجية بحكم خبراتهم واتصالاتهم ومكانتهم المميزة. ولقد وفرت مبادئ الحوكمة عدد من الإرشادات لبناء هيكل ملائم لمجلس الإدارة يمكن من خلاله ضمان الاستقلالية في عمل المجلس ومن أهم هذه الإرشادات:[1]

– وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لكي يصبح المجلس قادرا على ممارسة أعماله في الرقابة والإشراف بشكل مستقل.

– إنشاء لجان متمثلة في لجنة المراجعة لمساعدة المجلس في ضمان صحة البيانات المالية، لجنة الأجور والمكافآت لمساعدة المجلس في تحديد مستويات المكافآت للمدراء التنفيذيين، لجنة التعيينات للموافقة على المرشحين للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة.

– تطبيق معايير جديدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وذلك من خلال المهارات والقدرات والخصائص التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المحددة قبل تشكيل المجلس والتأهيل العلمي والخبرات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة.

– فصل مكاتب رؤساء مجلس الإدارة عن مكاتب أعضائها واستحداث منصب تحت اسم عضو مشرف (من الأعضاء المستقلين) على أن يطلع هذا العضو على كافة المعلومات المتدفقة من وإلى مجلس الإدارة.

### 2- أثر مجلس الإدارة المحوكم على مصداقية التقارير المالية

ركزت حوكمة الشركات في إرشاداتها على المبدأ السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة على أنه يجب على المجلس ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون. وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسبا لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساسا للتقارير المالية، وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية النهائية لضمان نزاهة التقارير المالية.

ويمكن القول، إن حوكمة الشركات تؤدي دورا هاما في تفعيل مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك التقارير، وذلك من خلال ما يلي: [2]

---

[1] سلمان محمد، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006، ص: 65.

[2] محمد الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص:3.

– مراعاة التزام مجلس الإدارة بالتشريعات والتنظيمات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها وإدارة المخاطر.

– توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي في اجتماعات المناقشة وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس.

– العمل على إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستقلين وغير المرتبطين بأي مصلحة أو منفعة مالية مع الشركة، وإعطائهم الصلاحيات اللازمة والكافية لمراقبة أداء الشركة المالي والإداري والأخلاقي.

– إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه من أعضاء مجلس الإدارة في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعمد تقديم معلومات مضللة وخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح.

– إلزام مجلس الإدارة بإقراره عن مسؤولياته في إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتوقيع رئيسه على التقارير المالية السنوية والربحية بما يفيد ذلك.

– الفصل بين وظيفتي كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العضو المنتدب) في الشركات المساهمة.

– تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الأمور والمواضيع الأخلاقية وتطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لإحداث بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

**ثانيا: المراجعة الداخلية**

تساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.[1]

[1] عبد الله مايو ورضا حاجو حدو، **تطبيق مبدأ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول الحوكمة المحاسبية (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 7و8 ديسمبر 2008، ص:6.

**ثالثا: المراجعة الخارجية**

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده. فدور المراجعة الخارجية صار جوهريا وفعالا في مجال حوكمة الشركات، لأنه يحد من تعارض المصالح في الشركة، كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وأيضا مشكلة الانحراف الخلقي في الشركة.[1]

كما يمكن أن تبرز المهام المحورية للمراجعة المالية فيما يخص تحقيق الشفافية والإفصاح، والتي تتمثل في الرقابة على الحسابات والمعلومات المالية، والتي تنشأ من خلال:[2]

– تجنب استخدام الحسابات (التلاعب بها)، حيث يجب على المحاسبة أن تساهم في شفافية المعلومات المنشورة أو المفصح عنها، ولا تسمح بفعل أي شيء في إطار الفائدة الخاصة بالمسيرين أو الأمور التي لا تساهم في الفائدة الكلية للشركة.

– تمد ضمان حول المعلومات المفصح عنها من خلال المسيرين، حيث تؤثر في المعلومات ذات السمة المالية والمتعلقة بالرقابة الداخلية.

– ضمان شفافية العلاقات المباشرة وغير المباشرة الموجودة بين أعضاء وممثلي الشركة، المسيرين، الإداريين والمساهمين.

**رابعا: لجان المراجعة**

أكدت الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى إن وجود المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة والشفافية في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط الإدارة على عملية المراجعة.[3]

---

1 **المرجع نفسه**، ص:7.

2 Guy DJONGOUE, **Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'Enterprise : la gouvernance : quelles pratiques promouvoir pour le développement economique de l'afrique**, Colloque International, Université Catholique de Lille, Lille, France, 3 Novembre 2007, pp: 10-11.

3 رشيد يوسفي ورحمة بلهادف، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:11.

**خامسا: الإفصاح والشفافية**

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات لذا، لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأدوات الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، ويمثلان احد المؤشرات الهامة على تطبيق حوكمة الشركات من عدمه.[1]

**المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**

تتمثل أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في إعادة ثقة المتعاملين، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء. لذا، فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يتضمنه من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

**المطلب الأول: علاقة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بحوكمة الشركات**

يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، لأنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالتشريعات والتنظيمات.

**أولا: علاقة جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات**

هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. فإذا كان

[1] **المرجع السابق**، ص:11.

الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية.

كذلك، فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الو صول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.[1]

يعد أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية. لذلك، فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالتشريعات والتنظيمات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.[2]

**ثانيا: علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات**

يمكن الإشارة إلى ما يلي:

– القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والانضباط والعدالة.

[1] خليل محمد، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص:31.

[2] سهام موسي وفراح خالدي، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:16.

– اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الشركة، ما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية، وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق قواعد الحوكمة والتي تحكم الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية[1].

– تناولت معظم الدراسات الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره على المعلومات المحاسبية، حيث ركزت على الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك. وأيضا الاهتمام بالملاءمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي.

– تناولت الدراسات دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو خارجية أو لجان المراجعة، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها. وبالتالي، فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر.

– الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والتنظيمات المختلفة يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركة، عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ينعكس بشكل إيجابي على إسهام هذه الشركات في سوق الأوراق المالية. وبالتالي، يمكن القول إن التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن تحقيق الإفصاح ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية.

– تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية.

– تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف ذات الصلة بالشركة.

– بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك. الأهم من هذا هو ضرورة توفر المعلومات بمستوى الجودة الشاملة.

[1] سهام موسي وفراح خالدي، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص:18.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات. لذا، لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة. ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركة.[1]

## المطلب الثاني: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير

يعتبر نظام حوكمة الشركات فعال من خلال وجود نظام إفصاح قوي ومعلومات محاسبية جيدة تشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة وينعكس ذلك على ما يلي:

### أولا: مصداقية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق الأوراق المالية. وفي المقابل، فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات. فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس الأسواق المالية، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالية باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب

[1] زوينة بن فرج، **التحكم في الإفصاح والتحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على ذكاء المحاسب**، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص ص: 9-10.

الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.[1]

**ثانيا: جودة ونزاهة التقارير المالية**

يعد الإفصاح مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة وتقارير مالية تتصف بالجودة والنزاهة لجميع الاطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه، توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم. وبالتالي، فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وقواعد الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

**ثالثا: الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**

هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها. وبالتالي، فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:

- طبيعة المستخدم ·
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية·
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوي جودتها وكميتها.

كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

وبناء على ما تقدم، فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة والموثوقية المتمثلة في:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

[1] حنان حلوة رضوان، **تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:40.

وللاعتماد على المعلومات والوثوق بها، يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة. وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.

والشكل الآتي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين:[1]

**الشكل رقم 11:** دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية

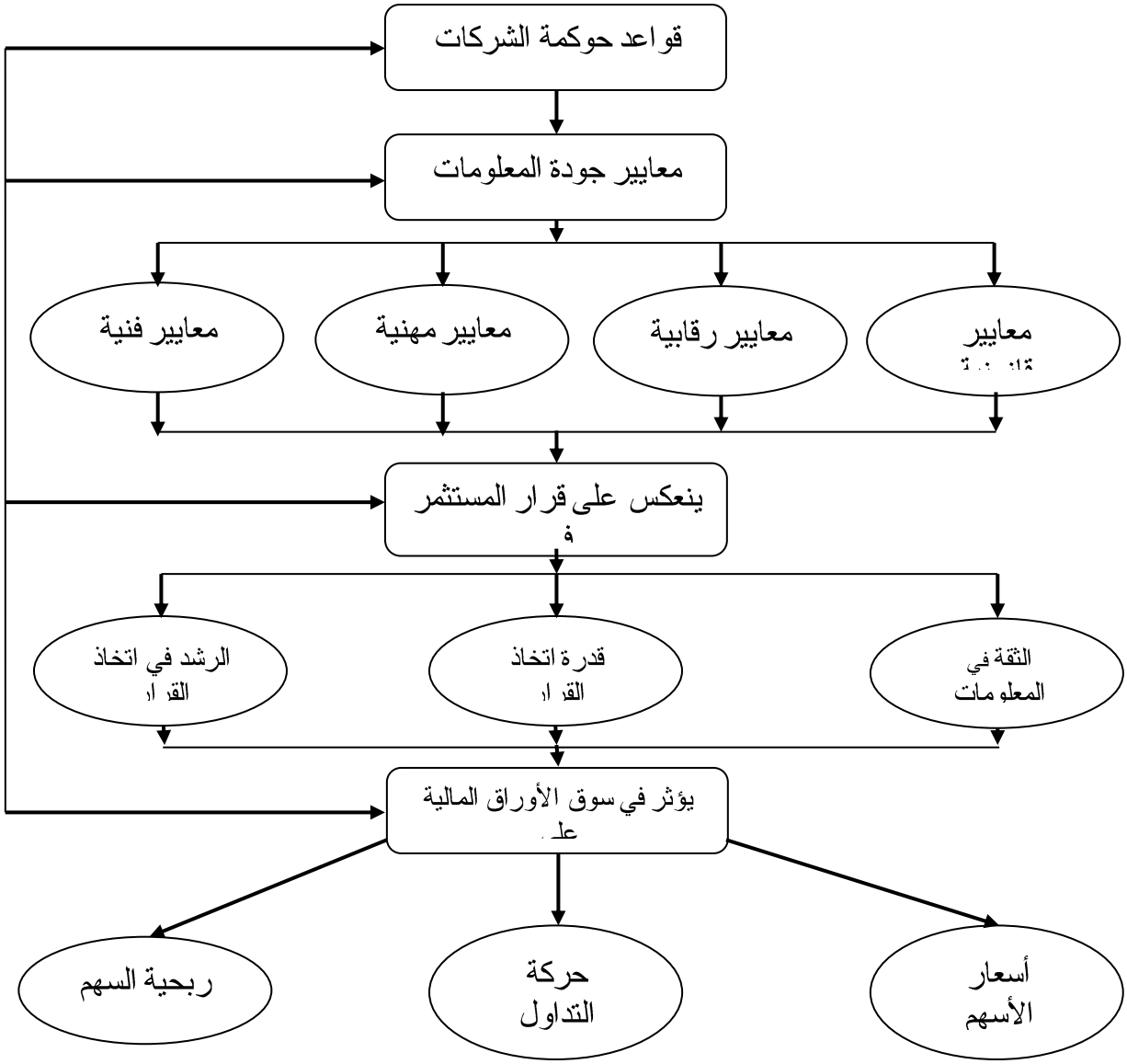


**المصدر**: خليل محمد، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص:35.

[1] العياشي زرزار، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص ص: 20-21.

## المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المحاسبية والمالية

تطبيق قواعد وآليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الافصاح عن المعلومات المالية إنما يحقق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة، ويضمن توفير بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق وصول هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل ما يبين بشكل جلي علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية.

### 1-قواعد الحوكمة والأنظمة المحاسبية

لقد أكدت قواعد ومعايير الحوكمة على مجموعة من الإرشادات في سياق العلاقة بين الحوكمة والأنظمة المحاسبية وذلك على النحو الآتي:[1]

- أن يتم التأكد من أن السياسات والإجراءات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو إدخال بيانات خاطئة في نظام المعلومات المحاسبي.
- أن تضمن هذه السياسات والإجراءات حظر استخدام أو الاطلاع على المعلومات التي يتضمنها النظام المحاسبي إلا للأشخاص المرخص لهم بذلك.
- أن يتم التأكد من فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بأمن موارد تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات الإلكترونية.

### 2-أثر حوكمة الشركات على الأنظمة المحاسبية والمالية

يساهم تطبيق قواعد حوكمة الشركات بطريقة أو بأخرى في إيجاد ومراقبة الأنظمة المالية والمحاسبية، ما ينعكس عليها بالإيجاب بتقوية هذه الأخيرة وذلك من خلال:

- توفير إطار لمناقشة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها التشريعات والتنظيمات المفروضة من قبل الدولة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة.
- قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بمدى فاعلية نظم الرقابة التي تطبقها الشركة على أنظمتها المحاسبية والمالية لتقييد أي إمكانية لتحريف التقارير المالية وضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عمليات التجميع

[1] عبد الوهاب نصر علي شحاتة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص:17.

والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات وضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعون في هذا الشأن.[1]

– قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية والمحاسبية وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وتقييم مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير.

[1] أشرف حنا، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص:17.

**خلاصة الفصل:**

وفي الأخير يمكننا القول انه يجب الاهتمام بجودة التقارير المالية، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، والقصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم توضيح العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية، حيث تتأثر المعلومات المحاسبية بقواعد وآليات الحوكمة، فمن جهة حوكمة المؤسسات تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وان تطبيقها يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف ذات المصلحة بالشركة. كما إن آليات وقواعد الحوكمة تؤثر على مهنة المحاسبة بصفة عامة، والتأكد من عدالة وجودة التقارير المالية التي يتم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها بصفة خاصة.

# الفصل الرابع

# دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

**تمهيد**

سيتم تخصيص هذا الفصل لدراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات من عدمها، وذلك من خلال إعداد استمارة استبيان. وبغرض اتمام هذه الدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

حيث يوضح المبحث الأول طبيعة ومنهجية الدراسة بالإضافة إلى تحليل البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة.

أما المبحث الثاني فيخصص لدراسة ثبات الاستبيان وصدقه، وكذا الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

أما المبحث الثالث فيحلل نتائج محاور الدراسة كما يختبر فرضيات الدراسة.

**المبحث الأول:** منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة؛

**المبحث الثاني:** اختبار الاستبيان وتحليل نتائج العينة؛

**المبحث الثالث:** نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها .

## المبحث الأول: منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة

سيتم في هذا المبحث وصف للمنهج المتبع في الدراسة الميدانية وكذا الجوانب المحيطة بإعداد الاستبيان، تسليمه للمؤسسات الاقتصادية واستلامه وتحليل البيانات الواردة فيه احصائيا من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات.

### المطلب الأول: طبيعة الدراسة

للقيام بأي دراسة علمية أكاديمية يجب اتباع منهج معين في سبيل الحصول على البيانات المراد الوصول إليها في الدراسة، ويجب أيضا تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح ودقيق، وهذا للاستفادة من البيانات المتحصل عليها بطريقة صحيحة.

#### أولا: منهجية الدراسة

بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتميز بتناوله لأحداث وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة دون تدخل الباحث في مجرياتها، مما يمكن هذا الأخير من التفاعل مع هذه الأحداث. واتباع هذا المنهج جاء من أجل التعرف على تأثير حوكمة المؤسسات في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية .

#### ثانيا: بيانات الدراسة

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصدرين:

الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في مختلف المراجع من كتب، مجلات، ملتقيات علمية وطنية ودولية ودوريات ودراسات سابقة في الموضوع لتكوين فكرة أولية على الموضوع وصياغة محاور الاستبيان.

كما تم الاعتماد على المصدر الأولي المتمثل في البيانات والمعلومات المتوفرة في الاستبيان بعد استلامه من المؤسسات الاقتصادية موضوع الدراسة والقيام بتحليلها وتفسيرها احصائيا بالاعتماد على برنامج **SPSS**.

#### ثالثا: متغيرات الدراسة

يمكن تلخيص متغيرات الدراسة في الشكل الآتي:

**الشكل رقم 12 :** متغيرات الدراسة

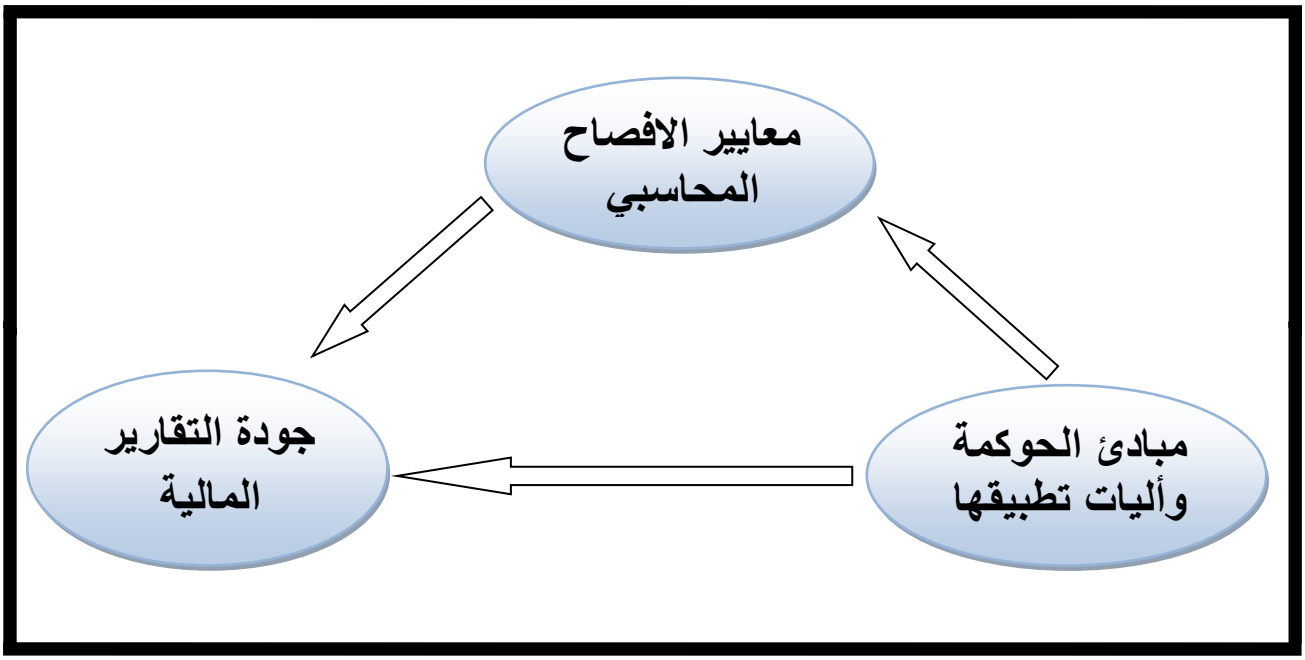


**المصدر:** من اعداد الطالب

**رابعا: حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة في الموالي:

**1. الحدود الزمانية:** تم إعداد الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية في الفترة الممتدة من شهر ماي 2020 إلى غاية شهر فيفري 2021.

**2. الحدود المكانية:** الدراسة تمت على مستوى عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة وعينة مماثلة لها من المؤسسات غير مدرجة في البورصة المتواجدة بكل من الجزائر العاصمة وسطيف وهذا بغية الوصول إلى المسؤولين والمديرين التنفيذيين لهته المؤسسات للإجابة على فقرات الاستبيان.

**3. الحدود البشرية:** نتيجة الدراسة الميدانية تعتمد على اجابات أفراد العينة وترتبط بها ارتباطا وثيقا ولا يمكن تعميمها على المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

**المطلب الثاني: مجتمع وأداة الدراسة**

تم إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة وعينة مماثلة لها من المؤسسات غير مدرجة في البورصة بهدف الحصول على معلومات تفيد في دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة.

**أولا: مجتمع الدراسة**

تم حصر المؤسسات الاقتصادية المراد دراستها في عشرة (10) مؤسسات اقتصادية توزعت بالتساوي بين المدرجة في البورصة وغير مدرجة في البورصة وهذا لتحقيق التجانس بين أفراد المجتمع المدروس وحصر حجم العينة. يتمثل مجتمع الدراسة في مسؤولي المؤسسات الاقتصادية من أعضاء مجلس الإدارة، مديرين تنفيذيين ورؤساء دوائر إلى المسؤولين في المجال المالي والمحاسبي.

**ثانيا: عينة الدراسة**

تم توزيع 130 استبيان على مسؤولي المؤسسات ومديريها، وتم استرداد 115 استبيان وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 96 استبيان فقط صالح لإجراء الدراسة.

الجدول رقم (04) أدناه يلخص عينة الدراسة.

**الجدول رقم 4: عينة الدراسة.**

| البيـــــان | الاستبيـــان | |
|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية |
| عدد الاستبيانات الموزعة | 130 | % 100 |
| عدد الاستبيانات المستردة | 115 | % 88.4 |
| عدد الاستبيانات الصالحة | 96 | % 73.8 |

**المصدر:** من إعداد الباحث.

**ثالثا: أداة الدراسة**

تم إعداد الاستبيان[1] وتقسيمه كالآتي:

**1. الجزء الأول:** يخص موضوع الدراسة والمتمثل في تأثير الحوكمة المؤسسات على تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الاقتصادية ويتكون من ثلاثة محاور حيث:

[1] أنظر الملحق رقم 01: الاستبيان باللغة العربية، والملحق رقم 02: الاستبيان باللغة الفرنسية.

1.1. **المحور الأول:** يناقش مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها.

2.1. **المحور الثاني:** يناقش اليات تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .

3.1. **المحور الثالث:** يناقش مدى جودة التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسة الاقتصادية عينة الدراسة.

2. **الجزء الثاني:** يتكون من البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة ويتكون من 6 فقرات.

تم إعداد أسئلة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت الخماسي Likert scale والموضح في الجدول رقم 5 أدناه.

**جدول رقم 5: مستويات مقياس ليكارت**

| المستوى | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|
| الوزن | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**المصدر:** محمود مهدي البياتي، دلال القاضي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 113.

**المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية**

يتم في هذا المطلب تحليل البيانات الشخصية للعينة والمتمثلة في المستوى الوظيفي، الدرجة العلمية، التخصص، العمر، عدد سنوات الخبرة وتمثيلها بيانيا وذلك لتوضيحها بصورة أفضل.

**أولا: المستوى الوظيفي**

يبين الجدول رقم (11) توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

**جدول رقم 6: توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة**

| الوظيفة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدير عام | 02 | % 02.1 |
| عضو مجلس الإدارة | 22 | % 22.9 |
| مدير تنفيذي | 10 | % 10.4 |
| رئيس مصلحة | 36 | % 37.5 |
| وظيفة أخرى | 26 | % 27.1 |
| المجموع | 96 | % 100 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS.

والشكل الموالي يوضح أكثر توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

**الشكل رقم 13: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة**

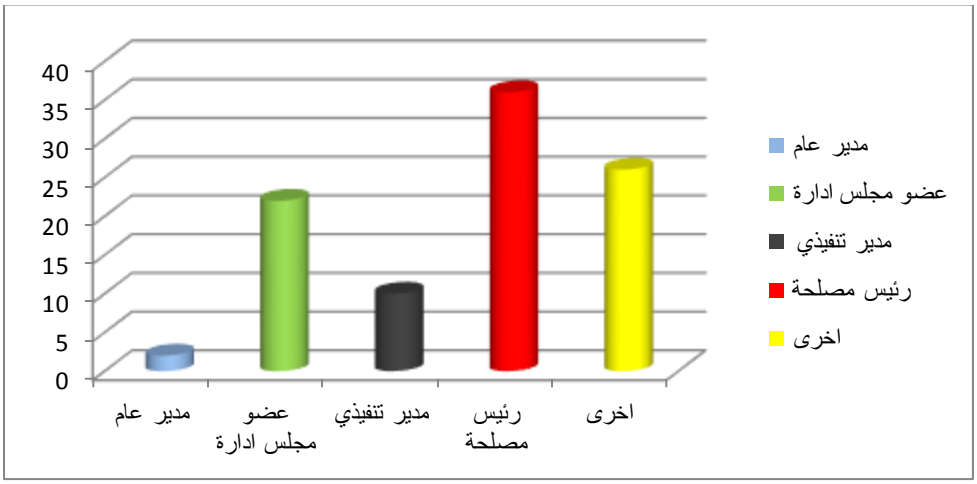


**المصدر**: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم 03.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن النسبة الأكبر في أفراد العينة هي لمنصب رئيس مصلحة بنسبة 37.5%، تليها نسبة 27.1 % لوظائف أخرى كمكلف بالدراسات وغيرها ، ثم نسبة 22.9% لاعضاء مجلس الإدارة، ثم نسبة 10.4% للمدراء التنفيذيين مما يعزز من صحة النتائج المتحصل عليها نظرا لمشاركة أغلبية المسؤولين والمديرين داخل الشركات في الإجابة على الاستبيان.

**ثانيا: الدرجة العلمية**

يبين الجدول الموالي الدرجة العلمية لأفراد العينة المدروسة.

**الجدول رقم 7: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية**

| الدرجة العلمية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **دكتوراه** | 02 | **% 02.1** |
| **ماجستير** | 13 | **% 13.5** |
| **ماستر** | 19 | **% 19.8** |
| **ليسانس** | 54 | **% 56.3** |
| **مؤهل آخر** | 08 | **% 08.3** |
| **المجموع** | 96 | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS.

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية.

**الشكل رقم 14: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير الدرجة العلمية**

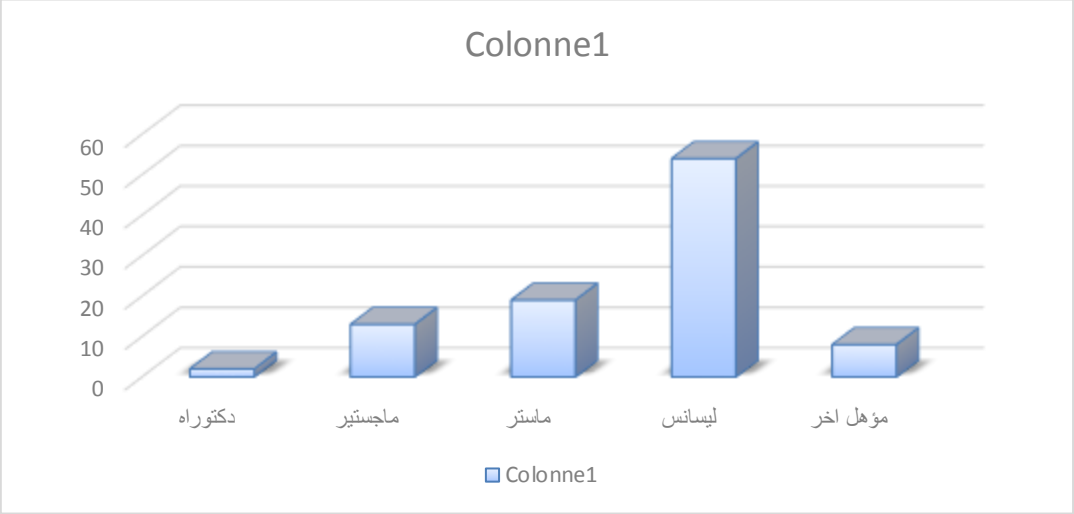


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 7.

يتبين من خلال الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة يحوزون على شهادة الليسانس وذلك بنسبة 56.3% مما يبين المستوى العلمي الجامعي لأفراد العينة، ثم نسبة 19.8% يمتلكون شهادة الماستر، ونسبة 13.5% يمتلكون شهادة الماجستير، ونسبة 02.1 % يحوزون على شهادة الدكتوراه وهذا ما يدل على أن أفراد العينة المدروسة غالبيتهم متحصلين على الدراسات العليا، وفي الأخير نسبة 08.3% يحوزون على مؤهلات أخرى.

**ثالثا: التخصص**

يبين الجدول رقم 8: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.

**الجدول رقم 8: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسبة | 20 | % 20.8 |
| مالية | 33 | % 34.4 |
| نقود وبنوك | 23 | % 24.0 |
| أخرى | 20 | % 20.8 |
| المجموع | 96 | % 100 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS.

كما يمكن توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم 15: توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي**

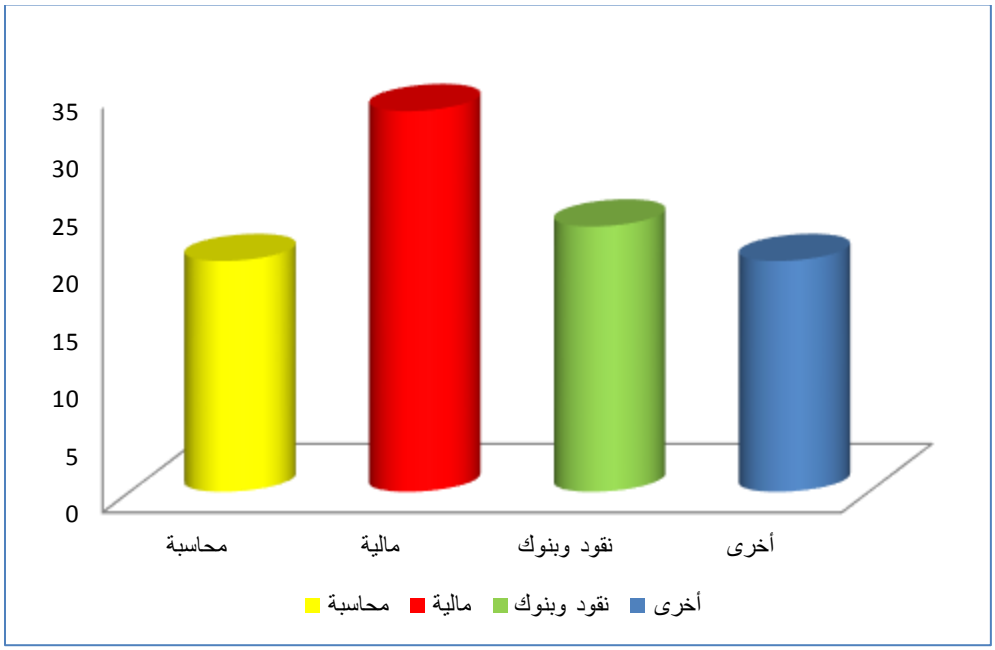


**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 8.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة 34.4 %من أفراد العينة تخصصهم مالية، وأن 24% من الأفراد تخصصهم نقود وبنوك، بينما تخصص محاسبة بنسبة 20.8%، تليها نسبة 20.8 % للتخصصات الأخرى. أما في حالة التحليل العلمي البحت لهذه النسب فإنه يتبين أن تخصصي المالية والمحاسبة قريبان كثيرا من بعضهما البعض، ففي حالة جمع نسب التخصصين تصبح النسبة الأكبر والتي تساوي 55.2 % مما يؤكد قرب تخصص المسؤولين من تخصص الدراسة.

**رابعا: العمر**

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

**جدول رقم 09: توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | **30** | **% 31.3** |
| من 30 إلى 40 سنة | **47** | **% 49** |
| من 41 إلى 50 سنة | **13** | **% 13.5** |
| أكبر من 50 سنة | **6** | **% 6.3** |

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 96 | % 100 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS.

ويمكن توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم (16) أدناه.

**الشكل رقم 16: توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر**

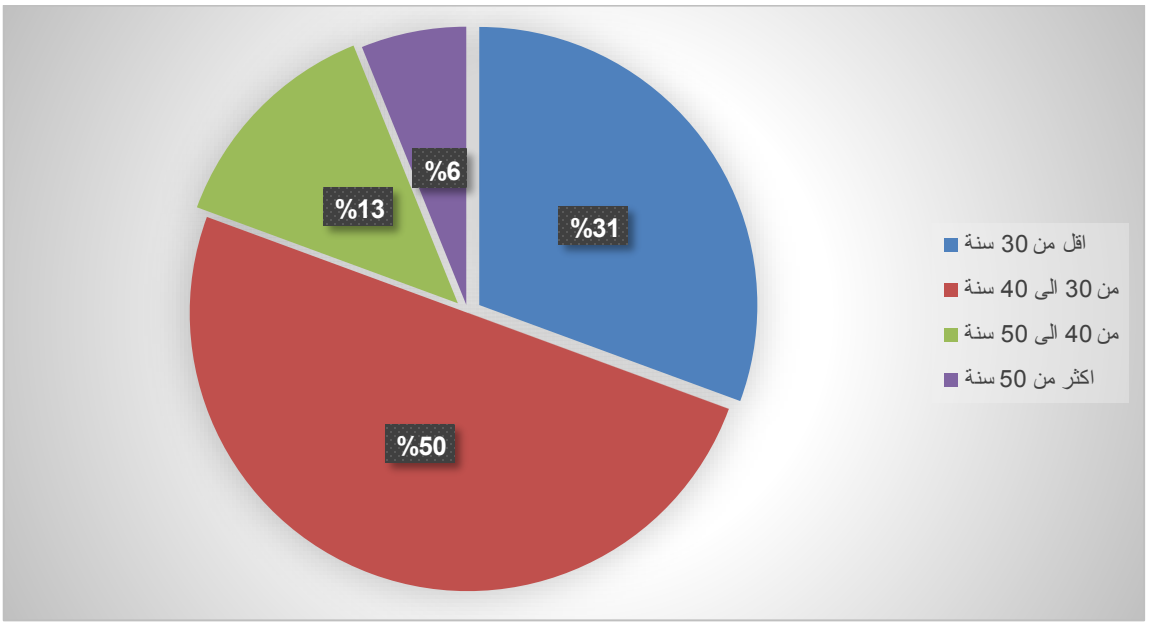


**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 9.

من خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة 49 % من أفراد العينة يتراوح عمرهم بين 30 و40 سنة و نسبة من يتراوح عمرهم اقل من 30 سنة تقدر بـــ 31.3 %، هذا ما يدل على أن غالبية أفراد العينة من الفئة المتوسطة بمجموع يفوق نسبة 80 %، كذلك 13.5 % من الأفراد يبلغ سنهم ما بين 40 و 50 سنة، وأخيرا ما نسبته 6.3 % أكثر من 50 سنة.

**خامسا: عدد سنوات الخبرة**

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

**جدول رقم 10: توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة**

| عدد سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 30 | % 31.3 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 35 | % 36.5 |
| من 11 إلى 15 سنة | 18 | % 18.8 |

| | | |
|---|---|---|
| من 16 إلى 20 سنة | 5 | % 5.2 |
| أكبر من 20 سنة | 8 | % 8.3 |
| المجموع | 96 | % 100 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS.

كما يمكن توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم 17 أدناه.

**الشكل رقم 17: توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة**

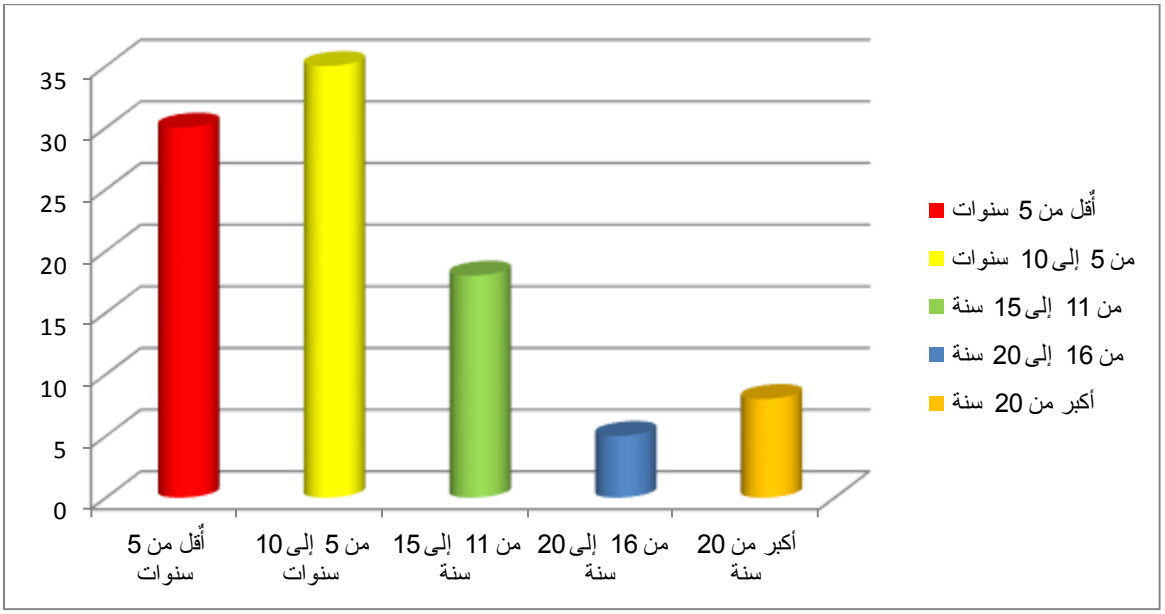


**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 10.

من خلال الجدول السابق يتبين أن ما نسبته 36.5% من أفراد العينة المدروسة يمتلكون خبرة ما بين 5 و10 سنوات، وما نسبته 31.3% لهم خبرة أقل من 5 سنوات، إضافة إلى 18.8% ذوي خبرة ما بين 11 و15 سنة وهذا ما يتناسب عكسيا مع الفئة العمرية لمجتمع الدراسة وما نسبته 8.3% خبرتهم أكبر من 20 سنة وكذلك نسبة 5.2% ذوي خبرة ما بين 16 و 20 سنة.

**سادسا: المؤسسة التي تعمل فيها**

يبين الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤسسة المستهدف

**جدول رقم 11: توزيع العينة المدروسة حسب المؤسسة**

| اسم المؤسسة الاقتصادية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اليانس للتأمينات | 10 | % 10.4 |

| | | |
|---|---|---|
| ان سي رويبة | 09 | %09.4 |
| الاوراسي | 14 | % 14.6 |
| صيدال | 09 | % 09.4 |
| اوم انفست | 07 | %07.3 |
| الشركة الوطنية للتأمينات | 07 | % 07.3 |
| رياض سطيف | 13 | % 13.5 |
| فندق السوفيتال | 08 | % 8.3 |
| موبيليس | 12 | % 12.5 |
| كوسيدار | 07 | % 7.3 |
| المجموع | 96 | 100% |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS.

كما يمكن توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل رقم 09 أدناه.

**الشكل رقم 18: توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة**

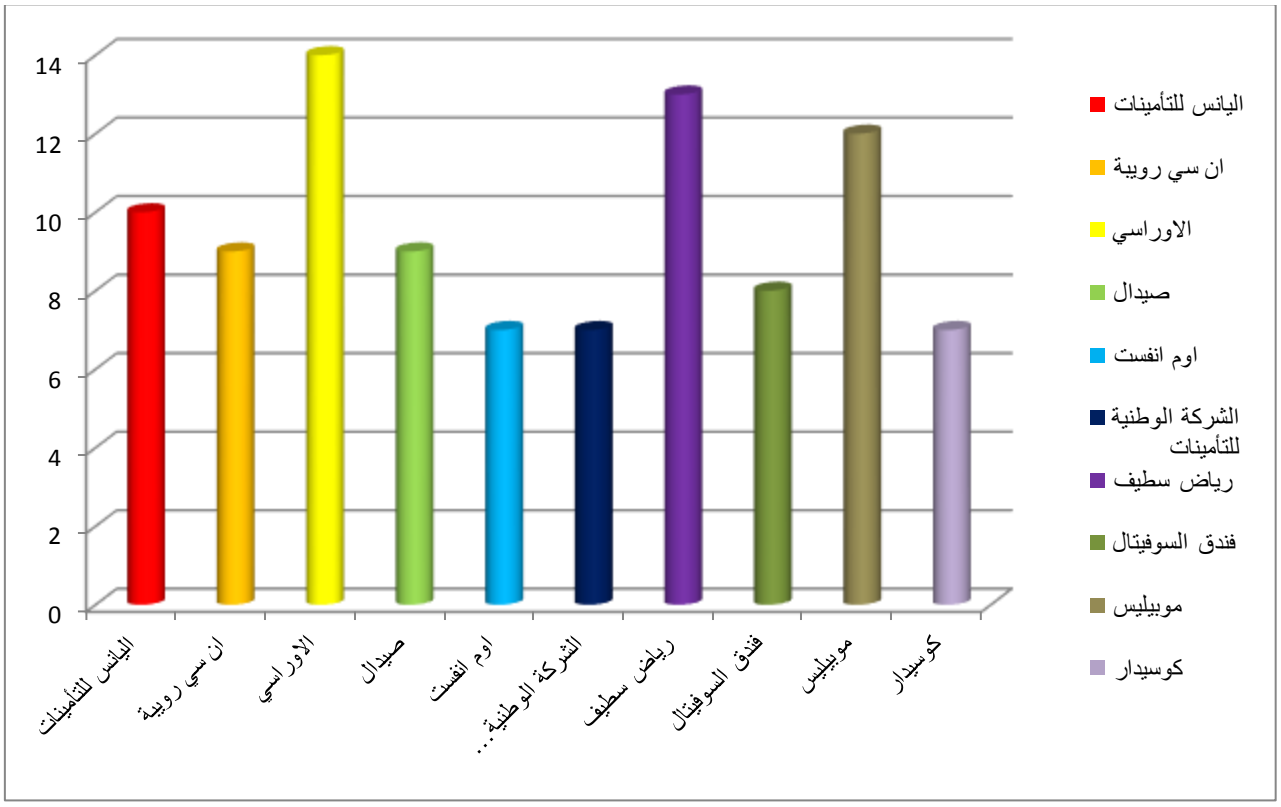


**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 11.

## المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل نتائج العينة

يتم في هذا المبحث اختبار صحة وصدق الاستبيان للتأكد من أنه صادق لما وضع لقياسه عن طريق اجراء اختبارات احصائية بالاعتماد على برنامج **SPSS**، ثم تحليل نتائج العينة عن طريق تحليل اجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبيان.

### المطلب الأول: اختبار الاستبيان

اختبار صدق الاستبيان هو التأكد من صحته وقوة الارتباط داخل محاور الاستبيان، ويتم التأكد من ذلك عن طريق اختبار صدق الأداة واختبار صدق الاتساق الداخلي.

#### أولا: اختبار صدق الأداة

تم الاعتماد في إعداد استمارة الاستبيان على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والقيام بتصحيحها وعرضها على الأستاذ المشرف، الذي بدوره قدم مجموعة من الملاحظات وتصحيح الأخطاء، كما تم عرضها أيضا على مجموعة من الأساتذة المحكمين، وبعدها تم إعداد استمارة الاستبيان النهائية التي وزعت على متخذي القرار والمسؤولين داخل الشركات عينة الدراسة.

#### ثانيا: اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقيس اختبار صدق الاتساق الداخلي قوة ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، حيث من أجل التأكد من صدق الاتساق الداخلي يجب حساب معامل الارتباط سبيرمان Spearman لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة.

**1- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:** يوضّح الجدول رقم (12) أدناه معامل الارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الأول الذي كان تحت عنوان: **تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية** مع المتوسط الكلي للمحور.

**جدول رقم 12: معاملات ارتباط فقرات المحور الاول مع المتوسط الكلي للمحور**

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط r | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصوت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | 0,564** | 0.000 |
| 2 | يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم | 0,542** | 0.000 |
| 3 | يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة | 0,713** | 0.000 |
| 4 | يطلب من أعضاء مجلس الادارة و المدراء التنفذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة | 0,790** | 0.001 |
| 5 | يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة المؤسسة وتكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك | 0,758** | 0.000 |
| 6 | يقوم محافظ الحسابات بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمؤسسة لتقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية لسلامتها وصحتها الى المساهمين | 0,356** | 0.000 |
| 7 | توفر المؤسسة قنوات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة | 0,657** | 0.000 |
| 8 | يتمتع المؤسسة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة | 0,798** | 0.000 |
| 9 | معايير الأداء التي توفرها عند تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين. | 0,530** | 0.000 |
| 10 | توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح | 0,435** | 0.000 |
| 11 | يقوم المؤسسة بوضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات | 0,513** | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج (SPSS) .

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات الارتباط لكل فقرات المحور الأول تتراوح بين 0.356 و0.798 والتي تعتبر دالة في مجموعها عند مستوى دلالة (0.05) أي معدل ثقة 0.95، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر كل فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

**2- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** يمكن توضيح في الجدول رقم (13) أدناه معامل الارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثاني: **تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية** مع المتوسط الكلي للمحور.

**جدول رقم 13: معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني مع المتوسط الكلي للمحور**

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط r | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | 0,394** | 0.000 |
| 2 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | 0,681** | 0.000 |
| 3 | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة | 0,332** | 0.000 |
| 4 | تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة | 0,315** | 0.001 |
| 5 | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة | 0,480** | 0.000 |
| 6 | الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي | 0,382** | 0.000 |
| 7 | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | 0,609** | 0.000 |
| 8 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | 0,525** | 0.000 |
| 9 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته | 0,422** | 0.000 |
| 10 | يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال | 0,530** | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 11 | تعتمد المؤسسة على معايير جودة المعلومات على غرار المنصوص عليها في SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS في تقديم الافصاح ونخص بالذكر الجوهر الاهمية النسبية الملائمة للاحتياجات متخذ القرار | 0,522** | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج (SPSS).

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج أن معاملات الارتباط لرتب سبيرمان لجميع فقرات المحور الثاني تتراوح بين 0.315 و0.681 والتي تعتبر دالة في مجموعها عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن كل فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

3- **اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث:** يبين الجدول رقم (14) أدناه معامل الارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثالث: **تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي** مع المتوسط الكلي للمحور.

**الجدول رقم 14: معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث مع المتوسط الكلي للمحور**

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط r | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | 0,560** | 0.000 |
| 2 | إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات | 0,547** | 0.000 |
| 3 | يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | 0,301** | 0.000 |
| 4 | إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. | 0,164 | 0.110 |
| 5 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في البيانات المالية حيث أنها تشمل الجوانب القانونية وتؤدي إلى تحسين | 0,559** | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | الممارسات . | | |
| 6 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير قانونية تعكس قوانين ولوائح المؤسسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 0,561** | 0.000 |
| 7 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير تنظيمية تعكس الأنظمة الحالية وأساليب الرقابة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 0,734** | 0.000 |
| 8 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير مهنية تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 0,445** | 0.000 |
| 9 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير فنية تعكس توافر خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 0,551** | 0.000 |
| 10 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير شاملة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 0,807** | 0.000 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (14) أن معاملات الارتباط لغالبية الفقرات تتراوح بين 0.301 و0.807 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، أما مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الاول صادقة لما وضعت لقياسه. ما عدا الفقرة رقم 4 معامل الارتباط بها 0.164 ومستوى دلالة 0.110 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن الفقرة غير دالة، وهذا ما يؤدي لإزالتها وحذفها من الاستبيان لأنها لا تجيب على اشكالية المحور والاستبيان ككل.

**المطلب الثاني: اختبار الصدق البنائي**

يقيس اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور، وهذا بهدف التأكد من مدى تحقق الأهداف المبتغاة من الدراسة عن طريق المحاور التي تمت صياغتها.

يبين الجدول الموالي معامل ارتباط متوسط كل محور من محاور الدراسة مع المتوسط الكلي لمحاور الدراسة.

**الجدول رقم 15: صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان**

| رقم المحور | المحور | معامل الارتباط r | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| **الأول** | تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية | **0,736**** | **,000** |
| **الثاني** | تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية. | **0,790**** | **,000** |
| **الثالث** | تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي | **0,768**** | **,000** |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (15) أن معاملات الارتباط لجميع المحاور تتراوح بين 0.736 و0.790 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، بما أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أقل من 0.05 فإن محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه، وهذا ما يؤكد وجود ارتباط قوي بين محاور الاستبيان والهدف من الدراسة.

**المطلب الثالث: اختبار ثبات الاستبيان**

الغرض من اختبار ثبات الاستبيان هو التأكد من الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة مع الابقاء على نفس الظروف المحيطة بالدراسة، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ ( Alpha Cronbach's).

يبين الجدول الموالي معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

**الجدول رقم 16: ثبات الاستبيان**

| رقم المحور | المحور | عدد الفقرات | معامل Alpha Cronbach's |
|---|---|---|---|
| **الأول** | تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهميةكبيرة في المؤسسة الاقتصادية | **11** | **0.829** |
| **الثاني** | تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية. | **11** | **0.639** |
| **الثالث** | تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي | **10** | **0.722** |
| | **جميع الفقـــرات** | **32** | **0.838** |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (16) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل الثبات لجميع الفقرات مرتفع ويساوي 0.838 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

**المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها**

يعالج هذا المبحث تحليل فقرات محاور الدراسة، لاختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي كانت كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة، كما تتم دراسة عدم وجود فروقات في الإجابات تبرر بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة.

**المطلب الاول: اختبار اعتدالية التوزيع**

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي (الاعتدالي) من عدمه، وهذا الاختبار ضروري في اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا، مع ملاحظة انه يستخدم اختبار كولموغوروف– سميرنوف Kolmogorov- Smirnov لمعرفة توزيع البيانات اذا كان حجم العينة أكبر من او يساوي 50، بينما يستخدم اختبار شبيرو–ويلك shapiro wilk اذاكان حجم العينة اقل من 50.

وفي دراستنا هته تم تقسيم عينة الدراسة الى قسمين المؤسسة الاقتصادية (مدرجة و غير مدرجة) في البورصة الجزائرية وهذا من اجل فهم اعمق وادق لمتغيرات الدراسة فكانت العينتي حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم 17 : طبيعة نشاط المؤسسة الاقتصادية**

| المؤسسات الاقتصادية | عدد افراد العينة | نوع اختبار اعتدالية التوزيع |
|---|---|---|
| المؤسسات غير مدرجة في البورصة | 47 | اختبار شبيرو-ويلك shapiro-wilk |
| المؤسسات المدرجة في البورصة | 49 | اختبار شبيرو-ويلك shapiro-wilk |

**المصدر**: من اعداد الباحث

بما ان حجم كلتا العينتين محل الدراسة اقل من 50 يتم اجراء هذا الاختبار للتعرف على التوزيع الذي تتبعه البيانات والمتمثل في التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا باستخدام اختبار شبيرو- ويلك shapiro-wilk . عن طريق اختبار الفرضية (H0): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة (H1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

**أولا: اختبار شبيرو- ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة:**

الجدول الموالي يوضح نتيجة هذا الاختبار.

**الجدول رقم 18:** اختبار شبيرو- ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة

| رقم المحور | المحور | عدد الفقرات | قيمة الاحصائية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| الأول | تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية | 11 | 0.932 | 0.017 |
| الثاني | تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية. | 11 | 0.934 | 0.020 |
| الثالث | تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي | 10 | 0.959 | 0.145 |

**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (18) أن مستوى الدلالة لكل من المحورين الاول والثاني لهم مستوى دلالة أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية (H0)، اي انهما لا يتبعان التوزيع الطبيعي لذا وجب علينا اخضاعهما للاختبارات الاحصائية اللامعلمية.

اما المحور الثالث فله مستوى دلالة اكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية (H0) اي انه يتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية.

**ثانيا: اختبار شبيرو– ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة:**

الجدول الموالي يوضح نتيجة هذا الاختبار.

**الجدول رقم 19:** اختبار شبيرو – ويلك shapiro-wilk لاعتدالية التوزيع للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة

| رقم المحور | المحور | عدد الفقرات | قيمة Z | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| الأول | تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية | 11 | 0.930 | 0.014 |
| الثاني | تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية. | 11 | 0.895 | 0.001 |
| الثالث | تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي | 10 | 0.961 | 0.169 |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (19) أن مستوى الدلالة لكل من المحورين الاول والثاني لهم مستوى دلالة أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية (H0) اي انهما لا يتبعان التوزيع الطبيعي لذا وجب علينا اخضاعهما للاختبارات الاحصائية اللامعلمية.

اما المحور الثالث فله مستوى دلالة اكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية (H0) اي انه يتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية.

**المطلب الثاني: تحليل فقرات محاور الدراسة واختبار الفرضيات**

يتم استخدام اختباري T للعينة الواحدة One Sample T test ، و اختبار الإشارة Sign Test في حالة العينة الواحدة، لتحليل فقرات الاستبيان، حيث تكون الفقرة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60[1]%، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن الفقرة تكون حيادية أي أن آراء أفراد العينة محايدة.

عدد الفئات بناء على مقياس ليكارت الخماسي هو خمسة، وبناء على عدد الفئات والمدى[2] نجد بأن طول الفئة[3] يساوي 0.8، مما يمكننا من تحديد الفئات كالآتي:

- الفئة الأولى: [1.00 إلى 1.79] : غير موافق تماما.
- الفئة الثانية: [1.80 إلى 2.59] : غير موافق.
- الفئة الثالثة: [2.60 إلى 3.39] : محايد.
- الفئة الرابعة: [3.40 إلى 4.19] : موافق.
- الفئة الخامسة: [4.20 إلى 5.00] : موافق تماما.

**أولا: تحليل فقرات المحور الأول:** تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية

يتم تحليل فقرات المحور الاول عن طريق اختبار الإشارة Sign Test في حالة العينة الواحدة.

**1- المؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة**

يبين الجدول الموالي آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الأول.

[1] تمثل نسبة الحياد بناء على مقياس ليكارت الخماسي والتي تحسب كما يلي: 3 / 5 = 0.60.

[2] المدى = أكبر قيمة ــ أصغر قيمة = 5 ــ 1 = 4

[3] طول الفئة = المدى / عدد الفئات = 4 / 5 = 0.8

**الجدول رقم 20: تحليل فقرات المحور الأول الخاص بالمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | مستوى الدلالة | اتجاه الاجابات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصوت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | 4,07 | 0,755 | 81,463 | 0,000 | موافق |
| 2 | يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم | 4,00 | 0,707 | 80 | 0,000 | موافق |
| 3 | يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة | 3,95 | 0,805 | 79,024 | 0,000 | موافق |
| 4 | يطلب من أعضاء مجلس الادارة و المدراء التنفذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة | 3,63 | 1,220 | 72,682 | 0,060 | موافق |
| 5 | يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة المؤسسة وتكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك | 3,88 | 1,005 | 77,560 | 0,000 | موافق |
| 6 | يقوم محافظ الحسابات بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمؤسسة لتقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية لسلامتها وصحتها الى المساهمين | 3,83 | 0,946 | 76,585 | 0,000 | موافق |
| 7 | توفر المؤسسة قنوات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة | 4,10 | 0,664 | 81,951 | 0,000 | موافق |
| 8 | يتمتع المؤسسة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة | 3,76 | 1,241 | 75,121 | 0,028 | موافق |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | معايير الأداء التي توفرها عند تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين. | 4,22 | 0,475 | 84,390 | 0,000 | موافق تمام |
| 10 | توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح | 3,80 | 0,901 | 76,097 | 0,000 | موافق |
| 11 | يقوم المؤسسة بوضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات | 3,90 | 0,831 | 78,048 | 0,000 | موافق |
| **جميع الفقرات** | | 3,9224 | 0,51167 | 78,447 | 0,000 | موافق |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم 20 أن:

بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي **78,447%** أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 3.9224، مما يدل على اجابية المحور وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة عينة الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة.

### 2- المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة

يبين الجدول الموالي آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الأول.

**الجدول رقم 21: تحليل فقرات المحور الأول الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | مستوى الدلالة | اتجاه الاجابات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصوت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | 4,12 | 0,748 | 82,439 | 0,000 | موافق |
| 2 | يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم | 3,78 | 0,881 | 75,609 | 0,000 | موافق |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة | 3,98 | 0,935 | 79,512 | 0,000 | موافق |
| 4 | يطلب من أعضاء مجلس الادارة و المدراء التنفذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة | 4,02 | 1,012 | 80,487 | 0,000 | موافق |
| 5 | يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة المؤسسة وتكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك | 4,22 | 0,725 | 84,390 | 0,000 | موافق تماما |
| 6 | يقوم محافظ الحسابات بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمؤسسة لتقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية لسلامتها وصحتها الى المساهمين | 3,95 | 1,094 | 79,0243 | 0,004 | موافق |
| 7 | توفر المؤسسة قنوات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة | 3,98 | 0,880 | 79,512 | 0,000 | موافق |
| 8 | يتمتع المؤسسة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة | 4,05 | 1,117 | 80,975 | 0,000 | موافق |
| 9 | معايير الأداء التي توفرها عند تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين. | 3,93 | 0,959 | 78,536 | 0,000 | موافق |
| 10 | توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح | 4,32 | 0,567 | 86,341 | 0,000 | موافق تماما |
| 11 | يقوم المؤسسة بوضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات | 3,68 | 1,035 | 73,6585 | 0,001 | موافق |
| **جميع الفقرات** | | **4,0022** | **,61640** | **80,044** | **0,000** | **موافق** |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (21) أن:

الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي 80,044% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 4.0022، مما يدل على اجابية المحور

وموافقة أفراد العينة لما جاء فيه، هذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة عينة الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة كذلك.

**ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني: تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية.**

يتم تحليل فقرات المحور الثاني عن طريق اختبار الإشارة Sign Test في حالة العينة الواحدة.

**1- المؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة**

يبين الجدول الموالي آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثاني.

**الجدول رقم 22: تحليل فقرات المحور الثاني الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | مستوى الدلالة | اتجاه الاجابات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | 3,63 | 0,859 | 72,682 | 0,000 | موافق |
| 2 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | 3,46 | 1,075 | 69,268 | 0,211 | موافق |
| 3 | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة | 3,71 | 0,844 | 74,146 | 0,004 | موافق |
| 4 | تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة | 4,07 | 0,755 | 81,463 | 0,000 | موافق |
| 5 | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة | 3,32 | 1,105 | 66,341 | 1,000 | محايد |
| 6 | الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي | 3,32 | 1,128 | 66,341 | 0,005 | محايد |
| 7 | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | 3,71 | 0,642 | 74,146 | 0,001 | موافق |
| 8 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | 3,41 | 0,774 | 68,292 | 0,211 | موافق |
| 9 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته | 3,41 | 0,805 | 68,292 | 0,005 | موافق |
| 10 | يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل | 3,15 | 0,937 | 62,926 | 0,009 | محايد |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاتصال | | | | | |
| 11 | تعتمد المؤسسة على معايير جودة المعلومات على غرار المنصوص عليها في SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS في تقديم الافصاح ونخص بالذكر الجوهر الاهمية النسبية الملائمة للاحتياجات متخذ القرار | 3,71 | 0,642 | 68,292 | 0,005 | موافق |
| | **جميع الفقرات** | 3,5195 | 0,34585 | 70,390 | 0,000 | موافق |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (22) أن:

– في الفقرات رقم 2 و 5 و 8 مستوى الدلالة أكبر من 0.05 هذا ما يبين بأن الفقرة محايدة، اي أن آراء أفراد العينة محايدون عن الإجابة.

– بصفة عامة، الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 70.39% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 مما يدل على إجابية المحور، والمتوسط الحسابي بلغ 3.1595 أي أن أفراد العينة موافقون لما جاء في هذا المحور، هذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة عينة الدراسة تهتم بمعايير الإفصاح المحاسبي كالية للحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

**2– المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة**

يبين الجدول الموالي آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثاني.

**الجدول رقم 23: تحليل فقرات المحور الثاني الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | مستوى الدلالة | اتجاه الاجابات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | 3,90 | 0,970 | 78,048 | 0,000 | موافق |
| 2 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | 3,88 | 0,812 | 77,560 | 0,000 | موافق |
| 3 | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة | 3,78 | 0,936 | 75,609 | 0,004 | موافق |
| 4 | تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة | 3,59 | 1,072 | 71,707 | 0,028 | موافق |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة | 3,85 | 0,853 | 77,073 | 0,000 | موافق |
| 6 | الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي | 4,07 | 0,721 | 81,463 | 0,000 | موافق |
| 7 | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | 4,05 | 0,705 | 80,975 | 0,000 | موافق |
| 8 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | 3,68 | 1,035 | 73,658 | 0,000 | موافق |
| 9 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته | 3,80 | 1,054 | 76,097 | 0,000 | موافق |
| 10 | يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال | 3,85 | ,989 | 77,073 | 0,012 | موافق |
| 11 | تعتمد المؤسسة على معايير جودة المعلومات على غرار المنصوص عليها في SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS في تقديم الافصاح ونخص بالذكر الجوهر الاهمية النسبية الملائمة للاحتياجات متخذ القرار | 4,05 | 0,705 | 73,658 | 0,000 | موافق |
| **جميع الفقرات** | | **3,8463** | **,49351** | **76,926** | **0,000** | **موافق** |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (23) أن:

الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 76.92% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 مما يدل على إجابية المحور، والمتوسط الحسابي بلغ 3.8463 أي أن أفراد العينة موافقون لما جاء في هذا المحور، هذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة عينة الدراسة تهتم بمعايير الإفصاح المحاسبي كالية للحوكمة في المؤسسة.

**ثالثا: تحليل فقرات المحور الثالث: تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي**

**1- المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة**

يبين الجدول الموالي آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثالث.

**الجدول رقم 24: تحليل فقرات المحور الثالث الخاص بالمؤسسات الاقتصادية غير مدرجة في البورصة**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | قيمة T | مستوى الدلالة | اتجاه الاجابات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | 3,46 | 1,120 | 69,268 | 2,649 | 0,012 | موافق |
| 2 | إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات | 3,78 | 0,822 | 75,609 | 6,080 | 0,000 | موافق |
| 3 | يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | 3,37 | 0,767 | 67,317 | 3,056 | 0,004 | محايد |
| 4 | إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. | 3,80 | 0,782 | 76,097 | 6,593 | 0,000 | موافق |
| 5 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في البيانات المالية حيث أنها تشمل الجوانب القانونية وتؤدي إلى تحسين الممارسات . | 3,54 | 0,778 | 70,731 | 4,418 | 0,000 | موافق |
| 6 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير قانونية تعكس قوانين ولوائح المؤسسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3,54 | 0,897 | 70,731 | 3,830 | 0,000 | موافق |
| 7 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير تنظيمية تعكس الأنظمة الحالية وأساليب الرقابة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3,51 | 1,052 | 70,243 | 3,118 | 0,003 | موافق |
| 8 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير مهنية تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 4,10 | 0,436 | 81,951 | 16,113 | 0,000 | موافق |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير فنية تعكس توافر خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3,78 | 1,084 | 75,609 | 4,609 | 0,000 | موافق |
| 10 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير شاملة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3,39 | 0,945 | 67,804 | 2,643 | 0,012 | موافق |
| **جميع الفقرات** | | **3,6268** | **0,40806** | **72,536** | **9,836** | **,0000** | **موافق** |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن:

الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 72.53% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 مما يدل على إجابية المحور، والمتوسط الحسابي بلغ 3.6268 أي أن أفراد العينة موافقون لما جاء في هذا المحور، هذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة عينة الدراسة تعتمد في إعداد تقاريرها المالية على قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي.

**2- المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة**

يبين الجدول الموالي آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثالث.

**الجدول رقم 25: تحليل فقرات المحور الثالث الخاص بالمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي % | قيمة T | مستوى الدلالة | اتجاه الاجابات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | 3.88 | 0.954 | 77,600 | 5.895 | 0.000 | موافق |
| 2 | إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات | 3.76 | 1.157 | 75,200 | 4.184 | 0.000 | موافق |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | 3.76 | 0.888 | 75,200 | 5.450 | 0.000 | موافق |
| 4 | إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. | 4.12 | 0.781 | 82,400 | 9.200 | 0.000 | موافق |
| 5 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في البيانات المالية حيث أنها تشمل الجوانب القانونية وتؤدي إلى تحسين الممارسات . | 3.90 | 0.735 | 78,00 | 7.862 | 0.000 | موافق |
| 6 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير قانونية تعكس قوانين ولوائح المؤسسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3.51 | 1.052 | 70,200 | 3.118 | 0.003 | موافق |
| 7 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير تنظيمية تعكس الأنظمة الحالية وأساليب الرقابة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3.44 | 1.050 | 68,800 | 2.677 | 0.011 | موافق |
| 8 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير مهنية تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3.93 | 0.721 | 78,600 | 8.234 | 0.000 | موافق |
| 9 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير فنية تعكس توافر خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3.54 | 1.002 | 70,800 | 3.427 | 0.001 | موافق |
| 10 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير شاملة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 3.44 | 1.205 | 68,800 | 2.333 | 0.025 | موافق |
| | **جميع الفقرات** | 3.7268 | 0.58268 | 74,536 | 7.987 | 0.000 | موافق |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول رقم (25) أن:

الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 74.536% أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 مما يدل على إجابية المحور، والمتوسط الحسابي بلغ 3.7268 أي أن أفراد العينة موافقون لما جاء في هذا المحور، هذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة عينة الدراسة تعتمد في إعداد تقاريرها المالية على قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي.

**المطلب الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج**

سوف نقوم من خلال هذا المبحث باختبار صحة الفرضيات متغيرات الدراسة

**أولا : الفرضية الرئيسية**

**$H_0$** لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات و معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية؛

**$H_1$** هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات و معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات الاقتصادية.

بهدف اختبار هذه الفرضية وحيث أن كلا المتغيرين المستقل والتابع تم تقديرهما كميا، فإن الباحث استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط، وهذا من خلال دراسة العلاقة الوظيفية التي من خلالها تأثر حوكمة المؤسسات ومعايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بشقيها المدرجة وغير المدرجة في البورصة، بتعبيرآخر، هو دراسة دالة جودة التقارير المالية (ونرمز لها ب Y) بدلالة مدى تطبيق أليات حوكمة المؤسسات (ونرمز لها ب **X1** ) ومدى تطبيق معايير الافصاح المحاسبي ( ونرمزلها ب X2 ).

انطلاقا مما سبق، وبالاستناد الى البينات المحصلة من الدراسة الميدانية، تم تحديد شكل الدالة كما يلي:

$$Y=f(X)= \beta_0 +\beta_1*X_1 +\beta_2*X_2 + \mu$$

حيث أن:

**$\beta_0$** : يمثل الحد الثابت؛

**$\beta_2$،$\beta_1$** : هي معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير الاستجابات في جودة التقارير المالية بالنسبة إلى المتغير المستقل ، حيث تعرف المرونة $ni$ بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1%، وتعطى بالصيغة التالية:

$$n_i = \frac{dy_i}{dx_{ij}} . \frac{X_j}{Y_{ij}}$$

بحيث:

**$Y_i$:** يمثل المتغير التابع وألا وهو جودة التقارير المالية ؛

**$X_1$:** يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات.

**$X_2$:** يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق معايير الافصاح المحاسبي.

بعد التعرف على الشكل العام النموذج الكمي، قام الباحث بتقدير النماذج (نموذج ديناميكي)، فكانت النتائج كتالي:

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS تحصل الباحث على النتائج التالية[1]:

$$Y = 1.113 + 0.088 * X_1 + 0.602 * X_2$$
$$(0.431)\quad (0.086)\quad (0.107)$$
$$\bar{R}2 = 0.304 \quad F_C = 20.320 \quad n = 96$$

### 1. التحليل الوظيفي للنتائج

- الاشارة الموجبة للمتغير $(X_1)$ والذي يمثل تطبيق آليات حوكمة المؤسسات تدل على العلاقة الوظيفية الموجبة التي تجمعها بالمتغير **(Y)** والذي يمثل جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية. بالأحرى، إن زيادة حدة تطبيق آليات الحوكمة بنقطة واحدة يؤدي الى زيادة في جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بـــ **0.088** نقطة.

- الاشارة الموجبة للمتغير $(X_2)$ والذي يمثل تطبيق معايير الافصاح المحاسبي تدل على العلاقة الوظيفية الموجبة التي تجمعها بالمتغير **(Y)** والذي يمثل جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية. بالأحرى، إن زيادة حدة تطبيق معايير الافصاح المحاسبي بنقطة واحدة يؤدي الى زيادة في جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بـــ **0.602** نقطة.

### 2. التحليل الاحصائي للنتائج:

#### 1.2. جودة التوافق (جودة النموذج)

القيمة $\bar{R}2 = 0.304$ تدل على أن جودة التقارير المالية يُفسر تقريبا بنسبة **30.4%** من قبل تطبيق آليات الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي 67.4%.

[1] انظر الملحق

### 2.2. معنوية المعالم (t) Test de Studen

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases} \qquad i = 1 ; 2$$

هذا الاختبار يمكننا من دراسة معنوية المتغيرات المقدرة، الذي يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، ونعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة المستخرجة $|T_c|$من برنامج SPSS والقيمة الجدولية $(T_{n-k-1}^{\propto/2})$ من جدول ستودنت حيث :

(k) عدد المتغيرات ، (n) عدد المشاهدات، (n–k–1) درجة حرية(المفسرة)

- المتغير حوكمة المؤسسات غير معنوية لأن : $(T_t > |T_c|)$ وبالتالي نقبل فرضية انعدام المعالم $H_0$ كما تبينه القيمة المدلولية المقدر عند درجة المعنوية 0.05 (درجة المعنوية) ، **إذن فليس لها تأثير على جودة التقارير المالية.**
- المتغير معايير الافصاح المحاسبي معنوية لأن $(T_t < |T_c|)$ وبالتالي نرفض فرضية انعدام المعالم $H_0$ كما تبينه القيمة المدلولية المقدرة عند درجة معنوية 0.05 ، **إذن لها تأثير على جودة التقارير المالية.**

**وعلى نفس المنوال قام الباحث بدراسة بقية النماذج الخاصة ببقية الفرضيات.**

**ثانيا: الفرضية الفرعية الاولى**

**$H_0$** لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات غير المدرجة في البورصة؛

**$H_1$** هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات غير المدرجة في البورصة.

بهدف اختبار هذه الفرضية وحيث أن كلا المتغيرين المستقل والتابع تم تقديرهما كميا، فإن الباحث استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط، وهذا من خلال دراسة العلاقة الوظيفية التي من خلالها تأثر حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية بشقيها المدرجة وغير

المدرجة في البورصة، بتعبيرآخر، هو دراسة دالة جودة التقارير المالية (ونرمز لها ب Y) بدلالة مدى تطبيق أليات حوكمة المؤسسات (ونرمز لها ب X).

انطلاقا مما سبق، وبالاستناد الى البينات المحصلة من الدراسة الميدانية، تم تحديد شكل الدالة كما يلي:

$$Y=f(X)= \beta 0 +\beta 1*X + \mu$$

حيث أن:

**β0** : يمثل الحد الثابت؛

**β1** : هي معلمة النموذج وتمثل مرونة تغير الاستجابات في جودة التقارير المالية بالنسبة إلى المتغير المستقل ، حيث تعرف المرونة i بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1%، وتعطى بالصيغة التالية:

$$n_i = \frac{dy_i}{dx_{ij}} . \frac{X_j}{Y_{ij}}$$

بحيث:

$\mathbf{Y_i}$: يمثل المتغير التابع وألا وهو جودة التقارير المالية؛

$\mathbf{X_1}$: يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات.

بعد التعرف على الشكل العام النموذج الكمي، قام الباحث بتقدير النماذج (نموذج خاص بالمؤسسات غير مدرجة في البورصة ونموذج خاص بالمؤسسات المدرجة في البورصة)، فكانت النتائج كتالي:

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS تحصل الباحث على النتائج التالية[1]:

$$\mathbf{Y = 4.177 - 0.14 * X_1}$$
$$\mathbf{(8.402) \quad (-1.116)}$$
$$\mathbf{R = 0.031 \quad F_C = 1.245 \quad n = 47}$$

بحيث:

$\mathbf{X_1}$: يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة.

[1] انظر الملحق رقم ***

**التحليل الوظيفي للنتائج**

الاشارة السالبة للمتغير $(X_1)$ والذي يمثل تطبيق آليات حوكمة المؤسسات تدل على العلاقة الوظيفية العكسية التي تجمعها بالمتغير $(Y)$ والذي يمثل جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية. بالأحرى، إن زيادة حدة تطبيق آليات الحوكمة بنقطة واحدة يؤدي الى انخفاض في جودة التقارير المالية بالمؤسسات غير مدرجة في البورصة ب0.14 نقطة.

**التحليل الاحصائي للنتائج:**

القيمة $R = 0.031$ تدل على أن جودة التقارير المالية لا يُفسر جيدا من قبل تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات غير مدرجة في البورصة، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي 96.9%.

بالنسبة لمعنوية المعلمة $\beta 1$،

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 & \beta_1 = 0 \\ H_1 & \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

فإن القيمة الاحتمالية لها تقدر بحوالي $p_c = 0.271$ وهي أكبر تماما من 0.05، وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم Ho والتي تنص على عدم معنوية المعلمة. بالأحرى، **لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات غير مدرجة في البورصة .**

**ثالثا: الفرضية الفرعية الثانية:**

$H_0$ لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات المدرجة في البورصة؛

$H_1$ هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات المدرجة في البورصة.

اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS تحصل الباحث على النتائج التالية:

$$Y = 1.623 + 0.526 * X_2$$
$$(3.187) \quad (4.178)$$
$$R = 0.309 \quad F_C = 17.455 \quad n = 49$$

**بحيث:**

**$X_2$:** يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في المؤسسات المدرجة في البورصة.

**التحليل الوظيفي للنتائج:**

الاشارة الموجبة لمعلمة المتغير $(X_2)$ والذي يمثل تطبيق آليات حوكمة المؤسسات تدل على العلاقة الوظيفية الطردية التي تجمعها بالمتغير (Y) والذي يمثل جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة.

بالأحرى، إن زيادة حدة تطبيق آليات الحوكمة بنقطة واحدة يؤدي الى ارتفاع في ادراك اهمية ادارة تقييم المخاطر بالمؤسسات المدرجة في البورصة ب0.526 نقطة.

**التحليل الاحصائي للنتائج:**

القيمة $\mathbf{R = 0.309}$، تدل على أن جودة التقارير المالية تُفسر نوعا من قبل تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات المدرجة في البورصة، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي 69.1%. وهذا ما يبدو جيدا مقارنة بالنتائج المتعلقة بالمؤسسات غير مدرجة في البورصة حيث كانت نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة الأخرى والتي لم تدخل ضمن النموذج تقدر بحوالي 96.9%.

بالنسبة لمعنوية المعلمة **β1**:

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 & \beta_1 = 0 \\ H_1 & \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

فإن القيمة الاحتمالية لها تقدر بحوالي $p_c = 0.000$ وهي أصغر من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدم $\mathbf{H_0}$ والتي تنص على عدم معنوية المعلمة.

وبالتالي، **هناك تأثير دال إحصائيا لتطبيق آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات المدرجة في البورصة**، وهذا ما يخالف النتائج التي تحصل عليها الباحث مقارنة بالمؤسسات غير مدرجة في البورصة.

**رابعا: الفرضية الفرعية الثالثة:**

$H_0$ لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات غير مدرجة في البورصة؛

$H_1$ هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات غير مدرجة في البورصة.

إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS تم التحصل على النتائج التالية

$$Y = 3.098 + 0.150 * Z_1$$
$$(4.676) \quad (0.801)$$
$$R = 0.016 \quad F_C = 0.642 \quad n = 47$$

بحيث:

**$Z_1$:** يمثل المتغير المستقل ألا و هو تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات غير مدرجة في البورصة.

**التحليل الوظيفي للنتائج:**

الاشارة الموجبة لمعلمة المتغير $(Z_1)$ والذي يمثل تطبيق آليات حوكمة المؤسسات تدل على العلاقة الوظيفية الطردية التي تجمعها بالمتغير **(Y)** والذي يمثل جودة التقارير المالية بالمؤسسات غير المدرجة في البورصة.

بالأحرى، إن زيادة حدة تطبيق آليات الحوكمة بنقطة واحدة يؤدي الى ارتفاع في جودة التقارير المالية بالمؤسسات غير مدرجة في البورصة ب0.526 نقطة.

**التحليل الاحصائي للنتائج:**

القيمة $R = 0.016$، تدل على أن جودة التقارير المالية لا يُفسر شبه كليا من قبل تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات غير مدرجة في البورصة، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي98.4%.

بالنسبة لمعنوية المعلمة **β1**،

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 & \beta_1 = 0 \\ H_1 & \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

فإن القيمة الاحتمالية لها تقدر بحوالي $p_c = 0.428$ وهي اكبر تماما من 0.05، ومن هنا لا يمكننا رفض فرضية العدم **Ho** والتي تنص على عدم معنوية المعلمة.

وبالتالي، **لا وجود لتأثير دال إحصائيا لتطبيق معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات غير مدرجة في البورصة.**

**خامسا: الفرضية الفرعية الرابعة:**

**$H_0$** لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات المدرجة في البورصة؛

**$H_1$** هناك تأثير دال احصائيا لتطبيق معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات المدرجة في البورصة.

إعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS** تم التحصل على النتائج التالية

$$\mathbf{Y = 0.024 + 0.963 * Z_2}$$
$$\mathbf{(0.056) \quad (8.797)}$$
$$\mathbf{R = 0.665 \quad F_C = 77.382 \quad n = 49}$$

بحيث:

**$Z_2$:** يمثل المتغير المستقل ألا وهو تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة في البورصة.

**التحليل الوظيفي للنتائج:**

الاشارة الموجبة لمعلمة المتغير $(Z_1)$ والذي يمثل تطبيق معايير الافصاح المحاسبي تدل على العلاقة الوظيفية الطردية التي تجمعها بالمتغير (Y) والذي يمثل جودة التقارير المالية بالمؤسسات المدرجة في البورصة

بالأحرى، إن زيادة حدة تطبيق معايير الافصاح المحاسبي بنقطة واحدة يؤدي الى ارتفاع في ادراك اهمية ادارة تقييم المخاطر بالمؤسسات مدرجة في البورصة ب0.963 نقطة.

**التحليل الاحصائي للنتائج:**

القيمة $\mathbf{R = 0.665}$، تدل على أن جودة التقارير المالية لا يُفسر شبه كليا من قبل تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات غير مدرجة في البورصة، بتعبير آخر، تقدر نسبة التفسير للمتغير التابع من قبل متغيرات مستقلة اخرى لم يتم حصرها عبر هذا النموذج بحوالي33.5%.

بالنسبة لمعنوية المعلمة β1،

ليكن اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 & \beta_1 = 0 \\ H_1 & \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

فإن القيمة الاحتمالية لها تقدر بحوالي $p_c = 0.000$ وهي اقل تماما من 0.05، وبمن هنا نرفض فرضية العدم **Ho** والتي تنص على عدم معنوية المعلمة. وبالتالي، **يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق معايير الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية لدى المؤسسات المدرجة في البورصة.**

**سادسا: مناقشة النتائج**

بعد اختبار فرضيات الدراسة ومما سبق يمكن استخلاص اهم النقاط فيما يلي:

**الفرضية الرئيسية:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لنتائجها لكل من حوكمة المؤسسات ومعايير الإفصاح المحاسبي لهما الأثر الإيجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية لكن بنسب مختلفة حيث ان اثر الإفصاح يكون بنسب اعلى من الحوكمة وهذا راجع الى تباين المؤسسات محل الدراسة بين المدرجة وغير المدرجة في البورصة ومن أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: حوكمة المؤسسات ليس لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، اما تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا راجع الى ضعف تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية عكس معايير الإفصاح المحاسبي الذي يفرضها المشرع الجزائري بطريقة غير مباشرة عن طريق تطبيق النظام المحاسبي والمالية في المؤسسات الذي يعكس بدوره على طريقة اخراج القوائم المالية للمؤسسة.

**الفرضية الفرعية الأول:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لحوكمة المؤسسات له الأثر السلبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: حوكمة المؤسسات ليس لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى ضعف تطبيق الحوكمة وهذا لعدم وجود نصوص قانونية صريحة تلزم المؤسسات بذلك وهذا ما ينعكس بالسلب بدوره على طريقة اخراج القوائم والتقارير المالية للمؤسسة.

**فرضية الفرعية الثانية:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لحوكمة المؤسسات له الأثر الايجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: حوكمة المؤسسات لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى الزامية تطبيق الحوكمة من خلال نصوص قانونية صريحة تلزم المؤسسات بذلك من أجل الدخول في البورصة الجزائرية وهذا ما ينعكس بالايجاب بدوره على طريقة اخراج القوائم والتقارير المالية للمؤسسة ويزيد من موثوقيتها وصدقها وبالتالي تعكس جودتها.

**الفرضية الفرعية الثالث:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له الأثر الايجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي ليس له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى انا هناك فعلا تطبيق لمعايير الإفصاح المحاسبي لكن ليس بالشكل الجيد الذي يعكس حقيقتا مصداقية التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة وهذا راجع الى التلاعبات والتهرب الضربي

والغش المحاسبي ... الى غيره من الممارسات الغير مهنية التي في ظاهرها هناك افصاح وفي باطنها هناك غش وتلاعب بالتقارير.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له الأثر الايجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى انا هناك فعلا تطبيق لمعايير الإفصاح المحاسبي يعكس حقيقتا مصداقية التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة وهذا راجع الى وجود رقابة من خلال لجان المنظمة للبورصة من جهة وكذا من اجل إرساء الشفافية والمصداقية على قوائمها المالية.

**خلاصة الفصل:**

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك عن طريق توزيع استمارة استبيان على متخذي القرار داخلها من أجل الإجابة على محتواها، وبعدها تم استرجاع هذه الاستبيانات وفحصها وحذف الاستمارات الغير صالحة للدراسة، حيث تم تحليل البيانات العامة لأفراد العينة وتبين أن غالبية أفراد العينة يملكون خبرة مهنية ومستوى تعليمي جيد وتخصصاتهم أغلبها في ميدان علوم التسيير هذا ما يساعد على دقة ومصداقية الإجابات.

ثم تم بعد ذلك القيام باختبار الاستبيان عن طريق اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة وتم التوصل إلى أن كل المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وكذا اعتدالية التوزيع ليتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية. كما تم اختبار صدق الاستبيان عن طريق معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لكل محاور الاستبيان، حيث بينت نتائج الاختبار وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

ثم تم التعرض إلى تحليل نتائج كل فقرة من فقرات الاستبيان، وفي الأخير تم القيام باختبار فرضيات الدراسة الموضوعة مسبقا من أجل تأكيدها أو نفيها والإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، ومناقشة النتائج.

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة

إن علاقة حوكمة المؤسسات بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية تظهر من خلال أنه يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة. فتحقيق الهدف الأساسي من قواعد حوكمة المؤسسات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى وكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين. وعلى العكس من ذلك، فإن إخفاء المعلومات يعد عرقلة لمتطلبات الحوكمة، فيعتمد البعض إلى انتهاج أساليب مختلفة لإخفاء الحقائق وطمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق.

وهنا يندرج بحثنا الموسوم بدور حوكمة المؤسسات في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وذلك من خلال التطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا ما قادنا إلى معالجة إشكالية البحث، من خلال تقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية من أجل التحكم في موضوع البحث وغالبية هذه الأسئلة مصدرها مبادئ حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات كإجابات مسبقة وقد تم تقسيم العمل إلى اربع فصول.

الفصل الأول خصص لدراسة موضوع حوكمة المؤسسات، وذلك بالتعرض لمفهومها وأهم أهدافها والتي تعتبر مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، ومن بين أهم أهدافها العمل على تقارب مصالح الأطراف ذات الوكالة، كما تم تناول مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي من بينها حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم، إضافة إلى الإفصاح والشفافية، ولحوكمة المؤسسات مجموعة من المحددات والآليات من بينها الداخلية والخارجية، كما عرجنا كذلك الى.

اما الفصل الثاني فخصص لدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي من خلال التطرق الى ماهيته والمقومات الأساسية التي يقوم عليها وكذا الى مختلف العوامل المؤثرة فيه، كما تم التطرق الى قواعد ومعايير الإفصاح المحاسبي، حيث خلص الفصل الى أن الإفصاح المحاسبي أصبح مهما للمؤسسات الاقتصادية فهو يعتبر وسيلتها لتقديم نفسها من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما استوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير

متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، لذلك فإن المؤسسات الجزائرية ملزمة بإعداد خمسة كشوف مالية سنوية على أقل تقدير وهي الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الكشوف الأخرى، وهذا بهدف تطوير السوق الجزائرية وزيادة قابلية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمقارنة وجلب الاستثمارات الأجنبية، وكل هذا بالتزامن مع التغيرات الاقتصادية التي حدثت على المستوى المحلي و الدولي.

اما الفصل الثالث فخصص للتقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية حيث تم التطرق الى مفاهيم عامة حول التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية المدرجة فيها، وكذا شرح العلاقة المتداخلة بين حوكمة المؤسسات والافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاسات تطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات، حيث خلص الفصل الى انه يجب الاهتمام بجودة التقارير المالية، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، والقصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

وتناول الفصل الرابع والأخير الدراسة العملية التي جاءت لتكمّل الدراسة النظرية المستمدة من مختلف المراجع والمصادر، حيث تم في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية على مجموعة المؤسسات المصرفية الجزائرية منقسمة مناصفة بين المدرجة وغير المدرجة في البورصة.

الدراسة الميدانية عبارة عن اعداد استبيان وتصحيحيه وفقا لتوجيهات وآراء مجموعة من الأساتذة المحكمين لغرض الحصول على النسخة النهائية للاستبيان والتي وزعت على عدد من المسؤولين والمديرين التنفيذيين في الإدارة العليا للمؤسسات الاقتصادية موضوع الدراسة، وبعد استرجاع الاستبيان وفحصه تمت المعالجة الاحصائية للبيانات الواردة فيه عن طريق البرنامج الاحصائي **SPSS** للتأكد أولا من أن محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وتتميز بالثبات والاتساق البنائي، ثم القيام بالاختبارات اللازمة للوصول إلى اختبار الفرضيات وذلك بقبولها أو نفيها.

**أولا: نتائج اختبار الفرضيات**

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه تمكنا من التأكد من صحة الفرضيات المقدمة وكانت النتائج على النحو التالي:

❖ **فرضية أن: هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ( 0.05 ) بين تطبيق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية وجودة التقارير المالية؛**

عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لنتائجها لكل من حوكمة المؤسسات ومعايير الإفصاح المحاسبي لهما الأثر الإيجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية لكن بنسب مختلفة حيث ان اثر الإفصاح يكون بنسب اعلى من الحوكمة وهذا راجع الى تباين المؤسسات محل الدراسة بين المدرجة وغير المدرجة في البورصة ومن أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: حوكمة المؤسسات ليس لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، اما تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا راجع الى ضعف تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية عكس معايير الإفصاح المحاسبي الذي يفرضها المشرع الجزائري بطريقة غير مباشرة عن طريق تطبيق النظام المحاسبي والمالية في المؤسسات الذي يعكس بدوره على طريقة اخراج القوائم المالية للمؤسسة.

❖ **الفرضية أن: هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ( 0.05 ) بين تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية المدرجة وغير المدرجة في البورصة وجودة التقارير المالية؛**

✓ **الفرعية الأولى في المؤسسات غير مدرجة في البورصة:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لحوكمة المؤسسات له الأثر السلبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى

ان: حوكمة المؤسسات ليس لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى ضعف تطبيق الحوكمة وهذا لعدم وجود نصوص قانونية صريحة تلزم المؤسسات بذلك وهذا ما ينعكس بالسلب بدوره على طريقة اخراج القوائم والتقارير المالية للمؤسسة.

✓ **الفرعية الثانية في المؤسسات المدرجة في البورصة:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لحوكمة المؤسسات له الأثر الايجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: حوكمة المؤسسات لها تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى الزامية تطبيق الحوكمة من خلال نصوص قانونية صريحة تلزم المؤسسات بذلك من أجل الدخول في البورصة الجزائرية وهذا ما ينعكس بالايجاب بدوره على طريقة اخراج القوائم والتقارير المالية للمؤسسة ويزيد من موثوقيتها وصدقها وبالتالي تعكس جودتها.

❖ **الفرضية أن: هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة ( 0.05 ) بين تطبيق معايير الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة وغير المدرجة في البورصة وجودة التقارير المالية؛**

✓ **الفرعية الأولى في المؤسسات غير مدرجة في البورصة:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له الأثر الايجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي ليس له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى انا هناك فعلا تطبيق لمعايير الإفصاح المحاسبي لكن ليس بالشكل الجيد الذي يعكس حقيقتا مصداقية التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة وهذا راجع الى التلاعبات والتهرب الضربي والغش المحاسبي ... الى غيره من الممارسات الغير مهنية التي في ظاهرها هناك افصاح وفي باطنها هناك غش وتلاعب بالتقارير.

✓ **الفرعية الثانية في المؤسسات المدرجة في البورصة:** عند اختبار هذه الفرضية وجدنا ان التحليل الوظيفي لتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له الأثر الايجابي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة من أجل فهم ادق تم اللجوء الى التحليل الاحصائي الذي يختبر معنوية المتغيرات المقدرة حيث يقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث خلصت الى ان: تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي له تأثير دال احصائيا على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05 ، في المؤسسات الاقتصادية غير المدرجة في البورصة، وهذا راجع الى انا هناك فعلا تطبيق لمعايير الإفصاح المحاسبي يعكس حقيقتا مصداقية التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة وهذا راجع الى وجود رقابة من خلال لجان المنظمة للبورصة من جهة وكذا من اجل إرساء الشفافية والمصداقية على قوائمها المالية.

**ثانيا: نتائج الدراسة**

من خلال هذه العمل تمكنا من رصد مجموعة من النتائج، أهمها:

– ان غياب نصوص الزامي في تبني مبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة الى نقص في جودة التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

– ان ولوج المؤسسات الاقتصادية في عالم البورصة يؤدي بالضرورة الى تبني مبادئ الحوكمة ومعايير الإفصاح المالي والمحاسبي الذي بدوره ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية المعدة من طرفها وبالتالي زيادة حظوظها في النمو من خلال جلب رؤوس أموال استثمارية جديدة وبتالي خلق مصادر تمويل متنوعة.

– تكمن أهمية وجود أساس فعال لحوكمة الشركات في رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة وإلزام الجميع بتطبيق القانون، ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة المؤسسات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة في السوق المالية.

– تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة المؤسسات الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوقف المالي وحقوق الملكية والرقابة على المؤسسات،

حيث يساعد الإفصاح على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوقهم مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة.

– للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة، فإن قواعد حوكمة المؤسسات تتطلب أن يراعى في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولا إلى اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.

**ثالثا: التوصيات**

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يتم تقديم بعض التوصيات التي تلخص في الآتي:

- العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المؤسسات والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ؛
- العمل على إحداث دليل لحوكمة الشركات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الحوكمة وإلزام جميع الشركات المعنية بتطبيقه من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات؛
- الإسراع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية؛
- إرساء الثقافة البورصة من خلال انتهاج سياسة إعلامية واضحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام؛
- العمل على تعزيز ممارسة الحوكمة من خلال البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة؛
- ادراج مفهوم حوكمة الشركات ضمن البرامج التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات الجزائرية؛
- العمل على توفير المعلومات المالية الملائمة وفي الوقت المناسب لكل الأطراف ذات العلاقة خاصة المعلومة الإلكترونية؛
- الحصول على المعلومة المالية ذات جودة وموثوقية تعتبر من العوامل المهمة في ترشيد القرارات المالية؛
- السهر على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من خلال إنشاء خلية داخل المؤسسات الاقتصادية مهمتها السير الحسن لشؤون المؤسسة ومواكبة التطورات فيما يخص حوكمة الشركات.

- ضمان التحسين الدائم من قبل مجلس إدارة الشركة فيما يخص الإفصاح والشفافية من خلال آليات الرقابة والمتابعة وخاصة المساءلة؛
- العمل على كسب ثقة الأطراف ذات المصلحة من خلال تفعيل ميثاق الحكم الراشد في الجزائر الذي يعتبر أول دليل لحوكمة الشركات؛
- ضرورة الفصل بين الإدارة والمالكين من أجل تفادي التضارب في المصالح ومشكلة الوكالة وكذا خدمة المصلحة العامة للشركة من خلال توظيف الكفاءات والمحافظة عليها.

**رابعا: افاق الدراسة**

وفي الأخير، لا تخلو أي دراسة من نقائص أو عيوب، حيث لا زالت هناك الكثير من المواضيع الممكن تناولها مستقبلا، من بين هذه المواضيع يمكن ذكر:

- دراسة تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الاداء المالي للمؤسسات؛
- دور حوكمة الشركات في ضبط وتحسين نظام المعلومات المحاسب؛
- دراسة حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية؛
- دراسة مدى التزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية بتطبيق مبادئ الحكم الراشد وأثر ذلك على أدائها ونموها؛
- دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات،
- القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي؛
- دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي؛
- مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر؛
- دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية؛

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

### أولا: الكتب


1) أبو زيد محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر،2005؛

2) الفضل محمد، عبد الناصر ابراهيم، **المحاسبة الادارية**، دار الميسرة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن ،2007.

3) الخضيري محسن أحمد، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005؛

4) امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية –الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،2004.

5) أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

6) أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

7) أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية للنشر، دون الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

8) أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010.

9) رضوان حنان حلوة، **النظرية المحاسبية –الإطار الفكري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

10) حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007.

11) حماد طارق، **حوكمة الشركات (المفاهيم_المبادئ_التجارب)**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2005؛

12) حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2006؛

13) خضر أحمد، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012؛

14) دونالد كيسو، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب: احمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2007؛

15) رضوان حنان حلوة، **تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

16) رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

17) رضوان حلوة حنان، **المحاسبة الادارية**، دار الثقافة، عمان،2000.

18) سلمان محمد، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006.

19) شريف احمد البارودي، **الافصاح المحاسبي و سوق الاوراق المالية**، (القاهرة :دار النهضة العربية،2005.

20) طارق عبد العال حماد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر2007؛

21) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: اسس الافصاح والعرض**، الاسكندرية: الدار الجامعية،2003؛

22) طارق عبد العال حماد، **شرح معايير المحاسبة فقط الدولية**، الاسكندرية: الدار الجامعية،2002

23) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي منصور العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007؛

24) طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2017؛

25) عبد الوهاب نصر علي، **دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية**، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، القاهرة، الجزء الثالث، 2009؛

26) عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007؛

27) عطا الله وارد خليل والعشماوي عبد الفتاح محمد، **الحوكمة المؤسسية– المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008؛

28) على عبد الوهاب وشحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007؛

29) عليان الشريف، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

30) محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،2008؛

31) محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية، 2008؛

32) محمد علي سويلم، **حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة بين التنظيم والمسؤولية التأديبية والمدنية الجنائية**، دار النهضة، القاهرة، مصر؛

33) محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس ولإفصاح والعرض**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008؛

34) محمد مطر، مبادى، **المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الاردن ،2007؛

35) محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004؛

36) وصفي عبد الفتاح ابو العطاس، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، الاسكندرية: دار الجامعة،2009 ؛

37) يوسف كافي مصطفى، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، دار الرواد، عمان، الطبعة الأولى، 2012؛

**ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية**

38) أبو الحمام ماجد إسماعيل، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

39) العجمي، محمد فهد نادر، **دور الإفصاح المحاسبي في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة عمان، الأردن، 2006عبد الصمد عمر، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات–دراسة ميدانية**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم

التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008-2009.

40) حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، الآكاديمية العربية، الدنمارك، 2010؛

41) خليفة أحمد، **دور المراجعة الداخلية في رفع فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، البليدة، الجزائر، 2010؛

42) زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014؛

43) صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010؛

44) قمان عمر، **مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، المدرسة العليا للتجارة- الجزائر، 2012؛

45) لمين تغليسية، لمين تغليسية، **مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة – دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2018؛

46) محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية ( 2008 – 2013)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2017؛

47) ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009؛

48) يوسف خنيش، **دور حوكمة الشركات في تفعيل اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة،2010م؛

49) نعيمة عبدي، **أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات – دراسة حالة الجزائر: بالاسقاط على عينة من مؤسسات المساهمة خلال الفترة 2010–2013**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2017؛

**ثالثا: المجلات**

50) الجعبري، مجدي أحمد، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولة، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية، سابك، شركة ساهمة سعودية**، مجلة الأكاديمية العربية الدانمارك، العدد 9، 2011؛

51) القضاة، غسان مصطفى، **الإدارة الرشيدة ودورها في الحد من الفساد الإداري و المالي في الأردن في ظل العولمة الإقتصادية** ، مجلة جامعة بن رشد ، هولندا العدد 08 ، 2013 ؛

52) بلال شيخي، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولة وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مجلة دراسة إقتصادية، العدد 20، 2012؛

53) بان قاسم جواد، "**دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة – دراسة تطبيقية في الهيأة العامة للضرائب** –"، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 07، العدد 04، العراق، 2017؛

54) زهير خضير ياسين العاني، **اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 12، 2006؛

55) زغدار أحمد وسفير محمد،"**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد07 ،2010 ؛

56) شذى عبد الحسين جبر وفداء عدنان عبيد، "**دور حوكمة الشركات في حماية حقوق المستثمرين – دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية**–"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 01، العراق، 2019؛

57) علي طلال هادي، "**الحماية القانونية لأقلية المساهمين من مخاطر الاستحواذ**"، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، المجلد 32، العدد 02، 2017؛

58) مها محمود رمزي ريحاوي، "**الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،ا لعدد الأول ؛

59) هاشم رمضان الجزائري وحسين عبد القادر معروف، "**ماهية حوكمة الشركات**"،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 25، المجلد 07، العراق، 2009؛

60) صابرينا بوهراوه،"**الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي مركز المشروعات الخاصة، العدد23، 2012/09/08؛

61) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي، **الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013؛

62) جبار محفوظ،" **إستجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد،2012؛

63) محمد حسين احمد حسن، **أثر الافصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على اسعار الاسهم**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، العدد الثاني، 1997؛

64) لطيف زيود واخرون، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سوريا، المجلد 29، العدد 1، 2007؛

65) موفق عبد الحسين محمد، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد الثامن عشر،2012 م؛

66) محمد عبد الله المهندي، وليد زكريا صيام، **اثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الاسهم**، (عمان: الجامعة الاردنية، كلية العلوم الادارية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ارابع و الثلاثون، العدد الثاني،2007؛

67) محمد حسني عبد الجليل صبيحي،**دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح و الشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**،(حلوان: جامعة حلوان،كلية التجالرة و ادارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية،العدد الاول،2002؛

68) خشارمة حسين علي، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد 17، العدد 1، 2003؛

69) يوسف محمود جربوع، "**مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء ومراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها في المشروعات تحت المراجعة** "، مجلة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، حزيران 2003 م، العدد 16؛

70) أحمد زعدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010؛

71) إيناس عبد الله حسن، "**الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي**" ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 07، 2002 م؛

72) محمود حسن قاقيش، **العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**، المجلة العربية للمحاسبة، عمان، العدد الاول،2009 م، ص20. –احمد حلم جمعة. عطا الله خليل. **معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات. التطورات الحالية**. مجلة افاق جديدة المنوفية مصر العدد الثاني 2002؛

73) –محمد أشرف عبد البديع. **دور الافصاح الدفتري عن معلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية**. المجلة العلمية اسيوط مصر العدد 30، سنة2001؛

74) سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، **مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية**. مجلة البديل الاقتصادي، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015؛

75) مها محمود رمزي ريحاوي، **الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا، 2008؛

**رابعا: الملتقيات**


76) أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر، 2006؛

77) أشرف حنا، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005؛

78) بلعادي عمار و جاوحدو رضا،" **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح**"، الملتقى العلمي الدولي: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع، رهانات و آفاق" ، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010؛

79) خليل عبد الرزاق و عبدي نعيمة، **مداخة بعنوان" الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية IFRS- IAS** " ، الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS)، جامعة البليدة، 2009/10/16 ؛

80) دادن عبد الوهاب و آخرون ،" **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**"،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013؛

81) دهمش نعيم، أبو زرعفاف، **الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين، عمان، الأردن، 2003، ص 133.

82) زرزار العياشي وشرقرق سمير، **حوكمة الشركات (المفهوم، الخصائص، الركائز والأهمية الاقتصادية)** ، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، سكيكدة، الجزائر، 2007؛

83) كمال بوعظم، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولى حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18-19 نوفمبر، 2009؛

84) عائشة سلمى كيحلي وراضية كروش، "**أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي**"، الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013؛

85) عبد الله مايو ورضا حاجو حدو، **تطبيق مبدأ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول الحوكمة المحاسبية (واقع، رهانات وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 7و8 ديسمبر2008؛

86) مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، "**فعالية واداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، يومي 6-2012/05/7؛

87) هواري سويسي وبدر الزمان خمقاني، **مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة البليدة، 14/13ديسمبر 2011؛

88) هوام جمعة وآخرون، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، 2009؛

89) محمد سليمان الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الاسكندرية، مصر، 2009؛

90) محمد عبد الفتاح ابراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، مصر، 2009؛

91) فريد كورتل،"**حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"،ورقة بحث مقدمة ضمن المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15-2008/10/16؛

92) عطا الله خليل، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية**، المؤتمر العلمي الرابع استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة الريادة والابداع جامعة الزيتونة 15-17 فيفري 2005؛

93) محمد الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005؛

94) زوينة بن فرج، **التحكم في الإفصاح والتحفظ المحاسبي ضرورة للحكم على ذكاء المحاسب**، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 4-5 ديسمبر 2012؛

**خامسا: النصوص والقوانين**

95) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العد19، الصادرة في 2009/03/25، المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 2008/05/26؛

**سادسا: مراجع أخرى**

96) مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، **تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول**، فبراير-شباط، 2011.

97) مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، القاهرة، 2010.

98) مركز المشروعات الدولية الخاصة، هيئة سوق المال المصرية، **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية**، ، 2005.

**سابعا: موقع الكتروني**

99) http://www.hawkama.net/ تمت زيارة الموقع يوم 06-02-2021 على الساعة 19:50.

## المراجع باللغة الأجنبية

### I- Les Ouvrages

100) Bernoit Pige, Paper Xavier, Reporting Financier Et Gouvernance Des Entreprise : Le Sens Des Normes IFRS, Colombelle(Calvados), management et société, Paris, 2006.
101) Pige Benoit, Gouvernance contrôle et audit des organisations, Economica, Paris, 2008.
102) Ploix Helene, gouvernance d`entreprise pour tous dirigeants, administrateurs et investisseurs, Collection HEC, Paris,2006.
103) Igalens Jacques, Vers une nouvelle gouvernance des entreprises, Dunod, Paris, 2009.
104) Solomon Jill, Solomon Aris, Corporate Governance and Accountability, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England, 2004.
105) Tazdait Ali, Maitrise du système comptable financier, Alger, 1er Ed, 2009.

### II – Les Articles

106) Barlev. B, Haddaol .J .R, "Dual accounting and the enron control crisis", Journal of accounting, auditing and finance, vo 4, no 1-2.2006.
107) Biddle. G, and Hilary. G, Accounting quality and firm-level capital investment, The Accounting, 2006.
108) Hervé STOLOWY, et al, "Audit financier et contrôle interne: l'apport de la loi Sarbanes-Oxley", Revue française de gestion, 2003/6, n° 147, pages 133 à 143.
109) Imhoff. E, Accounting Quality Auditing, and corporate governance, Accounting Horizons, 2003.
110) John C. Coates IV, "the Goals and Promise of the Sarbanes-Oxley Act", TheJournal of Economic Perspectives, Vol. 21, No:1, (Winter, 2007), PP: 91-116.
111) Jonas. G, J. Blanchet, "Assessing quality of financial reporting quality of financial reporting", Accounting Horizons, September 2000.
112) Samiha Fawzi, Assessment of corporate governance in Egypt, working paper n82, the Egyptian center for economic studies, Egypt,april,2003.

113) Schipper. K, L. Vincent, Earning quality, Accounting Horizons , 2003.
114) Securities and Exchange Commission (SEC), Concept release: International accounting standards. Washington, D.C: SEC, 2000.
115) Vaurs Louis, "Actualité le comite d'audite", Revue Française d'audit Interne, Paris, no137, 1997.

**III– Colloques**

116) Carassus David, Gardes Nathalie, Audit légal et gouvernance d'entreprise : une lecture théorique de leurs relations, Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, Bordeaux, septembre 2005.
117) Djongoue Guy, Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'enterprise, la gouvernance: quelles pratiques promouvoir pour le développement economique de l'afrique, Colloque International, Universit é Catholique de Lille, Lille, France, 3 Novembre 2007.

# قائمة الملاحق

**الملحق رقم 01:**

**الاستبيان باللغة العربية:**

# الجمـــهورية الجزائـــرية الديمقـــراطـــية الشعـــبية

# وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

# المـــدرســـة العلـــيا للـــتجـــارة

## استمارة استبيان

في إطار تحضير لأطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان: **دور حوكمة المؤسسات في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** والتي سنوضح من خلالها دور حوكمة المؤسسات في تحسين الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

فيسعدنا **سيدتي، سيدي** اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة وإثراء الموضوع، وهذا من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة في الاستمارة سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم وقناعة منا بموضوعيتكم.

ونضرا لأهمية هذه الدراسة ولما سترتب عليها من فائدة على المهنة والدراسة نعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام والجدية لاستمارة الاستبيان، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي، ونشكركم على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

**شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.**

**الباحث: عامري محمد الطاهـــــــر**

**ملاحظة: الاستبيان مكون من 5 صفحات**

## اولا: بيانات عامة

الرجاء وضع إشارة (×) داخل المربع المناسب.

. المستوي الوظيفي

☐ مدير عام ☐ عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس دائرة أخرى.....

2. الدرجة العلمية

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه أخرى.....

3. التخصص

☐ محاسبة ☐ مالية ☐ نقود وبنوك أخرى.....

4. العمر

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة

5. عدد سنوات الخبرة في المؤسسة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة

☐ من 16 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

6. المؤسسة التي تعمل فيه:

| الرقم | المؤسسات المدرجة في البرصة | ضع (X) | | الرقم | المؤسسات غير مدرجة في البرصة | ضع (X) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أليانس للتأمينات | | | 01 | الشركة الوطنية للتأمينات | |
| 02 | أن سي أ رويبة | | | 02 | رياض سطيف | |
| 03 | م.ت.ف. الأوراسي | | | 03 | فندق السوفيتال | |
| 04 | صيدال | | | 04 | موبيليس | |
| 05 | أوم انفست | | | 05 | كوسيدار | |

**ثانيا: محاور الدراسة**

**المحور الأول:** تحتل مبادئ حوكمة المؤسسات وممارساتها أهميةكبيرة في المؤسسة الاقتصادية

| | العـــــبارات | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصويت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | | | | | |
| 2 | يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم. | | | | | |
| 3 | يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة | | | | | |
| 4 | يطلب من أعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة. | | | | | |
| 5 | يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة المؤسسة وتكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك | | | | | |
| 6 | يقوم محافظ الحسابات بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمؤسسة لتقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية لسلامتها وصحتها الى المساهمين والجهات المعنية قانونا | | | | | |
| 7 | توفر المؤسسة قنوات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة | | | | | |
| 8 | يتمتع المؤسسة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة. | | | | | |
| 9 | معايير الأداء التي توفرها عند تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين. | | | | | |
| 10 | توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح | | | | | |
| 11 | يقوم المؤسسة بوضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات | | | | | |

**المحور الثاني:** تعد معايير الافصاح المحاسبي من اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات الاقتصادية.

| | العـــــبارات | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | | | | | |
| 2 | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | | | | | |
| 3 | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة | | | | | |
| 4 | تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة | | | | | |
| 5 | تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة | | | | | |
| 6 | الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي | | | | | |
| 7 | يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | | | | | |
| 8 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | | | | | |
| 9 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته | | | | | |
| 10 | يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال | | | | | |
| 11 | تعتمد المؤسسة على معايير جودة المعلومات على غرار المنصوص عليها في SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS في تقديم الافصاح ونخص بالذكر الجوهر الاهمية النسبية الملائمة للاحتياجات متخذ القرار | | | | | |

**المحور الثالث:** تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد تقاريرها المالية وفق قواعد الحوكمة ومعايير الافصاح المحاسبي

| | العـــــبارات | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | | | | | |
| 2 | إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات بناءً على معايير قانونية ومهنية وفنية وتنظيمية. | | | | | |
| 3 | يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | | | | | |
| 4 | إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. | | | | | |
| 5 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في البيانات المالية حيث أنها تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية وتؤدي إلى تحسين الممارسات المحاسبية. | | | | | |
| 6 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير قانونية تعكس قوانين ولوائح المؤسسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| 7 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير تنظيمية تعكس الأنظمة الحالية وأساليب الرقابة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| 8 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير مهنية تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| 9 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير فنية تعكس توافر خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| 10 | يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير شاملة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |

**الملحق رقم 02:**

**الاستبيان باللغة الفرنسية:**

**République Algérienne démocratique et populaire**

**Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

**Ecole Supérieure de Commerce (ESC)**

## Formulaire de questionnaire

Dans le cadre de la préparation de la thèse de doctorat portant le titre: **Le rôle du gouvernement d'entreprise dans l'amélioration de la divulgation comptable et la qualité des rapports financiers**, à travers lequel nous expliquerons le rôle du gouvernement d'entreprise dans l'amélioration de la divulgation comptable et la qualité des rapports financiers

Nous sommes heureux, monsieur, que vous ayez choisi parmi l'échantillon d'étude pour participer et enrichir le sujet, et c'est grâce à votre gentillesse de répondre au nombre de questions sur le formulaire, en cherchant à connaître votre point de vue et notre conviction avec votre sujet.

Au vu de l'importance de cette étude et du bénéfice qu'elle entraînera sur la profession et l'étude, nous pensons que vous porterez toute l'attention et le sérieux au formulaire du questionnaire, sachant que vos informations ne seront utilisées que dans le cadre de la recherche scientifique , et nous vous remercions de votre aide dans la réalisation de cette étude .

**Chercheur: AMRI Mohammed Tahar**

**PARTIE I**: Informations générales

Veillez cocher la réponse qui convient

**1. Poste occupé**

□ Directeur général □ Membre du Conseil d'administration
□ Directeur Exécutif □ Président du Département
□Autres .....

**2. niveau d'instruction**

□ Licence □ Master
□ Magistère □ Doctorat
□Autre .....

**3. Spécialisation**

□ Comptabilité □ Finance
□ Monnaie et banques □Autre .....

**4. Age**

□ Moins de 30 ans □ De 30 à 40 ans
□ De 41 à 50 ans □ Plus de 50 ans

**5. l'expérience professionnelle dans la banque**

□ Moins de 5 ans □ de 5 à 10 ans
□ de 11 à 15 ans □ de 16 à 20 ans
□ Plus de 20 ans

**6 .L'institution dans laquelle vous travaillez:**

| (x) | Non coté en bourse | N | | (x) | Coté en bourse | N |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Compagnie nationale d'assurance | **01** | | | Assurance Alliance | **01** |
| | Riad Sétif | **02** | | | NCA Rouiba | **02** |
| | Hôtel soviétique | **03** | | | Hôtel EURASIEN | **03** |
| | Mobilis | **04** | | | SAIDAL | **04** |
| | Cosidar | **05** | | | OM Investir | **05** |

## Deuxièmement: les axes de l'étude

**Axe n°1 : les principes de gouvernement d'entreprise et ses pratiques occupent une grande importance dans l'institution économique**

| | Expressions | Totalement d'accord | D'accord | neutre | désaccord | Totalement désaccord |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Les actionnaires ont le droit d'assister à l'Assemblée générale, le droit de voter au prorata des actions qu'ils possèdent et le droit de consulter les livres de la Fondation | | | | | |
| 2 | Les actionnaires ont le droit de vendre leurs actions ou d'acheter d'autres actions, et le droit de souscrire à de nouvelles actions émises par la société au prorata des actions qu'ils possèdent. | | | | | |
| 3 | Les actionnaires appartenant à la même catégorie sont traités sur un pied d'égalité | | | | | |
| 4 | Les membres du conseil d'administration et les dirigeants sont tenus de divulguer l'existence de tout intérêt qui leur est propre pouvant être lié à des opérations ou à des problèmes affectant l'établissement. | | | | | |
| 5 | Les parties prenantes participent au processus d'exercice des pouvoirs de l'administration de l'entreprise et leur garantissent l'accès aux informations pertinentes | | | | | |
| 6 | Le gouverneur des comptes examine et vérifie les états financiers de l'établissement afin de fournir des garanties et des assurances objectives de leur sécurité et de leur exactitude aux actionnaires et aux autorités juridiquement concernées. | | | | | |
| 7 | La Fondation fournit des canaux qui permettent aux utilisateurs d'obtenir des informations adéquates de manière opportune, rentable et équitable | | | | | |
| 8 | La société bénéficie d'un avantage concurrentiel tangible sur ses concurrents grâce à l'application des principes et des règles de gouvernance. | | | | | |
| 9 | Les normes de performance qu'il fournit lors de la mise en œuvre de la gouvernance renforcent la confiance des clients. | | | | | |
| 10 | La disponibilité d'une stratégie claire pour l'organisation, à la lumière de laquelle le succès de l'entreprise dans son ensemble est mesuré, et la mesure dans laquelle les individus contribuent à ce succès | | | | | |
| 11 | La Société établit un mécanisme de coopération et d'interaction entre le conseil d'administration et la haute direction et les audits | | | | | |

**Axe n°2 : les normes de divulgation comptable sont l'un des principes et règles de gouvernance les plus importants dans les établissements**

| | Expressions | Totalement d'accord | D'accord | neutre | désaccord | Totalement désaccord |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Les nécessités des règles de gouvernance sont proportionnelles au degré de divulgation dans l'entreprise considérée | | | | | |
| 2 | La direction de la société fournit aux actionnaires une information bonne et suffisante sur les assemblées générales | | | | | |
| 3 | Les actionnaires sont informés de toute opération inhabituelle qui pourrait avoir un impact sur l'entreprise | | | | | |
| 4 | Les droits des actionnaires sont protégés par la divulgation comptable de leurs transactions privées | | | | | |
| 5 | Il existe des canaux pour diffuser des informations suffisantes, opportunes et équitables à toutes les parties prenantes | | | | | |
| 6 | Divulgation aux actionnaires de l'existence d'une pratique ou d'un comportement contraire à l'éthique | | | | | |
| 7 | Les risques importants attendus sont divulgués | | | | | |
| 8 | Tous les éléments de la situation financière sont correctement divulgués sans exception | | | | | |
| 9 | L'efficacité du système de contrôle interne est divulguée et son efficacité démontrée | | | | | |
| 10 | Le conseil d'administration supervise le processus de divulgation et les moyens de communication | | | | | |
| 11 | L'établissement s'appuie sur des normes de qualité de l'information similaires à celles stipulées dans les normes internationales SCF et IFRS / IAS pour fournir des informations, et en particulier, la substance est mentionnée, l'importance relative, l'importance relative appropriée par rapport aux besoins du décideur. | | | | | |

**Axe n°2 : les institutions économiques préparent leurs rapports financiers conformément aux règles de gouvernance et aux normes de divulgation comptable**

| | Expressions | Totalement d'accord | D'accord | neutre | désaccord | Totalement désaccord |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | L'application de mécanismes de gouvernance pour le conseil d'administration, les comités d'audit, les services d'audit interne et les codes de pratique professionnelle améliorent la qualité des rapports financiers. | | | | | |
| 2 | L'adoption de la gouvernance d'entreprise renforce la confiance dans les informations comptables en atteignant la qualité définie de manière exhaustive dans les informations sur la base de normes juridiques, professionnelles, techniques et organisationnelles. | | | | | |
| 3 | L'adoption de la gouvernance d'entreprise contribue à créer un environnement crédible et transparent. | | | | | |
| 4 | L'adoption de la gouvernance d'entreprise renforce la confiance des acteurs des marchés financiers. | | | | | |
| 5 | L'application de la gouvernance d'entreprise renforce la confiance dans les états financiers car elle inclut des aspects juridiques et réglementaires et conduit à une amélioration des pratiques comptables. | | | | | |
| 6 | L'application de la gouvernance d'entreprise conduit à l'élaboration de normes juridiques qui reflètent les lois et règlements de l'institution pour évaluer la qualité de l'information comptable. | | | | | |
| 7 | L'application de la gouvernance d'entreprise conduit à l'élaboration de normes organisationnelles reflétant les réglementations et méthodes de contrôle en vigueur pour évaluer la qualité de l'information comptable. | | | | | |
| 8 | L'application de la gouvernance d'entreprise conduit à l'élaboration de normes professionnelles reflétant l'étendue de l'application des normes comptables et d'audit pour évaluer la qualité de l'information comptable. | | | | | |
| 9 | L'application de la gouvernance d'entreprise conduit à l'élaboration de normes techniques reflétant la disponibilité des caractéristiques de l'information comptable pour évaluer la qualité de l'information comptable. | | | | | |
| 10 | L'application de la gouvernance d'entreprise conduit à l'élaboration de normes complètes d'évaluation de la qualité de l'information comptable. | | | | | |

## الملحق رقم 03: نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

```
GET
  FILE='D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\اطروحة الدكتوراه\4 - الرابع الفصل\proget
2021\proget 2021.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
```

**Statistiques**

| | | المستوى_الوظيفي | الدرجة_العلمية | التخصص | العمر | الخبرة | الموسسة_التي_تعمل_بها |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valide | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| | Manquante | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

# Tableau de fréquences

**المستوى_الوظيفي**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | اخرى | 26 | 27.1 |
| | رئيس دائرة | 36 | 37.5 |
| | مدير تنفيذي | 10 | 10.4 |
| | عضو مجلس الادارة | 22 | 22.9 |
| | مدير عام | 02 | 02.1 |
| | Total | 96 | 100,0 |

الدرجة_العلمية

| | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|
| دكتوراه | 02 | 02.1% |
| ماجستير | 13 | 13.5% |
| ماستر | 19 | 19.8% |
| ليسانس | 54 | 56.3% |
| مؤهل آخر | 08 | 08.3% |
| Total | 96 | 100,0 |

**التخصص**

| | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| محاسبة | 20 | 20.8% |
| مالية | 33 | 34.4% |
| نقود وبنوك | 23 | 24.0% |
| أخرى | 20 | 20.8% |
| Total | 96 | 100,0 |

**العمر**

| | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 30 | 31.3% |
| من 30 إلى 40 سنة | 47 | 49% |
| من 41 إلى 50 سنة | 13 | 13.5% |
| اكبر من50 | 6 | 6.3% |
| Total | 96 | 100,0 |

**الخبرة**

| | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 30 | 31.3% |
| من 5 إلى 10سنوات | 35 | 36.5% |
| من 11 إلى 15 سنة | 18 | 18.8% |
| من16 الى 20 سنة | 5 | 5.2% |
| اكبر من 20 سنة | 8 | 8.3% |
| Total | 96 | 100,0 |

**الموسسة_الذي_تعمل_بها**

| | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|
| مؤسسة غير مدرجة فالبورصة | 47 | 49% |
| مؤسسة مدرجةفي البورصة | 49 | 51% |
| Total | 96 | 100,0 |

# Corrélations

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | | 11-JAN-2021 03:12:10 |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | 'D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4\الرابع الفصل - proget\proget 2021\proget 2021.sav' |

| | | |
|---|---|---|
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Traitement valeurs manquantes | Définition de manquante | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations utilisées | Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire. |
| Syntaxe | CORRELATIONS /VARIABLES=المحور_الاول A-01 A-02 A-03 A-04 A-05 A-06 A-07 A-08 A-09 A-10 A-11 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE. | |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,02 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,12 |

**Corrélations**

| | | المحور_الاول | يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصويت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم | يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة | يطلب من أعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحور_الاول | | 1 | ,774** | ,637** | ,838** | ,772** |
| | | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصويت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | | ,774** | 1 | ,590** | ,653** | ,593** |
| | | ,000 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم. | | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة | | ,637** | ,590** | 1 | ,489** | ,396** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| يطلب من اعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة. يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة المؤسسة وتكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك يقوم محافظ الحسابات بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمؤسسة لتقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية لسلامتها وصحتها الى المساهمين والجهات المعنية قانونا | ,000 | ,000 | | ,000 | ,002 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| توفر المؤسسة قنوات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة يتمتع المؤسسة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة. معايير الأداء التي توفرها عند تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين. | ,838** | ,653** | ,489** | 1 | ,585** |
| | ,000 | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح يحق للمساهمين حضور الجمعية العامة وحق التصويت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر المؤسسة | ,772** | ,593** | ,396** | ,585** | 1 |
| | ,000 | ,000 | ,002 | ,000 | |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يحق للمساهمين بيع أسهمهم أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في الاسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة بنسبة ما يملكونه من أسهم. يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة يطلب من أعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة. | ,253* | ,253* | ,279* | ,083 | -,011 |
| | ,039 | ,039 | ,022 | ,506 | ,928 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة المؤسسة وتكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك يقوم محافظ الحسابات بمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمؤسسة لتقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية لسلامتها وصحتها الى المساهمين والجهات المعنية قانونا توفر المؤسسة قنوات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة | ,653** | ,291* | ,278* | ,512** | ,735** |
| | ,000 | ,017 | ,023 | ,000 | ,000 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يتمتع المؤسسة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة. معايير الأداء التي توفرها عند تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين. توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح | ,350** | ,081 | -,149 | ,331** | ,149 |
| | ,004 | ,514 | ,331 | ,006 | ,230 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يقوم المؤسسة بوضع الية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات | ,704** | ,487** | ,448** | ,562** | ,331** |
| | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,006 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

# Corrélations

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | 11-JAN-2021 03:14:23 | |
| Commentaires | | |
| Syntaxe | CORRELATIONS<br>/VARIABLES=المحور_الثاني B-01 B-02 B-03 B-04 B-05 B-06 B-07 B-08 B-09 B-10 B-11<br>/PRINT=TWOTAIL NOSIG<br>/MISSING=PAIRWISE. | |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,03 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,17 |

**Corrélations**

| | المحور_ال ثاني | تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة |
|---|---|---|---|---|
| المحور_الثاني | 1 | ,793** | ,494** | ,474** |
| | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 |
| تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | ,793** | 1 | ,290* | ,551** |
| تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | ,000 | | ,017 | ,000 |
| يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة | 96 | 96 | 96 | 96 |
| تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة | ,494** | ,290* | 1 | ,023 |
| تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة | ,000 | ,017 | | ,855 |
| الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | ,474** | ,551** | ,023 | 1 |
| يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | ,000 | ,000 | ,855 | |
| يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال | ,711** | ,545** | ,432** | ,257* |
| تتناسب ضروريات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة محل الدراسة | ,000 | ,000 | ,000 | ,036 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 |
| | ,433** | ,257* | -,017 | ,200 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة | ,000 | ,036 | ,893 | ,105 |
| يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة | 96 | 96 | 96 | 96 |
| تتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة | | | | |
| تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة | ,616** | ,403** | ,076 | ,154 |
| الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي | ,000 | ,001 | ,540 | ,493 |
| يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء | ,410** | ,102 | ,192 | -,035 |
| يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته | ,001 | ,411 | ,120 | ,778 |
| يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال | 96 | 96 | 96 | 96 |
| تعتمد المؤسسة على معايير جودة المعلومات على غرار المنصوص عليها في SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS في تقديم الافصاح ونخص بالذكر الجوهر الاهمية النسبية الملائمة للاحتياجات متخذ القرار | ,596** | ,281* | ,423** | -,106 |
| | ,000 | ,049 | ,000 | ,395 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

# Corrélations

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | 11-JAN-2021 03:15:05 | |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | 'D:\بحوث اقتصادية\ESC Alger\اطروحة الدكتوراه\4 - الفصل الرابع\proget 2021\proget 2021.sav' |
| Syntaxe | CORRELATIONS /VARIABLES=المحور_الثالث C-01 C-02 C-03 C-04 C-05 C-06 C-07 C-08 C-09 C-10 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE. | |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,09 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,37 |

**Corrélations**

| | المحور_ال ثالث | تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات بناءً على معايير قانونية ومهنية وفنية وتنظيمية. | يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. |
|---|---|---|---|---|---|
| المحور_الثالث | 1 | ,447** | ,610** | ,656** | ,596** |
| | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | ,447** | 1 | ,283* | ,044 | ,051 |
| | ,000 | | ,020 | ,725 | ,969 |
| إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات بناءً على معايير قانونية ومهنية وفنية وتنظيمية. | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | | | | | |
| إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. | ,610** | ,283* | 1 | ,325** | -,008 |
| | ,000 | ,020 | | ,007 | ,949 |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في البيانات المالية حيث أنها تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية وتؤدي إلى تحسين الممارسات المحاسبية. | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير قانونية تعكس قوانين ولوائح المؤسسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير تنظيمية تعكس الأنظمة الحالية وأساليب الرقابة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | ,656** | ,044 | ,325** | 1 | ,573** |
| | ,000 | ,725 | ,007 | | ,000 |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير مهنية تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير فنية تعكس توافر خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير شاملة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | ,596** | ,051 | -,008 | ,573** | 1 |
| | ,000 | ,969 | ,949 | ,000 | |
| تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات بناءً على معايير قانونية ومهنية وفنية وتنظيمية. | | | | | |
| يساعد اعتماد حوكمة الشركات في خلق بيئة شفافة وذات مصداقية. | ,366** | ,150 | ,112 | ,223 | ,010 |
| | ,002 | ,224 | ,396 | ,070 | ,937 |
| إن اعتماد حوكمة الشركات يعزز ثقة المشاركين في الاسواق المالية. | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في البيانات المالية حيث أنها تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية وتؤدي إلى تحسين الممارسات المحاسبية. | | | | | |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير قانونية تعكس قوانين ولوائح المؤسسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | ,739** | ,139 | ,396** | ,331** | ,485** |
| | ,000 | ,263 | ,002 | ,006 | ,000 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير تنظيمية تعكس الأنظمة الحالية وأساليب الرقابة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية.<br>يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير مهنية تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وضع معايير فنية تعكس توافر خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية.<br>تطبيق آليات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية تعزز جودة التقارير المالية. | ,520** | ,138 | ,478** | ,258* | ,161 |
| | ,000 | ,266 | ,000 | ,035 | ,193 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |
| إن تبني حوكمة الشركات يعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الجودة المحددة بشكل شامل في المعلومات بناءً على معايير قانونية ومهنية وفنية وتنظيمية. | ,550** | ,004 | ,006 | ,406** | ,443** |
| | ,000 | ,975 | ,961 | ,001 | ,000 |
| | 96 | 96 | 96 | 96 | 96 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,829 | 11 |

## Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,639 | 11 |

# Fiabilité

# Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,722 | 10 |

# Fiabilité

# Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,838 | 32 |

# Fiabilité

## Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

| | | | |
|---|---|---|---|
| Alpha de Cronbach | Partie 1 | Valeur | ,807 |
| | | Nombre d'éléments | 16[a] |
| | Partie 2 | Valeur | ,765 |
| | | Nombre d'éléments | 16[b] |
| | Nombre total d'éléments | | 32 |
| Corrélation entre les sous-échelles | | ,486 | |
| Coefficient de Spearman-Brown | Longueur égale | | ,654 |
| | Longueur inégale | | ,654 |
| Coefficient de Guttman split-half | | ,651 | |

## Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

## Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

**Statistiques de fiabilité**

```
RELIABILITY

  /SCALE('ALL
VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA
  /amri=TOTAL.
```

## Fiabilité

## Echelle : TOUTES LES VARIABLES

**Récapitulatif de traitement des observations**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Observations | Valide | 96 | 100,0 |
| | Exclus[a] | 0 | 0,0 |
| | Total | 96 | 100,0 |

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT C
  /METHOD=ENTER A B.
```

## Régression

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | | 28-FEB-2021 12:27:51 |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav |
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Gestion des valeurs manquantes | Définition des valeurs manquantes | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations prises en compte | Les statistiques sont basées sur des observations ne contenant aucune valeur manquante pour toute variable utilisée. |
| Syntaxe | | REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT C /METHOD=ENTER A B. |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,05 |

| | | |
|---|---|---|
| | Temps écoulé | 00:00:00,04 |
| | Mémoire requise | 2412 octets |
| | Mémoire supplémentaire requise pour les diagrammes résiduels | 0 octets |

[Ensemble_de_données1] D:\بحوث اقتصادية\ESC Alger\اطروحة الدكتوراه\4 - الفصل الرابع\proget 2021\proget 2021.sav

**Variables introduites/supprimées[a]**

| Modèle | Variables introduites | Variables supprimées | Méthode |
|---|---|---|---|
| 1 | الحوكمة, الافصاح[b] | . | Entrée |

a. Variable dépendante : التقارير جودة

b. Toutes variables requises saisies.

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,551[a] | ,304 | ,289 | ,42288 |

a. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة, الافصاح

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 7,268 | 2 | 3,634 | 20,320 | ,000[b] |
| | Résidu | 16,631 | 93 | ,179 | | |
| | Total | 23,898 | 95 | | | |

a. Variable dépendante : التقارير جودة

b. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة, الافصاح

**Coefficients[a]**

| Modèle | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | A | Erreur standard | Bêta | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | (Constante) | 1,113 | ,431 | | 2,583 | ,011 |
| 1 | الحوكمة | ,088 | ,086 | ,093 | 1,016 | ,312 |
| | الافصاح | ,602 | ,107 | ,514 | 5,600 | ,000 |

a. Variable dépendante : التقارير جودة

```
T-TEST GROUPS=_75;لـمـلـكـي_77;(1 2)
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=A B C
  /CRITERIA=CI(.95).
```

## Test-t

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | | 28-FEB-2021 12:32:24 |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav |
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Traitement des valeurs manquantes | Définition de manquante | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations prises en compte | Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse. |
| Syntaxe | | T-TEST GROUPS=الملكية(1 2)<br>/MISSING=ANALYSIS<br>/VARIABLES=A B C<br>/CRITERIA=CI(.95). |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,03 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,02 |

```
[Ensemble_de_données1] D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 -
الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav
```

**Statistiques de groupe**

| | الملكية | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|---|
| الحوكمة | البورصة في مدرجة غير مؤسسات | 47 | 3,9555 | ,48915 | ,07135 |
| | البورصة في مدرجة مؤسسات | 49 | 4,0223 | ,57572 | ,08225 |
| الافصاح | البورصة في مدرجة غير مؤسسات | 47 | 3,5242 | ,32013 | ,04670 |
| | البورصة في مدرجة مؤسسات | 49 | 3,8108 | ,47268 | ,06753 |
| التقارير جودة | البورصة في مدرجة غير مؤسسات | 47 | 3,6787 | ,42166 | ,06151 |
| | البورصة في مدرجة مؤسسات | 49 | 3,6633 | ,57216 | ,08174 |

**Test d'échantillons indépendants**

| | Test de Levene sur l'égalité des variances | | Test-t pour égalité des moyennes | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | F | Sig. | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Différence écart-type | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | | | | Inférieure | Supérieure |
| الحوكمة | ,035 | ,851 | -,611 | 94 | ,543 | -,06675 | ,10925 | -,28367 | ,15017 |
| | | | -,613 | 92,667 | ,541 | -,06675 | ,10888 | -,28298 | ,14947 |
| الافصاح | 2,694 | ,104 | -3,464 | 94 | ,001 | -,28658 | ,08274 | -,45087 | -,12229 |
| | | | -3,491 | 84,678 | ,001 | -,28658 | ,08210 | -,44983 | -,12334 |
| التقارير جودة | 4,179 | ,044 | ,150 | 94 | ,881 | ,01546 | ,10293 | -,18892 | ,21983 |
| | | | ,151 | 88,229 | ,880 | ,01546 | ,10229 | -,18782 | ,21874 |

```
T-TEST GROUPS=_75;لـملكي_77;(1 2)
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=A C
  /CRITERIA=CI(.95).
```

## Test-t

**Remarques**

| | |
|---|---|
| Résultat obtenu | 28-FEB-2021 12:34:50 |
| Commentaires | |

| | | |
|---|---|---|
| Entrée | Données | D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav |
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Traitement des valeurs manquantes | Définition de manquante | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations prises en compte | Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse. |
| Syntaxe | | T-TEST GROUPS=الملكية(1 2)<br>/MISSING=ANALYSIS<br>/VARIABLES=A C<br>/CRITERIA=CI(.95). |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,03 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,02 |

[Ensemble_de_données1] D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav

**Statistiques de groupe**

| | الملكية | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|---|
| الحوكمة | البورصة في مدرجة غير مؤسسات | 47 | 3,9555 | ,48915 | ,07135 |
| | البورصة في مدرجة مؤسسات | 49 | 4,0223 | ,57572 | ,08225 |
| التقارير جودة | البورصة في مدرجة غير مؤسسات | 47 | 3,6787 | ,42166 | ,06151 |
| | البورصة في مدرجة مؤسسات | 49 | 3,6633 | ,57216 | ,08174 |

**Test d'échantillons indépendants**

| | Test de Levene sur l'égalité des variances | | Test-t pour égalité des moyennes | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | F | Sig. | t | ddl | | Différence | Différence | Intervalle de confiance 95% de la différence |

| | | | | | Sig. (bilatérale) | moyenne | écart-type | Inférieure | Supérieure |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحوكمة | ,035 | ,851 | -,611 | 94 | ,543 | -,06675 | ,10925 | -,28367 | ,15017 |
| | | | -,613 | 92,667 | ,541 | -,06675 | ,10888 | -,28298 | ,14947 |
| التقارير جودة | 4,179 | ,044 | ,150 | 94 | ,881 | ,01546 | ,10293 | -,18892 | ,21983 |
| | | | ,151 | 88,229 | ,880 | ,01546 | ,10229 | -,18782 | ,21874 |

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A_01 A_02 A_03 A_04 A_05 A_06 A_07 A_08 A_09 A_10
B_01 A
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

## Descriptives

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | | 28-FEB-2021 12:39:28 |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav |
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Gestion des valeurs manquantes | Définition des valeurs manquantes | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations prises en compte | Toutes les données non manquantes sont utilisées. |
| Syntaxe | | DESCRIPTIVES VARIABLES=A_01 A_02 A_03 A_04 A_05 A_06 A_07 A_08 A_09 A_10 B_01 A /STATISTICS=MEAN STDDEV. |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,02 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,01 |

```
[Ensemble_de_données1] D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 -
الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav
```

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| أسهم من يمتلكه ما بنسبة التصوت وحق العامة الجمعية حضور للمساهمين يحق المؤسسة دفاتر على الاطلاع في والحق | 96 | 4,09 | ,741 |
| الجديدة الاسهم في الاكتتاب وحق أخرى أسهم شراء أو أسهمهم بيع للمساهمين يحق أسهم من يملكونه ما بنسبة المؤسسة تصدرها التي | 96 | 3,93 | ,798 |
| متكافئة معاملة نفسها الفئة إلى المنتمون المساهمون يعامل | 96 | 4,00 | ,821 |
| مصالح أية وجود عن الإفصاح التنفذيين المدراء و الادارة مجلس أعضاء من يطلب المؤسسة تمس بمسائل أو بعمليات تتصل قد بهم خاصة | 96 | 3,85 | 1,105 |
| لهم وتكفل المؤسسة الإدارة سلطات ممارسة عملية في المصالح أصحاب يشارك بذلك المتصلة المعلومات على الحصول فرص | 96 | 4,09 | ,847 |
| وتأكيدات ضمانات لتقديم للبنك المالية القوائم وتدقيق بمراجعة الحسابات محافظ يقوم المساهمين الى وصحتها لسلامتها موضوعية | 96 | 3,91 | ,952 |
| الوقت في كافية المعلومات على المستخدمين بحصول تسمح قنوات المؤسسة توفر بالعدالة تتسم وبطريقة اقتصادية، وبتكلفة المناسب، | 96 | 4,05 | ,731 |
| وقواعد مبادئ لتطبيق نتيجة منافسيه عن ملموسة تنافسية بميزة المؤسسة يتمتع الحوكمة | 96 | 3,99 | 1,138 |
| المتعاملين ثقة من تزيد الحوكمة تطبيق عند توفرها التي الأداء معايير. | 96 | 4,09 | ,755 |
| ومدى ككل، المنشأة نجاح قياس ضوئها على يتم للمؤسسة، واضحة استراتيجية توافر النجاح هذا في الأفراد مساهمة | 96 | 4,09 | ,755 |
| الدراسة محل الشركة في الإفصاح مقدار مع الحوكمة قواعد ضروريات تتناسب الحوكمة | 96 | 3,79 | ,882 |
| | 96 | 3,9896 | ,53334 |
| N valide (listwise) | 96 | | |

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=A B C
  /CRITERIA=CI(.95).
```

## Test-t

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | | 28-FEB-2021 12:41:00 |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav |

| | | |
|---|---|---|
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Traitement des valeurs manquantes | Définition de manquante | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations prises en compte | Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse. |
| Syntaxe | | T-TEST<br>/TESTVAL=3<br>/MISSING=ANALYSIS<br>/VARIABLES=A B C<br>/CRITERIA=CI(.95). |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,03 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,12 |

[Ensemble_de_données1] D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\اطروحة الدكتوراه\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| الحوكمة | 96 | 3,9896 | ,53334 | ,05443 |
| الافصاح | 96 | 3,6705 | ,42808 | ,04369 |
| التقارير جودة | 96 | 3,6708 | ,50156 | ,05119 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| الحوكمة | 18,180 | 95 | ,000 | ,98958 | ,8815 | 1,0976 |
| الافصاح | 15,345 | 95 | ,000 | ,67045 | ,5837 | ,7572 |
| التقارير جودة | 13,105 | 95 | ,000 | ,67083 | ,5692 | ,7725 |

## Régression

**Remarques**

| | | |
|---|---|---|
| Résultat obtenu | | 09-MAR-2021 02:06:41 |
| Commentaires | | |
| Entrée | Données | D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\الدكتوراه اطروحة\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav |
| | Ensemble de données actif | Ensemble_de_données1 |
| | Filtrer | <aucune> |
| | Poids | <aucune> |
| | Scinder fichier | <aucune> |
| | N de lignes dans le fichier de travail | 96 |
| Gestion des valeurs manquantes | Définition des valeurs manquantes | Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes. |
| | Observations prises en compte | Les statistiques sont basées sur des observations ne contenant aucune valeur manquante pour toute variable utilisée. |
| Syntaxe | | REGRESSION<br>/MISSING LISTWISE<br>/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA<br>/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)<br>/NOORIGIN<br>/DEPENDENT C<br>/METHOD=ENTER A B. |
| Ressources | Temps de processeur | 00:00:00,05 |
| | Temps écoulé | 00:00:00,08 |
| | Mémoire requise | 2436 octets |
| | Mémoire supplémentaire requise pour les diagrammes résiduels | 0 octets |

**Variables introduites/supprimées[a]**

| Modèle | Variables introduites | Variables supprimées | Méthode |
|---|---|---|---|
| 1 | الحوكمة, الافصاح[b] | . | Entrée |

a. Variable dépendante : التقارير جودة

b. Toutes variables requises saisies.

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,551[a] | ,304 | ,289 | ,42288 |

a. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة, الافصاح

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 7,268 | 2 | 3,634 | 20,320 | ,000[b] |
| | Résidu | 16,631 | 93 | ,179 | | |
| | Total | 23,898 | 95 | | | |

a. Variable dépendante : التقارير جودة

b. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة, الافصاح

[Ensemble_de_données1] D:\اقتصادية بحوث\ESC Alger\اطروحة الدكتوراه\4 - الرابع الفصل\proget 2021\proget 2021.sav

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 1,113 | ,431 | | 2,583 | ,011 |
| | الحوكمة | ,088 | ,086 | ,093 | 1,016 | ,312 |
| | الافصاح | ,602 | ,107 | ,514 | 5,600 | ,000 |

a. Variable dépendante : التقارير جودة